وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مقياس

دفاع وتعاون دولي

السداسي / الثاني

سنة أولى ماستر

دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الدكتور:

- أمين البار

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول :مدخل مفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الأمن	07
المطلب الأول: مفهوم الأمن	07
المطلب الثاني: أبعاد الأمن	10
المطلب الثالث: مستويات الأمن	17
المطلب الرابع: وسائل تحقيق الأمن والحفاظ عليه:	20
المبحث الثاني : ماهية الدفاع	28
المطلب الاول: مفهوم الدفاع	28
المطلب الثاني: صور وأشكال الرفاع	32
المطلب الثالث: المبادئ الاساسية للدفاع	32
المطلب الرابع: أسس السياسة الدفاعية	33
المطلب الخامس: التوجهات الحديثة في السياسات الدفاعية	35
المبحث الثالث: ماهية التعاون الدولي.	41
المطلب الاول: مفهوم التعاون الدولي.	42
المطلب الثاني: أهداف التعاون الدولي	43

المطلب الثالث: مجلات التعاون الدولي	43
الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: علاقة الأمن بالمنظومة الدفاعية	46
المطلب الاول: علاقة الأمن بالدفاع	46
المطلب الثاني: الأمن التعاوني والامن المشترك في زمن العولمة	50
المطلب الثالث: التعاون في مجال الدفاع	56
المطلب الرابع: الأحلاف والتكتلات العسكرية	57
المبحث الثاني: نماذج عن التعاون الدفاعي الدولي	68
المطلب الأول: التعاون الدولي في أمريكا الشمالية	68
المطلب الثاني: التعاون الدولي في أوروبا	73
المطلب الثالث: التعاون الدولي في إفريقيا	77
المطلب الرابع : التعاون الدفاعي في الوطن العربي	94
المطلب الخامس: التعاون الدولي في جنوب شرق آسيا	97
الخاتمة	101
قائمة المراجع والمصادر	104

مقدمة

مقدمة

يعد حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية حقل مفعم بحيوية علمية وفكرية. تؤطرها مدارس ونظريات تقدم مفاتيح تسهل عملية فهم العديد من الظواهر الدولية، وإضاءة الجوانب الغامضة للعديد من القضايا المتنامية الأهمية ، والتوظيف الجيد للمفاهيم الاساسية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات والتعامل معها بالشكل الصحيح في ظل الثورة الصناعية الثالثة ومسار التطور التكنولوجي الذي صنع مجالا تجاوز فيه الخيال للحقيقة.

على اعتبار أن القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول فان تحديد المفاهيم المرتبطة بها هو أهم انجاز يمكن من خلاله تخفيف شدة التوترات التي يشهدها الوضع الدولي اليوم ويعتبر مفهوم المعضلة الأمنية من بين المفاهيم الجوهرية التي تم ربطها بظواهر النزاعات من العلاقات الدولية.

ومما لاشك فيه تعتبر الاستراتيجية ترجمة للعملية السياسية التي تلتزم بها الدولة في قطاع من القطاعات العامة، وتحتوي طبعا على أهداف ووسائل وأساليب عمل وفق إطار تنسيقي ومنسجم وبالتالي فالاستراتيجية الدفاعية ترجمة للسياسة الدفاعية التي تعتمدها الدولة.

وعند الحديث عن السياسة الدفاعية يتبادر في الأذهان تنظيم القوات المسلحة وأسلحتها وأساليب قتالها، ولكن الدفاع عن بلد ما لا ينحصر في الشق العسكري في القتال فقط بل مؤسسات الدولة كافة لها دور فيه. إذ لكل منها دور أساسي في إعادة الوسائل وتحفيز المجتمع وتعبئة القوى الداخلية والخارجية لمساندة الجهد الدفاعي.

كما تعتبر السياسة الدفاعية نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات أكثر من دولة، ذات الأشكال المختلفة (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالفات وتكتلات)، التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد لبعد (أو عدة أبعاد) أمنية، تتم عدة إجراءات إنشائية لتكوين الشكل

المطلوب لهذا البعد، والذي يبدأ في ممارسة مهامه في الدفاع ضد التهديد المدرك فور إنشائه، وهو ما يسمى "بالسياسات الدفاعية".

أما فكرة التعاون فكرة قديمة تمتد جذورها منذ ظهور الإنسان وإكتشافه حاجته لأخيه الإنسان الأمر الذي أدى إلى بروز الجماعة ثم الدولة، بل أن الشعور بالحاجة إمتد للدول التي أيقنت ضرورة تنظيم العلاقات فيما بينها خاصة بعد التطورات غير المسبوقة التي ظهرت بعد الحربين العالميتين وصوحبت بتطوير وسائل المواصلات وتقريب المسافات،

الفصل الأول :

مدخل مفاهيمي للدراسة

تأثر مفهوم الأمن بالتطورات في الأحداث العالمية والإقليمية. وأدى تفاعله معها، إلى تطورات في مفهومه ظهرت في كتابات المحللين والخبراء، الذين رصدوا هذا التطور. فقد تحول مفهوم الأمن الوطني، بعد الحرب العالمية الثانية، من تحديد أهداف عامة للدولة، تكفل لها الاستمرار وتحقيق البقاء، إلى مفهوم أكثر دقة يتضمن شقين:

أ.تكون الدولة آمنة إذا لم تصل إلى الدرجة التي يكون عليها أن تضحي فيها بقيمها لتجنب الحرب.

ب. تكون الدولة آمنة إذا ما أعدت نفسها إعداديا يهيئ لها الانتصار في الحرب إذا اضطرت إلى مواجهة التحديات والتهديدات.

هذا التطور في المفهوم يغلب القيم على الأبعاد الأساسية وهو ما افتقر إليه المفهوم قبل ذلك. فالشق الأول يسمح بحد أدنى للأمن وهو عدم التعرض إلى قيم الدولة. وقد يكون ذلك التطور انعكاسا لأحداث الحرب فالدول التي هزمت عسكريا أو انهارت اقتصاديا واجتماعيا استطاعت البقاء ثم التماسك والعودة إلى الحرية والاستقلال عندما لم تفقد قيمها. فرغم الاحتلال الألماني لفرنسا إلا أنها خرجت من الحرب دولة مستقلة، واستعادت قوامها كدولة وأمة دون أن تتنازل عن قيمها. وعلى خلاف ذلك فإن الدول الأوروبية الشرقية وقعت تحت الغزو السوفيتي عقب تحررها من الحكم الألماني النازي ليفرض عليها السوفيت قيمهم وأيديولوجيتهم الشيوعية، وهو ما عرض أمنهم للانهيار لتندثر ثقافاتهم وتراثهم الوطني. وظلت القيم الشيوعية سائدة في تلك الأمم أكثر من خمسين عاما وتركت آثارا عميقة أدت إلى انقسام المجتمع فيما بعد، عندما سقطت الشيوعية بانهيار الاتحاد السوفيتي نفسه.

وحتى يمكن تجنب المخاطر التي يتعرض لها الأمن الوطني عندما تحاول الدولة تجنب الحرب فإن الاستعداد لخوضها بقوة تؤهل الدولة للانتصار يصبح شرطا أساسيا للحصول على مصداقية لمحاولات تجنب الحرب مع المحافظة على قيم الشعب وليصبح الشقان مكملان بعضهما بعضا

"بمحاولة تجنب الحرب حماية لقيم الشعب مع امتلاك القوة القادرة على الانتصار إذا اضطرت الدولة لخوض الحرب".

تطور المفهوم مرة أخرى بسبب التعقيدات الدولية والسياسية في نهاية الخمسينيات التي صاحبت تصاعد الصراع بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الديموقراطي. واتسع مفهوم الأمن الوطني ليتجاوز التهديدات العسكرية للأمن الوطني (القومي) الذي قد تتعرض له الدولة (أو عدة دول متعاونة في مجال الأمن) إلى القدرة على المواجهة العسكرية عند التعرض لأي شكل من التهديدات غير المباشرة التي قد تتخذ صورا عسكرية وهي مؤثرات خارجية غالبا وداخليا أحيانا قد تفوق في تأثيرها غير المباشر، التهديد العسكري المباشر.

أعطى هذا التطور لمفهوم الأمن الوطني مرونة أكبر لاستخدام القدرة العسكرية لحماية الأمن الوطني عند تعرض أي من أبعاده للتهديد ليس العسكري فقط وإن ظل هذا التهديد أهم الصور الممكن أن توجه لأمن الدولة وتهدده. وقد دعى إلى ذلك التطور المواجهات التي استخدمها قطبا النظام العالمي في الأبعاد غير العسكرية للأمن. فالمعسكر الشرقي الشيوعي سعى جاهدا لنشر أيديولوجياته واختراق قيم الدولة الأخرى وهو ما اعتبره المعسكر الغربي الديموقراطي تهديدا لأمنه الوطني يستوجب اتخاذ إجراءات عسكرية لردع المعسكر الآخر. بينما سعى المعسكر الغربي الرأسمالي إلى الضغط،اقتصاديا على المعسكر الشرقي الاشتراكي ونجح في أن يتسبب في انهياره اقتصاديا ليصيب التصدع كل أنحائه وتنهار قيم الشيوعية وأيديولوجيتها في كثير من الدول التابعة له سابقا بعد أربعين عاما من تطور المفهوم الشيوعي. وقد أكدت تلك الأحداث صحة التطور بحيث فاق التهديد الاقتصادي في تأثيره غير المباشر، التهديد العسكري المباشر.

وتفسر المؤثرات الخارجية (أو الداخلية) بمزيد من المتاعب التي تصدر إلى الدولة المراد اختراق أمنها الوطني وا لتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة مثل التمرد العرقي، وتصدير ثقافة مغايرة، والتأثير على

الحضارة الوطنية، والعمل على تغيير البنية الاجتماعية، والانقلابات الداخلية، والإرهاب بكل صوره، والتخريب المادي والمعنوي، وغير ذلك من المؤثرات.

وباتجاه مفهوم الأمن الوطني ليحوي كل المؤثرات، أصبح يعني أيضا قدرة الدولة على حماية بنيتها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن شكلها أو مصدرها على الاستمرار والنمو وتحقيق الأهداف الوطنية.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه في التسعينيات من القرن العشرين تغير شكل النظام الدولي وتغيرت القوى الفاعلة فيه بعد أن أصبح أحادي القطبية وسعت دول أوروبا الموحدة إلى التقليل من أخطار انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة في النظام الجديد. أفرزت تداعيات حرب الخليج الثانية متغيرات في النظام الإقليمي بالشرق الأوسط ووضح كثرة الثقوب في النظامين الدولي والإقليمي الجديدين وضعف المؤسسات الدولية والإقليمية في استيعاب خصائص القطبية المنفردة وكان لزاما أن يتغير مفهوم الأمن الوطني مرة أخرى كنتيجة مباشرة لاستخدامات القوى المختلفة في حرب الخليج الثانية بحيث أصبح من الضروري أن يتضمن البعد الاقتصادي مكونا خاصا بالتقنية العصرية الفائقة وتأمين احتياجات الدولة (أو عدة دول) منها بما يكفل لها دعم أبعاد الأمن الوطني الأخرى خاصة البعد العسكري. وقد يفصل هذا الوافد الجديد ليصبح مستقلا لما برز من فاعليته الفائقة في تأمين كافة الأبعاد.

ويمكن أن يزداد اتساع مفهوم الأمن ليشمل تعدد مجالات العلاقات بين الدولة والآخرين كنتيجة غير مباشرة لتداعيات حرب الخليج الثانية مما يتيح لها التعاون من خلال عدة مستويات أمنية (دون الإقليمية والإقليمية والقومية والدولية) لتحقيق أمنها الوطني. فقد أثبتت هذه الحرب خطورة الاعتماد على مستوى واحد لتحقيق الأمن الوطني (القومي) قد يكون من الضعف بحيث لا يستطيع مجابهة خطر التهديد الأمني، أو قد يكون الخطر المهدد للأمن من داخل هذا المستوى نفسه بينما يعود الاعتماد على دول خارجية (أجنبية) لتحقيق الأمن الوطني للدولة (عدة دول) إلى العودة

للمفهوم المطور عقب الحرب العالمية الثانية، في الشق الأول فقط (عدم التضحية بقيم الدولة لتجنب الحرب يعني تحقيق أمنها) وهو أمن زائف. فالقوة الخارجية هي نفسها تهدد الأمن الوطني بوجودها على ارض الوطن وما ينتج عن ذلك الوجود من تأثير غير مباشر على باقي أبعاد الأمن الوطني (خاصة البعد الاجتماعي في أهم مكوناته، الثقافة الوطنية).

المبحث الأول: ماهية الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

يوجد إجماع على أن الأمن يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية، ولكن هناك خلاف رئيسي وجوهري ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أم الدولة أم العائلة ككل[1] .

فيعرفه مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة المصرية "الأمن القومي" عملية محلية مركبة تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة المستويات وفي شتى المجالات من الأخطار الداخلية والخارجية [2] . وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة والسياسات الموضوعة بهدف تطوير نواحي القوة وتطويق جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية..

[1] سميث ستيف،جون بيليس، عولمة السياسة العالمية.دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 41.
[2] أحمد فؤاد أرسلان، التقارب التركي الاسرائيلي من الشرق الاوسط إلى قوقاز. العدد 130،أكتوبر1997.

كما يعرفه أحمد فؤاد سلامة "الأمن الوطني يعني حماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي، وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء، مستندة في ذلك على أسس اقتصادية، وحد أدنى من التآلف الانثروبولوجي[1] . وخلفية حضارية قائمة على بناء هرمي للقيم تبرز القيمة العليا السياسية التي تستتر خلفها المصلحة الوطنية للدولة كهدف أعلى يعمل من خلال الإطار النفسي الذي يميز الجماعة والإطار الإستراتيجي الدولي الذي يميز الصراع الدولي الحاضر".

أكد هذا التعريف على أهمية حماية القيم الداخلية وأفرد التهديد بكونه خارجيا والهدف بالحق في البقاء. ثم أسند ذلك على أسس اقتصادية بشكل عام، واجتماعية بشكل خاص.

وبالرجوع إلى المعاجم والقواميس المختصة في حق العلوم السياسية والعلاقات الدولية نجد الموسوعة السياسية تعرف الأمن بأنه :" تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي[2] " .

ونجد تعريف أمين هويدي: "الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات، التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية". يشير هذا التعريف للقوة للحفاظ على الكيان، وهو يتحدث عن الأمن القومي للدولة المنفردة، بمعنى ضرورة ربط أمنها الوطني بأمن المجموع، في إطار المصالح المشتركة من دون أن يكون هناك تعارض بينهما. وهو بذلك يكاد يكون الوحيد الذي أشار في تحديده، إلى مفهوم الأمن بتعدد المستويات الأمنية[3] " ..

كما يعرفه حامد ربيع : "إن مفهوم الأمن القومي، في جوهره مفهوم عسكري، ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ليتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي، بدلالة سياسية، وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي". ويرجع هذا مفهوم الأمن

[1] أحمد فؤاد أرسلان، مرجع سابق.
[2] عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،ج1. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات ، (د ت ن)، ص 331.
[3] أمين هويدة، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على الامن والديمقراطية. لبنان: دار الشروق، 1991، ص 50.

القومي إلى المفهوم العسكري ولكنه يشير إلى أن المفهوم العسكري هو أصلا نابع من حقائق جغرافية وبالتالي يجب مراعاتها عند وضع الإستراتيجيات والسياسات العسكرية والسياسية للدولة داخليا وخارجيا.

والأمن بمفهومه الشامل يتعدى الجوانب العسكرية الى الجوانب الانسانية وأن نجاح السياسة الامنية مرهون بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها[1] " .

ويؤكد علي الدين هلال أن : "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة، أو عدد من الدول، ضد الأخطار التي تهدده من الداخل ومن الخارج، وتأمين المصالح الحيوية للدولة وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية". ويوسع هذا التعريف من نطاق الأمن القومي ليشمل أبعادا جغرافية وقطرية بدخول دول ذات مصلحة واحدة في مفهوم موحد لأمنها القومي من دون تركيز على أبعاد خاصة وتحديد لأخطار بعينها أو بإجراءات محددة لخلق الأوضاع الملائمة المشار إليها.

يأخذ هذا التعريف بشقي الأمن الفردي والجماعي ويوضحهما في مفرداتهما الأولية التي تكون معا الأمن في مفهومه المبسط. ويلاحظ أنه عند التطرق للأمن في الشق الجماعي ذكرت عناصر جديدة لا تهم الفرد في أمنه الذاتي الفردي ولكنه يهتم بها عندما يصبح له جماعة ودولة وتحقيق الأمن يحقق الحياة المستقرة المزدهرة كهدف وهو هدف يمكن أن يكون للأمن الفردي كما يمكن أن يكون للأمن الجماعي لذلك فانه الهدف الأساسي لأي مستوى أمني.

[1] عيسى أحمد، ثلاثية السلام والتنمية والديمقراطية.القاهرة: ط١ ، 2006، ص 219.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

أوضحت تعريفات الأمن الوطني وجود أبعاد له وهي مصدر قوته أو ضعفه. كما وضح كذلك تأثير تلك الأبعاد على بعضها، وأكدت تطبيقات الأمن الوطني هذا المنظور. كما تفيد أيضا أن هذه الأ بعاد إذا هددت كلها أو بعضها يصبح الأمن الوطني كله مهددا وأن ضعفها يهيئ سبل اختراقه.

ويتكون الأمن الوطني، على أي مستوى كان من عدة أبعاد أساسية تختلف قوة كل منها باختلاف خصائص الدولة كما تتميز دول بقوة بعد بعينه عن غيرها من الدول طبقا لمكونات البعد وتعدد نقط القوة فيه كما لا يشترط أن تكون نقطة القوة في بعد دولة هي نقطة قوة نفسها لهذا البعد في دولة أخرى ويترابط مكونات البعد وتأثره بالأبعاد الأخرى[1] "، تكون قدرة الدولة وإمكانياتها:

أولا: البعد السياسي

يعتبر هذا البعد من وجهة نظر الأمن الوطني العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة.

ومطالب هذا البعد بالنسبة للسياسة الداخلية هي استقرارها في إطار الشرعية الدستورية وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة. أما مطالبه للسياسة الخارجية فهي نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة دون خضوع لأي ضغوط خارجية[2].

[1] حسن زكريا، الامن القومي والافلاس. مصر: دار النهضة العربية، 2001، ص2.

[2] أحمد أبو العلا، تطور تطور نظرية الامن الجماعي الدولي واثره على الامن القومي للدولة. جريدة الغد،(د ب ن)،العدد 35، 2005 ،ص 01.

ومكونات هذا البعد في إطار السياسة الداخلية هي: التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية وقوتها وتنظيماتها ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوى، وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة، والتعرف على الأهداف المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة (من خلال تحليل السياسيات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار).

أما مكونات البعدفي إطار السياسة الخارجية فهي: قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات الدولية والإقليمية وحشد الرأي العام واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة من أجل شرح أهداف الدولة، ومد نفوذها في المجتمع الدولي، وتحديد وإدارة السياسة الخارجية للدولة.

ويمكن في إطار هذا البعد إقامة علاقات دولية وإقليمية وعضوية أحلاف وعقد معاهدات واتفاقيات بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة ومن الضروري أن يساند هذا البعد باقي أبعاد الأمن الوطني ويدعمها فمن غير المتصور وجود اقتصاد قوي أو قوة عسكرية ذات فاعلية من دون أن تدعمها سياسة قوية [1].

ثانيا: البعد الاقتصادي

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والعالمي. ويؤدي التكامل الاقتصادي مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى عظم عائد هذه القوة وهو ما يحقق في الوقت نفسه الأمن الجماعي لتلك المجموعة [2].

[1] فريدة حموم، الامن الانساني، مدخل جديد في الدراسات الامنية.رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2003 ، ص 70.

[2] البشير سورو،"الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الامن البشريفي الدول العربية، باريس 27-28 نوفمبر 2000، متحصل عليه من الانترنت: www. Unesc .org

ويمثل البعد الاقتصادي لقوي ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية. وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات وتحويل الصناعات الحربية لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي مما يقوى من تلك القوة. وتعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابيا وبذلك تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية والعكس صحيح.

وتوصف القوة الاقتصادية بأنها من المتغيرات مما يمكن معه بناؤها وتنميتها إداريا دون نظر إلى المقومات الأساسية من المصادر الطبيعية. فاليابان إحدى القوى العظمى اقتصاديا (من مجموعة الدول السبع الغنية) على الرغم من أنها لا تملك موارد طبيعية، ولا يوجد لديها أي مصدر طاقة طبيعي، وهي تستورد كل خاماتها من الخارج، إلا أنها دولة صناعية غزيرة الإنتاج، تتمتع بجودة فائقة لمنتجاتها، ولديها تقنية فائقة كذلك. وقد أمكنها الوصول إلى هذا المستوى المرموق . خاصة بعد هزيمتها واستسلامها غير المشروط، في نهاية الحرب العالمية الثانية . بتغيير قوتها الاقتصادية بالتصنيع المتميز، وهو المثال نفسه، الذي ضربته ألمانيا (الغربية) كذلك، بعد الحرب العالمية الثانية.

ويرتكز هذا البعد على العناصر الاقتصادية الرئيسية الخمس، زراعة، وصناعة، وتعدين (موارد طبيعية)، وتجارة، ورؤوس أموال (مؤسسات مالية ومصرفية):

وأكثر الفوائد أهمية لهذا النشاط الاقتصادي، تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية، والابتعاد عن دائرة الفوائد وخدمة الدين التي لا تنتهي. كما أن ارتكاز نظام الحكم، على فائض رؤوس أموال وطني، يهيئ له حرية القرار السياسي، ويدعم ذلك الأمن الوطني للدولة.

أيضا يلحق بهذا البعد الإمكانات العلمية والتطور التقني بالدولة وارتفاع مستوى هذا الاتجاه يساند الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يساعد على تحقيق تنمية حديثة وعصرية متقدمة[1].

ثالثا: البعد العسكري

أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية كما أنه ا لبعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة الوطني وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي أو إلغائها تماما وضمها لدولة أخرى (الدولة الغازية) أو تقسيمها لدويلات أو اقتسامها مع آخرين. والبديل الباقي ليس أحسن حالا، فقد تلجأ حكومة الدولة الضعيفة عسكريا إلى دولة إقليمية أو عالمية كبرى لحمايتها، وهو ما يعني السماح لتلك الدولة الكبرى بانتهاك أمنها الوطني في عدة أبعاد، مقابل أن تؤمنها من أخطار أخرى ويفترض أن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية إلا بعد أن تستنفذ القوى الأخرى وسائلها (السياسية والاقتصادية). ووجود القوة المسلحة بالقدر المتفوق[2].مع توافر إرادة استخدامها توجد قدر مناسب من المصداقية تردع الآخرين عن التعرض لمصالح الدولة. وبعض الدول تعتنق عقائد قتالية عدوانية فهي لظروف ضعف بعض الأبعاد الأمنية (خاصة البعد الجيوبوليتيكي، والبعد الاجتماعي) أو اختلال بعض العناصر في الأبعاد الأمنية (مثل ارتفاع الكثافة السكانية مع ضعف الموارد الطبيعية) لا تسمح بتهديد أمنها فتبادر بالاعتداء على الآخرين بحثا عن احتياجاتها الضرورية الناقصة التي باستكمالها يكتمل أمنها (مثال ذلك إسرائيل في الوقت الحاضر وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية).

ويتطلب هذا البعد إعداد حجم من القوات المسلحة بتسليح عصري مناسب للعدائيات المحتملة، قادرة على الحركة، للدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية.

[1] سيد شويخي عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص 20 .

[2] أسماء درغوم، مرجع سابق، ص 42.

ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني، ارتباطا شديدا. فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية [1].. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهما استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف. وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة. والضعف في القوة الاجتماعية، يؤدي إلى الحد من حجم القوات (إذا كان تعداد الدولة محدودا) أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة (إذا كانت القوة البشرية ذات خصائص ثقافية وصحية متدنية)، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة أيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.

تتأثر القوة العسكرية، بإمكانات الصناعة الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاح استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير [2]. ولسد هذا العجز، فإن البعد الاقتصادي يتحمل أعباء ضخمة لاستيراد الأسلحة والمعدات القتالية الحديثة، الباهظة التكلفة، مع وجود قيود على القرار السياسي للدولة تجاه الدول الموردة للأسلحة، خاصة أنه لم يعد متاحا هذا الهامش من المرونة بين المعسكرين، في النظام الدولي السابق الثنائي القطبية، والذي كان يتيح للقيادات السياسية تنويع مصادر الأسلحة.

وتستطيع الدولة، المحدودة القوى العسكرية، زيادة قدراتها في هذا البعد، بعقد اتفاقيات عسكرية، أو بالانضمام للأحلاف المناسبة لأهدافها الوطنية، وإن كان ذلك سيلزمها بالتقيد بأهداف الآخرين، وعدائياتهم المحتملة، وهو ما يمكن أن يتعارض مع أهدافها وعلاقاتها الدولية.

[1] البشير سورو،"الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الامن البشريفي الدول العربية، باريس 27-28 نوفمبر 2000، متحصل عليه من الانترنت: www. Unesc .org

[2] أسماء درغوم، مرجع سابق، ص 43.

رابعا: البعد الاجتماعي

الإنسان هو العاملالمؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المعني بتحقيق أمنه، فردا كان أو جماعة أو مجتمعا. ويعطي هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن الوطني. حيث يكون المطلوب، حسن إعداد المواطن، ليؤمن ذاته وغيره. ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده [1].

وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا البعد، فمن الضروري بحث مقوماته، وتحليلها، ودراستها، والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها، وعلاج نقاط الضعف.

وتدور دراسات هذا البعد حول الإنسان، في خصائصه العددية وخصائصه النوعية (كما وكيفا). أما خصائصه العددية فهي تبحث نسبة تعداد السكان إلى مساحة الأرض ومناطق التركيز السكانية ومعدلات النمو والتركيب العمري ودرجة التحضر ونسبة واتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ونصيب الفرد من الدخل القومي ودرجة التماسك الوطني ونسبة الطوائف الأخرى (عرقية . أيديولوجية . مهنية ...)، والتركيبات المختلفة الأخرى المكونة للشعب.

يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع، وإلى تماسك نسيجه، مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري وعاداته وتقاليده والإطار الديني والثقافي للمجتمع المجموعة [2].

ويتطلب تحقيق هذا البعد دراسة شاملة للأبعاد الأخرى والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي لتهيئة المواطن الصالح، وكيفية استغلال عائد البعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى. وتنعكس الدراسة في شكل تحديد لخصائص المجتمع شاملة مشاكله السكانية وخصائصه .

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 31.

[2] 2-Barbare delcourt.théoriesde la sécriter (not proisoired université libre belgiaue. Cycle sciences politique.relation internationales. 2006-2007.p 7-15.

خامسا: البعد الجيوبولوتيكي

يشكل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين، المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي. وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين:

أ. ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معا وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكرا.

ب. اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانيا وزمنيا بما يساعد على الإعداد لها مسبقا على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني للدولة.

ويتكون هذا البعد من حجم الدولة وشكلها والعلاقة بينهما (مع توضيح درجة عمق الدولة بعيدا عن الحدود) والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على البعد العسكري. والعوائق الطبيعية والاتساع المتاح للتجمعات السكانية والموارد الطبيعية وتوزيعها وقرب ذلك من الحدود (مع ارتباطها بالعلاقات مع دول الجوار، لمعرفة تأثير العدائيات المحتملة عليها، سواء التجمع السكاني، أو مناطق استغلال الموارد الطبيعية). والمناطق والهيئات ذات الأهمية الحيوية والأهداف الصناعية الحيوية. والمنافذ البرية والبحرية للدولة ومدى تمتع حدود وسواحل الدولة بحماية طبيعية. وشكل سواحل الدولة وطولها وصلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية. وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في الإقليم. والعلاقات التاريخية والعرقية والأيدولوجية مع الشعوب المجاورة وتأثير كل الحقائق والعلاقات المتشابكة وانعكاسات تلك العلاقات على الأعمال الحربية والقوات المسلحة [1].

[1] نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.دراسة حالة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة دكتوراه(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص 44.

هناك حقيقة جغرافية مهمة تعكسها الدراسات الجيوبوليتيكية عن مكان ما إذ لا يجوز إهمال ما تمليه الخصائص الجغرافية من حقائق فإما تستغل أهميتها بأفضل شكل أو يتخذ إجراء وقائي حيال ضعفها (وهو ما يغفل عنه معظم السياسيون والقادة، وينتج عنه قصور تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة، وقد ينتج عنه كذلك تهديد للأمن الوطني. إذ لم يتخذ الإجراء المناسب للوقاية).

المطلب الثالث: مستويات الأمن

يهتم الإنسان بتأمين نفسه ضد الاعتداءات المؤذية والضارة وهو لذلك يسعى لتأمين جسده وشعوره ضد تلك العدائيات. وهو ما يمثل المجال الأول للأمن (المجال الداخلي) شاملا جزءا ماديا (تأمين الجسد) وآخر معنويا (التأمين النفسي). كما يهتم الإنسان في أولوية تالية بكل المؤثرات الخارجية التي قد تعترض مطالبه وتعوق حصوله على احتياجاته الحيوية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى ثم وظيفة وهيبة اجتماعية ثم رفاهية العيش ورغدة والسعادة والهناء ويمثل ذلك المجال الثاني للأمن (المجال الخارجي) الذي يتضمن كل العلاقات التي يقيمها الإنسان لتأمين الحصول على احتياجاته الضرورية. والتجمعات (المنظمات والمؤسسات)، مهما اختلفت توجهاتها أو أنشطتها فلابد لها من تحديد مجاليها الأمنيين الداخلي والخارجي [1].

1. المستوى الداخلي لأمن الدولة الوطني:

يشمل هذا المجال على مستوى الدولة إقليم الدولة نفسها داخل حدودها السياسية التي إذا انطبقت مع الحدود الجغرافية الطبيعية تكون أكثر مثالية من حيث الأمن لأن الدولة، في هذه الحالة تتوفر لها عوائق طبيعية مانعة (نسبيا)، تحقق الأمن للسكان من الأخطار الخارجية (الهجرات والغزوات)، وهو ما ينطبق على شبه الجزيرة العربية، التي يحيط بها البحار من اتجاهات ثلاثة (الخليج العربي شرقا بحر العرب جنوبا البحر الأحمر غربا) كما أن ما يلي تلك البحار أراض صحراوية شاسعة، امتدت شمالا كذلك، لتكمل متطلبات الأمن (في العصور القديمة والوسطى).

[1] عاطف عبد الفتاح عجوة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة.الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2010، ص 79

ويلحق بهذا المجال، ما ينتقل منه إلى الخارج (بصفة مؤقتة)، ليمتد المجال الداخلي إلى خارج الحدود السياسية. فعندما ينتقل بعض المواطنين إلى خارج دولتهم فإن أمنهم الداخلي يظل تابعا ومسؤولية دولتهم توفير الحماية الآمنة لهم في موقعهم [1]. وعندما ينتقل بعض المتمردين أو المعارضين سياسيا أو حتى المجرمين (جنائيا) إلى خارج الدولة فعلى الدولة أن تلاحقهم حتى لا تقوى شوكتهم أو يروعوا مواطنيها في الخارج. وفي تلك الحالة لا تكون الملاحقة مطلقة وإنما يحكمها وينظمها القوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات والمعاهدات بين الدولة والدول التي يقدر المسؤولون بالدولة خطورة لجوء هاربين إليها.

2. المستوى الخارجي لأمن الدولة الوطني

يتسع هذا المجال ليتخطى حدود الدولة السياسية ويشمل المناطق التي بها مصالح الدولة واهتماماتها في الأبعاد الأمنية كلها (سياسية، واقتصادية، وعسكرية، واجتماعية، وجيوبوليتيكية) وكذلك المؤثرات على عناصر الأبعاد الأمنية. وهو بخلاف المجال الداخلي تتغير حدوده واتساعه بتغير محدداته.

يقسم المجال الخارجي لسهولة التعامل مع مكوناته الكثيرة إلى بعد جغرافي قريب (مجال خارجي إقليمي) قد يكون متعددا فمثلا يمكن لدولة مثل مصر أن يكون لها مجال خارجي إقليمي عربي وآخر أفريقي وثالث إسلامي ورابع متوسطي وخامس نيلي وسادس بحر أحمري وهكذا وكلها أبعاد جغرافية قريبة ماديا (نسبة للمسافة) أو قريبة معنويا (نسبة للأهمية مثل المجال الإسلامي) والقسم الآخر هو البعد الجغرافي الأبعد أو الأكثر شمولا بحيث يضم معه المجالات الإقليمية الخارجية وهو المجال الخارجي الدولي وقد زادت أهمية هذا المجال بتطور وتقدم المواصلات والاتصالات وأصبحت العوامل والأحداث البعيدة (مسافة أو أهمية) ذات تأثير على الأمن الوطني (أو في أحد مكونات أبعاده).

[1] محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في علم متغيرز الاسكندرية: المكتب الجامعي، 1996، ص 22.

وتشمل الدراسات الأمنية عادة المجالين الداخلي والخارجي لأهميتها في تحديد المؤثرات على أبعاد الأمن الوطني. كما أن مخططي السياسات والإستراتيجيات يضعون في اعتبارهم المجالين عند صياغة الأهداف والغايات الوطنية، وما ينبع منها من سياسات وإستراتيجيات وطنية ومتخصصة.

3. دوائر الأمن الوطني:

يقسم بعض المنظرين الأمن الوطني إلى دوائر متخذين من المصالح الوطنية والعلاقات الدولية للدولة أساسا للتقسيم فالدائرة الكبرى للأمن الوطني يمثلها الأمن الدولي (أمن جماعي . مجال خارجي دولي) والصراعات الإقليمية والعلاقات مع الدول القريبة، ترسم حدود دائرة اهتمام أكثر خصوصية للأمن الوطني [1]. في علاقة محددة (أمن إقليمي . مجال خارجي إقليمي) وعندما تقفل دائرة الاهتمام على دول تجمعها صفات أساسية واحدة أو مصالح مشتركة فهي دائرة اهتمام خاصة بقومية محددة أو تجمع محدد (أمن قومي . مجال خارجي إقليمي كذلك) وأصغر الدوائر هي أشدها خصوصية ويقصد بها الدائرة المحلية لدولة (أمن محلي . مجال داخلي) أو عدة دول (أمن دون الإقليمي . مجال داخلي لإقليم أو تجمع) وتكاد تنطبق هذه الدائرة على الحدود السياسية للدولة (أو عدة دول).

وتتعلق دوائر الأمن الوطني بمجالات اهتمام الدول أو عدة دول أو منظمة أو حلف أو اتحاد في مساحة مكانية محددة تشمل كل أبعاد الأمن أو بعضا منه طبقا للمصلحة الوطنية المطلوب تحقيقها أو تأمينها.

[1] Lene Hansen.security as partic.london and new your.monthedage.2006.p115.

المطلب الرابع: وسائل تحقيق الأمن والحفاظ عليه:

يدل مفهوم الأمن الوطني، إلى أنه أسلوب لتأمين كيان الدولة والمجتمع. فتتصدى قوى الدولة إلى مصادر التهديد، عندما تستشعر اقترابها وخطورتها محاولة تدميرها أو إبعادها ليتحقق الأمن الوطني الذي يتعرض لمخاطر جمة تستهدف الإضرار به واختراقه مما يستوجب العمل على حمايته.

أولا: وسائل تحقيق الأمن الوطني[1]:

هناك حدود لقدرات الدولة للتصدي للمخاطر التي تهدد الأمن الوطني وطبقا لتلك الحدود ترتبط الدولة مع آخرين لهم مصالح مشتركة معها لإقامة تجمع ما (حلف . معاهدة . منظمة) يمكن عن طريقه تقوية الأبعاد الأمنية ودعم قدراتها لتتمكن من ردع المخاطر والتصدي لها.

وهناك ثلاثة نماذج لوسائل تحقيق الأمن الوطني كل منها يحتاج إلى قدرات معينة حيث يختار أي منهم بناء على المفاضلة مع القوى المهددة للأمن الوطني لإيجاد القدرات المناسبة لمجابهتها على أن تتوفر الإمكانات الخاصة بتجميع تلك القوى .

أ. نظام الأمن الذاتي Self Security

هو أول درجة لتحقيق الأمن الوطني وأكثرها أهمية حيث تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها الوطني بالاعتماد على قواها وقدراتها الذاتية فقط، وهو ما يحقق أعلى درجات الاستقلال والحماية للأمن الوطني دون تدخل عناصر خارجية أعداء أو حلفاء. ويتطلب هذا النموذج أن تؤمن الدولة القدر المناسب لمتطلبات أمنها الوطني بجهدها وقدراتها الذاتية فقط وهو ما يصعب تحقيقه إلا بواسطة دولة عظمى أو دولة إقليمية كبرى مدعومة بقوى عظمى (وهو ما تحاول إسرائيل تحقيقه دائما بالتصاقها بالقوى العظمى). وتتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق أمنها الوطني بواسطة تلك الإستراتيجية على ثلاثة عوامل:

(1) قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في كافة متطلباتها واحتياجاتها.

[1] علاء طاهر، الخوصصة الإستراتيجية للعالم العربي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص 71.

(2) طبيعة النظام بالدولة ونمط توزيع القوة السائد بها.

(3) القوة النسبية لحسابات القوى الشاملة في مواجهة الدول الأخرى، ويؤدي إتباع هذه الإستراتيجية الأمنية في تحقيق الأمن الوطني (الأمن الذاتي) إلى انعزال الدولة وعدوانيتها.

ب. نظام الأمن دون الإقليمي/ الإقليمي/ القومي

هي الدرجة التالية لتحقيق الأمن الوطني ويلجأ إليها عندما تقصر موارد الدولة وقواها وقدراتها الذاتية عن الوفاء بمتطلبات أمنها الوطني (وهي غالبا ما تقصر) فلا توجد دولة في التاريخ استطاعت أن تحقق أمنها بالجهود الذاتية فقط إلا فيما ندر أو بمساندة قوى عظمى.

ترتبط الدولة بتجمع من عدة دول مشتركة المصالح حيث تنسق السياسات الأمنية فيما بينها لتجميع قواها بما يهيئ لها التوازن (أو التفوق النسبي) ضد القوى الأخرى المتعارضة معها في المصالح الأمنية. ويحقق هذا النظام أمنه بتحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود النظام الإقليمي الذي تقع الدولة في دائرته وهو حيوي (مهم) لتحقيق الاستقرار الأمني للإقليم [1].

ج. نظام الأمن الجماعي:

هو أعلى نظم الأمن لتحقيق الأمن الوطني، بنظام متكامل، يغطي كل أبعاد الأمن الوطني. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأمن، بالتزام كل الدول في المشاركة في تأمين أمن جميع الدول، من خلال تحركات وقرارات المجتمع الدولي كله، ضد أي دولة تهدد النظام القائم، أو تحاول استخدام القوة بمبادرة فردية منها.

وقد طبق هذا النظام في حرب الخليج الثانية نتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي باختفاء أحد قطبيه (الاتحاد السوفيتي). فأعطى النظام الفرصة للمجتمع الدولي لتطبيق الشرعية الدولية والتي كان النظام الدولي الثنائي القطبية يعطلها.

[1] 1Zeev maozard emily B London.tamar maize.building régional secenit in the midale.east internationaland domistic influence.london. portland.2003-2007.p 52.

وطبق هذا النظام من آن لآخر بتدخل من النظام الأمني الجماعي لتحقيق الاستقرار بإعادة النظام الشرعي للدولة التي هدد أمنها أو لحمايته إلا أن معظم هذه الحالات كانت مرتبطة باهتمام الدولة العظمى أو الدول الكبرى في النظام الدولي بمنطقة الأحداث وهو ما لم يحدث بالقوة نفسها في أحداث تقع في مناطق أخرى ليست الأهمية ذاتها ويقوم هذا النظام الأمني على مبدأ سياسي أساسي مؤداه احترام الدول سيادة كل دولة على إقليمها وحدودها، وإنهاء كافة أشكال الصراع بين الدول الأعضاء في المنظمة الواحدة والمحافظة على الوضع السياسي القائم .

ثانيا: وسائل الحفاظ الأمن الوطني

تختلف مصادر تحديد الأمن الوطني في المجال الداخلي عنها في المجال الخارجي لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية للأمن الوطني داخليا وأخرى خارجيا وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين [1].

المقصود بوسائل الحماية للأمن الوطني هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لتحد مفهوم الأمن الوطني وإبلاغ القيادة السياسية في الوقت المناسب بالأحداث المؤثرة على الأمن الوطني كذلك الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي والخارجي:

أ. وسائل حماية الأمن الوطني داخليا: تنشئ الدول عادة أجهزة خاصة للعمل على حماية أمنها الوطني داخليا تشمل وسائل أكاديمية نظرية، وعناصر علمية وأخرى عملية:

(1) مراكز البحوث والمعلومات:

تمثل الشكل الأكاديمي، العلمي، لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني. وقد ظهرت الحاجة إليها، نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث، مما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس، والمبادئ، والمفاهيم الأمنية، والتعاون الوثيق بين الفكر الخالص، والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الأمن

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 24.

الوطني (أي تحديد المشاكل الأمنية [1]، وتصنيفها، ثم اختيار أفضل البدائل العملية لحل المشكلة، بأسلوب واقعي قال للتنفيذ ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية، وتقييم النتائج) جامعة بين البحث العلمي النظري في إطار أكاديمي وخبرة التجربة الميدانية التطبيقية. وتهدف هذه المؤسسات.

(أ) إجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الأمن القومي في كافة مستوياته ومجالاته ودوائره. وقد تكون متخصصة في أحد أبعاده أو شاملة لكل الأبعاد.

(ب) التوصل إلى تقييم متكامل لظاهرة الأمن الوطني والمشكلة القائمة (أو الممكن حدوثها مستقبلا) والمتعلقة بالأحداث الجارية (المستقبلية) من خلال المتابعة اليومية والدقيقة لمجريات الأمور المؤثرة على الأمن الوطني.

(ج) صياغة إطار فكري موحد وملائم لسياسة أمنية متكاملة.

(د) تقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن الوطني.

(2) أجهزة الأمن والاستخبارات

هي الوسيلة الرئيسية (حكومية ورسمية) التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني. وتتوقف دقة ونجاح الدولة في مواجهة المشاكل الأمنية على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحةوعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار وفي الوقت المناسب. وتنفذ هذه الأجهزة بصورة سرية غير مباشرة وبصفة غير رسمية مهام أمنية لا تستطيع الدولة القيام بها رسميا (أو علنا) وهي تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.

[1] جمال علي زهران" تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب " من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004،ص 62.

(3) مجالس الأمن الوطني

تتلقى هذه المجالس المعلومات المتاحة عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة وتعيد ترتيبها وتجميعها بشكل منطقي وتحللها وتضع نموذجا حركيا وتنبؤ باحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة إزاء هذه الحركة والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل وتأثيراته الجانبية لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب والاستعداد لردود الفعل المقدرة.

(4) النظم المجتمعية الخاصة

ويقصد بها مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة لأبعاد الأمن الوطني التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها وحمايته[1].

(أ)سياسيا: تقوم الدولة بتنمية سياسة شاملة تتضمن التوعية وتحقيق التماسك السياسي والإجراءات لمنع الغير من الحصول على معلومات عن حقيقة الأوضاع السياسية.

(ب) اقتصاديا: إتباع سياسات اقتصادية مدروسة، وخطط تنمية اقتصادية، تحقق استقلالا اقتصاديا واكتفاء ذاتيا م ناسبا للأهداف الوطنية، والتخلص من التبعية، اقتصاديا بما يحمي الاقتصاد الوطني من التهديد، أو الهزات الاقتصادية المصطنعة.

(ج) اجتماعيا: العمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة (اندماج الاقليات والطوائف والطبقات)، والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع، وتراثه الوطني والديني.

ب. وسائل حماية الأمن الوطني خارجيا:

أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تسعى في جوهرها إلى تطويع إرادة الآخرين تنفذ السياسة الخارجية ثلاث عمليات أساسية ترتبط كل منهاعند تحديدها بالأمن الوطني:

(1) صياغة السياسة الخارجية (تحديد أهداف الدولة، وارتباطها بالأمن الوطني).

[1] محمد صخري ،**التعاون الدولي وهيئاته** ،مجلة الدراسات السياسية، 2019/06/08 ، متحصل عليه من الانترنت: www.politics-dz.com بتاريخ 2021/04/12.

(2) صنع قرار السياسة الخارجية.

(3) تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن الوطني خارجيا من خلال عدة أدوات، أهمها الأداتان الدبلوماسية والعسكرية، وهما الأكثر فاعلية كذلك:

(أ) الأداة الدبلوماسية:

الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية، وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية وقت السلم، وتدير عن طريقها الأزمات لتتجنب الحرب أو التصعيد المتدرج الم ،سيطر عليه بالقدر الذي يحقق الغاية أو يصل بالأزمة لمرحلة الحرب في التوقيت الأكثر مناسبة. وتعمل الأداة الدبلوماسية باستخدام عدة أساليب منها المفاوضات والمباحثات وقد تقبل الوساطة من مركز القوة وتستند كذلك إلى القوة العسكرية لتضفي على أعمالها المصداقية في إطار الشرعية الدولية لتحقيق أهداف وغايات وطنية أو لردع مصادر تهديد الأمن الوطني [1].

ويهيئ العمل الدبلوماسي الماهر تجميع القوى الإقليمية والدولية باستغلال العلاقات الخارجية الجيدة لتأييد القضية الوطنية مما يساعد على تهيئة المجتمع الدولي لتقبل حلول مناسبة لصالح الأمن الوطني

(ب) الأداة العسكرية:

امتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية يكفي لتحقيق الهدف بردع الآخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة دون استخدام تلك الأداة. لذلك فإن الأداة العسكرية تعد الأداة الثانية بعد الدبلوماسية في وسائل حماية الأمن الوطني الخارجية وهي عنصر دعم مساند للقوة السياسية والقوة الاقتصادية وأدواتهما بما يحقق أهداف الأمن الوطني.

[1] الهيثم الأيوبي تر ليدل هارت ، "الإستراتيجية وتاريخها في العالم"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

وتستخدم الأداة العسكرية كبديل عندما تفشل الأدوات الأخرى وعلى رأسها الأداة السياسية والأداة الاقتصادية على أن يبدأ استخدام الأداة العسكرية بالردع المعنوي (التلويح باستخدام القوة لحسم الخلاف على غرار ما قام به الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي فيما عرف بأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 وأدى التلويح باستخدام القوة النووية إلى تراجع الرئيس السوفيتي نيكيتا خروشوف ولسحبه الصواريخ من الأراضي الكوبية).

ويخطط لاستخدم الأداة العسكرية في تصاعد محسوب يتدرج في بناء القوة العسكرية المزمع استخدامها في خطوات متعاقبة حتى تصل إلى الحجم والقوة النهائية في قرار الوصول إلى الصراع المسلح. ويجب أن تكون حسابات تكوين القوة العسكرية والتصعيد دقيقة للدرجة التي تعطي مؤشرا مقنعا بحتمية الوصول إلى هذا المستوى وضرورته على ضوء تحليل سليم لمعطيات الموقف السياسي، والعسكري، والإستراتيجي الذي يعد الأمن الوطني هو العامل الحاكم في كل منها لتغليب قرار الحرب أو التراجع عنه[1].

وعند اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، أي الوصول بالتصعيد إلى مداه، فلا بد من التأكد، بأن الأداة العسكرية قادرة على تحقيق النجاح المأمول، عند استخدامها (حماية الأمن الوطني)، حيث يؤدي الفشل إلى نتائج وخيمة، تنعكس سلبا على أهداف الأمن الوطني، وبدلا من حمايته، يتعرض للخطر.

وتقاس منفعة استخدام القوة العسكرية (قرار الحرب) كميا في صورة معادلة "م = ق . ت" حيث:

م = المنفعة العائدة من استخدام القوة العسكرية.

ق = القيمة المحققة من استخدام القوة العسكرية.

ت = تكلفة استخدام القوة العسكرية.

[1] حســن بن طلال، "خطاب افتتاح الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي"، سلسلة الحوارات العربية، عمان، 1986.

والناتج النهائي للمعادلة، يترجم في صورة الأهداف التي تحققت وهي قد تكون دفاعية بالتصدي للعدوان الخارجي أو هجومية بالمبادرة بغزو الخصم وإجهاض نياته أو ضم موارد جديدة للدولة بالقوة. كذلك هو القيمة التي يخصم منها حجم التكلفة التي يتحملها المجتمع في سبيل أن تحقق له القوة العسكرية تلك المهام. وهي تكلفة الموارد التي خصصت للقتال ورأس المال الذي استخدم في التسليح وقيمة استعواض الخسائر المادية إضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة (لو استخدمت هذه القدرة الاقتصادية، في التنمية، بدلا من الحرب). كذلك تكلفة الخسائر البشرية وهي الأغلى في كل المعادلة عند حساب التكلفة حيث يتطلب استعواضها أجيالا كاملة. ويضع ناتج هذا الحساب (المنفعة العائدة من استخدام القوة المسلحة) قيودا صارمة وشروطا قاسية (حدود الاستخدام) لاستعمال الأداة العسكرية عمليا إلا في حالة التهديد المباشر للمصالح الوطنية باعتبارها الهدف الأسمى للأمن الوطني.

ويجب أن يراعي قرار استخدام القوة العسكرية، تحديد العناصر الأساسية الآتية[1]:

أ. تحديد شكل الحرب.

ب. تحديد مستوى الصراع المسلح المنتظر.

ج. تحديد الإطار السياسي المنتظر.

د. تحديد البعد الإستراتيجي للقرار.

هـ. تحديد الأسلوب والمدى الذي ستستخدم فيه القوة العسكرية بما يتناسب مع مهام القوات وقدراتها ويتوازن مع الأهداف المحققة وخسائر استخدام القوة العسكرية (حتى مع ضمان النصر عسكريا)[2]:

و. تحديد إمكانيات العمل الجماعي، للتحالفات الإقليمية والدولية، بما يخدم الأهداف الأمنية المشتركة.

---

[1] الهيثم الأيوبي تر ليدل هارت ، مرجع سابق،

[2] محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 157.

المبحث الثاني : ماهية الدفاع

ظهر مفهوم الدفاع مع وجود الإنسان على وجه الأرض وصراعه مع الحياة حيث ارتبطت حياة المجتمعات البشرية بضرورة توفير الأمن و الاستقرار ذلك لا يكون إلا بتوفير القدرات الدفاعية ويعود تبلور المفهوم لمدلوله الإستراتيجي إلى معاهدة واستن فانيا سنة 1648 التي أسست معالم الدولة القومية وتطور إلى أن أصبح من اهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع في الحرب وحل محله حق الدفاع المشروع من اجل الأمن الوطني للدولة ويتعدى مدلول الدفاع الوطني الجوانب العسكرية إلى تكوين وبناء المجتمع المنسجم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وموقف هيئة الأمم المتحدة الذي وضع ظاهرة الحرب خارج القانون كما أصبح الدفاع من اهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع من اجل حماية الأمن الوطني للدولة.

المطلب الاول: مفهوم الدفاع

إن مصطلح الدفاع لا يحمل الكثير من الغموض والتناقض مقارنة مع مصطلح الأمن بالرغم من بروزها في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي والإستراتيجي الحديث عندما أصبحت الحرب لا تؤدي حتما إلى حل مشكلات الصراع بين الدول وقد حل مفهوم الدفاع من محل مفهوم الحرب في الخطابات السياسية بإعتبار أن الحرب تحمل في ثناياها الكثير من المآسي والصدمات والأحزان إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تؤدي إلى هدم البنى التحتية للدول ومن ثم أصبح الدفاع والامن يحتل مكانة مرموقة في مختلف المحافل السياسية والنظريات المختلفة لأن توفر الامن من خلال المنظومة الدفاعية يسمح بالتطور العادي والمنسجم للمجتمع إضافة إلى السماح بالتطور الإقتصادي والصناعي لمختلف الدول.

فحسب قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية هو وسيلة لحماية القيم النادرة من الهجوم، فينظر إلى الدفاع على انه بالدرجة الاولى قيام الدول والاحلاف بمقاومة الهجوم المادي من الخارج [1].

وفي العلاقات الدولية كثيرا ما اقترنت حاجة الأطراف الفاعلة للدفاع عن نفسها اقترانا إيجابيا بالفكرة التي مرادفها أن اتلنظام هو نظام فوضن فكلما زادت الفوضى زادت الحاجة للدفاع2.

ويعتبر المفكر العسكري " كلاوزفيتز" يعد الدفاع هو الأسلوب الأقل حسما في الحرب ولكنه يراه الأسلوب الأقرب لحرمان العدو من تحقيق أهدافه النهائية إضافة إلى ما يحققه الدفاع من الإخفاء والسبق في إحتلال مواقع دفاعية وقصر خطوط الإمداد فضلا عن إدارة القتال في مناطق معروفة تماما للمدافع وفي العقيدة العسكرية الدفاع هو امر عسكري محض أي أنه كل النشاطات التي تقوم بها الامة طالما تصل إلى حالة حرب.

وبالتالي فمفهوم الدفاع له مدلولات كثيرة تتعدى الجانب العسكري الذي يساهم فقط في توفير الأمن الداخلي والخارجي للدول وان الدفاع كمفهوم شامل أصبح يختص في الجوانب المكونة لبنية الدولة والفرد من دفاع عن النفسن الدفاع الشرعي، الدفاع الوطني والدفاع المدني والدفاع الإنساني.

فيتم صياغة فلسفة أمنية دفاعية جديدة والتي تتمثل في قدرة الدفاع عن البلد بالوسائل العسكرية وذلك بضمان الأمن الدفاعي بالوسائل السياسية كالاتفاقيات التي تأخذ في الحسبان إهتمامات الجميع بهدف غنهاء سباق التسلح بين مجموع الدول3.

ويسعى الدفاع لضمان حرية العمل لإنجاز المشروع السياسي الذي يجمع مابين الدفاع المدني الذي يضمن في كل الأوقات والظروف داخل التراب الوطني ، النظام العام وحماية الأملاك والأشخاص .

---

[1] محمد غربي، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن : حالة البحر الأبيض المتوسط، حامعة شلف، 2009. ص 53.

[2] غراهام ايفانرو جيفري، قاموس بنغورين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج العربي للأبحاث، ط1 ، 2004، ص **21**.

[3] وليد خالد أحمد، مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية.مجلة سياسية، 27 كانون الثاني 2015، ص 4

الدفاع الاقتصادي : هو الذي يضمن حماية المنشات والموارد.

الدفاع الدبلوماسي : الذي بدوره يحمي المصالح الوطنية على الساحة الدولية .

أما الدفاع العسكري : هو الذي يجمع بين قوة السلام وهذه الغايات نفسها سواء داخل البلاد او خارجها [1].

فالسياسة الدفاع هي السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش وتضم التدابير والمبادرات التي تأخذ بها أو لا تأخذ بها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الإستراتجية مثل من وكيف تفوض القوات المسلحة الوطنية .

كما تستخدم سياسة الدفاع لضمان الحفاظ على استقلال التنمية الوطنية والتخفيف من وطأت المصاعب المفروضة من الجهات الخارجية المعادية والعدوانية وفي وزارة الدفاع (أو المنظمة القابلة لها) يكون الوزير هو صنع القرار الرئيس لسياسة الدفاع الوطني .

فهدفها الأساسي هو تحديد سياسة الدفاع التهديدات المعادية والعدوان بناءا على تحليل المعلومات الاستخباراتية ، كمالا يقوم بتعريف المجال العسكري للأمن القومي والتحالفات الدفاعية والاستعداد القتالي والتنظيم العسكري للقوات الوطنية واستخدامها التكنولوجيا العسكرية

كما تحدد أيضا إستراتجية الدفاع الوطني ومتى تفوض القوات المسلحة الوطنية والكيفية أيضا ، فيما يتعلق بأي تهديدات محتملة للإقليم الوطني ومجتمعه وبيئته واقتصاده ويحدد الخيارات المتاحة للتعامل مع تلك التهديدات ، فكلما وفرت سياسة الدفاع خيارات أكثر للحكومة ، كان ذلك أفضل في تشكيلها .

الدفاع هو احد الأشكال الرئيسية لأعمال القتال الذي لم يفقد أهميته على الرغم من التطور الهائل في وسائل الصراع المسلح الحديثة وهو وثيقة الصالحة بالهجوم فقد يتخذ الدفاع قبل وبعد

[1] أسماء حداد، مرجع سابق،

أو خلال العمليات الهجومية كما تظهر هذه الصلة الوثيقة خلال إدارة العمليات الدفاعية ، وشن الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية كعمل هجومي ، يجري في غمار العملية الدفاعية حيث تبدأ عادة العملية الدفاعية بقتال قوات نطاق الأمن قتالا تعطيليا ضد العدو والمهاجم ، وذلك بفتح النيران على المرامي البعيدة ، والقتال من موقع إلى أخر لإحداث اكبر خسائر ممكنة في العدو وحرمانه من تحقيق المفاجأة1.

ويعد صد الهجوم المعادي ، أمام الحد الأمامي للنطاق الدفاعي الرئيسي من أهم مراحل الدفاع ، إذا تنفذ تشكيلات النسق الأول خطة نيران كثيفة ومنسقة لجميع الاسلحة لتكبيد العدو المهاجم أكبر خسائر ، وإيقافه أمام الحد الأمامي ، وحرمانه من بدفع أنساقه الثانية / احتياطية او اختراق الدفاعات . وتتوقف نتائج العملية الدفاعية للتشكيل التعبوي ، على مدى الجهد الذي تبذله قوات الأنساق الأولى في إيقاف تقدم العدو، ولهذا فإن قائد التشكيل التعبوي يجيب ان يتابع سير العملية ، ويعمل بإستمرار على دعم فرق النسق الاول وإحتياطه

ويعتمد الدفاع الناجح على الاحتفاظ بانساق ثانية وغحتياطية متدرجة ، لتوجيه الهجمات والضربات المضادة ، بهدف إحداث تدمير مستمر لانساق العدو والمهاجمة وإستنفاذ إحتياطاته ن ثم هزيمته وإستعادة الاوضاع الدفاعية التي إخترقت.

وبالتالي فإن عملية الدفاع تشمل تنظيم وإدارة عمليات قتالية ، تشنها تشكيلات من الوحدات في شريحة من الارض على خطوط أو مواقع دفاعية ، سبق إحتلالها وتجهيزها طبقا لخطة دفاعية مدبرة ، ويعاونها مجهود جوي ، وتساندها نيران المدفعية والصواريخ ، وتوفر الحماية بواسطة وساءل الدفاع الجوي ، بهدف هزيمة القوات المهاجمة وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر ، ومنعها من إختراق الدفاعات ، وتهيئة الظروف المناسبة للتحول إلى الهجوم المضاد العام.

[1] عمر بوغزوز ،فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، أيام الدراسة البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-11-12-13 / 2003، ص 49.

المطلب الثاني: صور وأشكال الرفاع

1 . الدفاع المتحرك ترى العقيدة العسكرية الغربية أن الدفاع المتحرك هو أنسب الصورالدفاعية في ظل إستخدام الاسلحة الذرية ، وتؤكد أنه أكثر الاساليب تماشيا مع الحرب التي تتميز بخفة الحركة ، والقدرة علىة المناورة العالية ، مع الغحتفاظ بالقوة الضاربة لإستخدامها في الوقت المناسب وتعتمد فكرة الدفاع المتحرك على تدمير العدو والمهاجم ، داخل عمق القطاع / النطاق الدفاعي ، وذلك بالسماح له بالإختراق الجزئي المحسوب في حدود عمق المنطقة الامامية للدفاع مع توجيه التجمع الرئيسي المهاجم في إتجاه مناطق قتل متتالية سبق تجهيزها من قبل ، بغرض إستنزاف قواته ومصادر نيرانه وتكبيده أكبر خسائر ممكنة ، ثم تدميره بالهجمات والضربات المضادة1. وإستعادة الاوضاع الدفاعية إلى ما كانت عليه ، وفي هذه الحالة يوجد الجزء الاكبر من التشكيلات في النسق الثاني كقوة ضاربة ، بينما توجه في النسق الاول قوات أقل حجما ، يسمح لها بالإختراق المحسوب2 .

2 . الدفاع الثابت : هو احد صور الدفاع ، الذي يهدف إلى التمسك بالهيئات الحيوية في النطاق / القطاع الدفاعي ، ويجهز هندسيا بغرض صدور وتدمير القوات المهاجمة ، أمام الحد الامامي للدفاعات ، ومنعه من الإختراق بكافة النيران والوسائل المتيسرة وفي حالة حدوث أي إختراق يوقف ويحاصر العدو ثم يدمر بالهجمات والضربات المضادة وعادة الجزء الاكبر من القوات المدافعة ، هو الذي في النسق الاول والباقي في النسق الثاني أو الإحتياطات .

المطلب الثالث: المبادئ الاساسية للدفاع

تعد المبادئ التي يسير عليها الدفاع من المتطلبات الرئيسية تتمثل في:

أولا: نشاط وإيجابية الدفاع : ويمكن ذلك جملة من الاعمال نذكر منها

[1] دومنيك دافيد، أمن: ما بعد نيويورك. (د د ن) ، منشورات العلوم السياسية، 2002، ص 18.

[2] دومنيك دافيد، مرجع سابق، ص 19.

- تنفيذ الضربات المسبقة لوحدات من الانساق الثانية / الإحتياطات ، لمساندة نيرانه من الضربات الصاروخية والقوات الجوية في التوقيت المناسب ضد مراكز ثقل العدو لإحداث أكبر خسائر ممكنة ى، خاصة ضد إحتياطاته التعبوية ، ومراكز القيادة والاسيطرة ، ومرابط المدفيعية ، والدفاع الجدي ، لتاخير شن العملية الهجومية المعادية
- تخطيط وتنفيذ الضربات المضادة يالأنساق الثانية والإحتياطية التعبوية ، لتدمير القوات التي تنجح في إختراق الدفاعات وإستعادة الاوضاع الدفاعية .
- التخطيط الجيد لإجراء المناورة بالقوات والنيران ، تشكيلات النسق الاول وذلك ، بإحتلال مواقع دفاعية في العمق لجذب القوات المعادية إلى مناطق تركيز الجهود الرئيسية ومناطق القتل لتحقيق التدمير المتتالي له.

ثانيا: ثبات وإتزان الدفاع : ويتم ذلك من خلال

- أن تحقق الدفاعات القدرة على الصمود ضد دبابات العدو وحماية القوات المدافعة ضد هجمات العدو الجوية والبحرية
- أن تستكمل الدفاعات بخطة موانع جيدة على الأجناب والفواصل مع الإهتمام بالتجهيز الهندسي الجيد للمواقع الدفاعية
- أن يتحقق في الدفاعات القدرة على إيقاف تقدم القوات المعادية وهزيماتها ، وتهيئة الظروف المناسبة لشن الضربات المضادة
- إجراء تنسيق تعاون جيد بين التشكيلات التعبوية لتامين الفواصل والجناب

المطلب الرابع: أسس السياسة الدفاعية

تتمثل أسس السياسة الدفاعية في ثلاث أسس رئيسية والتي تتمثل[1] في:

[1] جان جاك ماتيون الدفاع الوطني، (د د ن)ن كوساج للمنشورات الجامعية، 1996، ص 02

- ❖ الاساس الروحي : ويتمثل في العقيدة القتالية التي يعتنقها الفرد العسكري وفي الرسالة التي يحملها ويستعد لبذل وتقديم مجهودات كبيرة من اجلها
- ❖ الأساس المعنوي: وهو احد الأسس التي يتم غرسها لدى العسكريين ، بحيث تتوافر لديهم السمات الخاصة التي تجعلهم قادرين على تحمل المواقف الصعبة التي تسود المعارك وابرزها صفاء الذهن وحسن التقدير والتصرف بذكاء وشجاتعة عند مواجهة المخاطر التي تأتي من خلال المحافظة على الروح المهنوية العالية لدى القادة والضباط وضباط الصف والجنود ، وذلك لتامين متطلبات اساسية في مقصد وسلوك المقاتل وابرزها الإنظباط والطاعة والنظام مع التمسك بروح الفريق والغخلاص للوطن والغستعداد للتضحية بالروح بتحقيق النصر.
- ❖ الاساس المادي : تعتمد السياسة الدفاعية التي تنتهجها دولة ما ، على ثلاث دعمات اساسة هي :
  - بناء جيش قوي ذاتي يعتمد على ماوصلت إليه التقنية الحديثة في تسليح وبناء العسكري
  - وتوسيع مداركه العملية بما يتفق وهذه التقنية المتقدمة .
  - تضامن امني مع دول الجوار والدول الاصدقاء في إطار إتفاقيات الدفاع المشترك

والإتفاقيات الامنية مع الدول الشقيقة والصديقة ومن خلال ذلك تتلخص فكرة الدفاع في طابعيين أساسيين والمتمثلان[1] في :

- ➢ الطابع الشمولي والمستديم للدفاع : يبنى مفهوم الدفاع تبعا للتهديدات العسكرية وغير العسكرية مايستدعي القيام بدراسة طبيعية تلك التهديدات وكذلك الإستعداد لها في مجال التراتيب القانونية والموارد والهياكل القاعدية ولا يتعلق الامر فقط بالتخفيف من مواطن

[1] جان لوك ماتيو، مرجع سابق، ص 3

الضعف والهشاشة وتقليص الخسائر والاضرار في حالة النزاع أو الكوارث والثزود بوسائل الرد والهجوم لاي عدوان محتمل.

- الطابع المواطني : يعد الدفاع تعبيرا عن الارادة الجماعية لمجتمع ما أين تقسم الامة نفس الموروث التاريخي المصير وتدافع عن وجودها بشكل تضامني وتحمي وسائلها ومواردها المادية والمعنوية وبالتالي الدفاع تعبيرا عن الإرادة الجماعية لمجتمع ما اين تقسم الامة نفس الموروث التاريخي والمصير وتدافع عن وجودها بشكل تضامني وتحمي وسائلها ومواردها المادية والمعنوية وبالتالي التركيز على المواطنة كعنصر مركزي[1] .

المطلب الخامس: التوجهات الحديثة في السياسات الدفاعية

تحرص القيادات العسكرية العليا على التشديد دوما على الأهمية القصوى التي توليها السياسات الدفاعية للدول لتطوير منظومة التعليم والتدريب لأفراد الجيش ، ويستند هذا التوجه إلى عدد من الموجبات التي تؤكد ضرورته وتبرر علته والتي تشكل في مجموعها عقيدة عسكرية يمكن بلورتها في مجموعة من الاعتبارات المتعلقة «بالاستثمار المربح» في العنصر البشري ومنها تعزيز منظومة التعليم والتدريب بشكل يجعل برامجها متكيفة بشكل سليم مع متطلبات أداء المهام الرسمية للجيش والتأكيد على ضرورة اتباع نهج التقييم والتقويم من أجل الرفع الدائم والفعال لجاهزية القوات المسلحة، والحث على الاستعداد الدائم لتحمل المسؤوليات وإنجاز المهام في جميع الظروف والأحوال وجعل منظومة التعليم في الجيش بوتقة لتحقيق التكامل بين الجهدين التكويني والقتالي[2] .

[1] أسماء حداد ، مرجع سابق.

[2] نبيل فؤاد، المنظومة الدفاعية، متحصل عليه من الموقع:

https://www.elwatannews.com/news/details/271498 بتاريخ: 15 /2021/04.

وهناك دعوات ملحة لديمومة عقد الاجتماعات التقييمية الدورية من أجل مواصلة الجهود لتحقيق هدف الارتقاء بكفاءة العنصر البشري في مختلف مجالات النشاط الإنساني ومنها المجال العسكري[1] .

-1 تحديث وتطوير الجيش: فسباق التسلح المدفوع بالرغبة الجامحة نحو تحقيق الانفراد بالتفوق والمستند إلى الاستفادة القصوى من التطبيقات التكنولوجية الحديثة لضمان فرض السيطرة البرية والبحرية والجوية جعل أمر متابعة تطورها واللحاق بانجازاتها مرهقا، واقتناؤها صعب خاصة وأنه لا يتم دون وجود مستوى معين من التوافق السياسي في الرؤى والأهداف، وأما استيعاب تكنولوجيا السلاح فيستحيل أن يتحقق قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل، وما بين يدي بعض الجيوش من الأسلحة الحديثة الآن هو نتاج عمل جرى منذ سنوات خلت، بمعنى أن سباق التسلح هو في النهاية محسوم للدول المنتجة له، وبقدر اقل للدول الحليفة لها، ويصبح معنى الحديث عن مسعى تحديث القوات المسلحة أمر قياسي، نسبي، يقف عند حدود ضمان القدرة على الدفاع وأما التوجه نحو أبعد من ذلك بالدعوة إلى تطويرها فهي دعوة تتعلق بالردع.

2 - تنويع مصادر السلاح: واقتناء الأسلحة حسب الحاجة الضرورية من الشركاء المختلفين ومواصلة تنفيذ برامج تطوير أداء القوات وفق ما تتطلبه مقتضيات الرفع في مستوى القدرات القتالية ، ويفترض لتحقيق ذلك أن تفتح إقامة علاقات التعاون العسكري المجال أمام إجراء المناورات العسكرية المشتركة التي تعد في حد ذاتها وسيلة لكشف حجم ونوعية الاحتياج التسليحي ومنها يمكن اعتبار أن التدريبات العسكرية المشتركة سواء على مستوى التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف سبيلا لتحقيق هدف تنويع مصادر السلاح .

[1] صبحة بغورة، التوجات الحديثة في السياسيات الدفاعية متحصل عليه من الموقع www. Nationshield.Ae

3 - حماية المرافق الحيوية: للاقتصاد الوطني ومناطق المنشآت الصناعية والاقتصادية والطاقوية ، إلى جانب تأمين المناطق الحدودية البرية والبحرية والجوية ومواصلة جهود الحفاظ على جاهزية العتاد العسكري وتجديده وتحديثه ، فواجبات الدفاع الوطني بمفهومه الشامل تقتضي أن تتسع لمفهوم الأمن القومي بما في ذلك مواجهة آثار الكوارث الطبيعية ،وهي مهام خاصة لابد لها من وسائل خاصة تليق بطبيعتها من حيث مواصفاتها الوظيفية وكفاءتها ، والمعنى أن يكون هناك مستوى أدنى من التوافق بين الوسيلة والمهمة، فلا يمكن أن ننتظر انجاز مهام دون توفير وسائل تحقيقها ،كما ليس من الرشادة السعي للحصول على وسائل غير مناسبة لطبيعة مهام مستبعدة تماما.

4 - إقامة قاعدة اقتصادية قوية: تستند إليها القوات المسلحة من خلال[1] :

* تدعيم المشاريع في مجال الصناعة العسكرية، نحو تقليص تبعية الجيش التسليحية إلى أقل مستوى ممكن.

* تعزيز جهود توجه الجيش للاعتماد على قدراته لضمان توفير احتياجاته من الغذاء من انتاج حظائره الحيوانية وأراضيه الزراعية وإنتاج صناعاته الغذائية المختلفة للتخفيف المتدرج من حجم اعتماده على ما ينتجه الشعب

* العمل على رفع مداخيل وزارة الدفاع من الصناعة العسكرية ودخول مجال التصدير ، والمساهمة في رفع الناتج المحلي الخام .

* وجود سياسة انفتاحية مؤكدة ولا رجعة فيها تحرص على توفير البنية التحتية المناسبة والمناخ التشريعي المستقر والمشجع على توطين الاستثمار المنتج في مجال الصناعات العسكرية.

* تشجيع البحث العلمي في المجال العسكري ، والبحث النفسي والتربوي .

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق.

5 - رفع مستوى التدريب: والتركيز على رفع الروح المعنوية للجنود والضباط باعتبارها المعيار الحقيقي والوحيد الذي يسمح للجيش بمواصلة مهامه في الدفاع ، وتلجأ الكثير من السياسات إلى التذكير بأمجاد الماضي وتخليد البطولات لإثارة الحماسة العسكرية وتعميق معاني الفداء والتضحية ، وإحياء المناسبات الوطنية بشكل احتفالي فني وإعلامي ضخم لغرس و تأجيج مشاعر الفخر والاعتزاز في النفوس ، كما أن مثل هذه المناسبات فرصة لتنظيم المنافسات الخاصة بالرياضات العسكرية المختلفة التي تنمي في نفس الوقت مهارات الجنود وثقتهم في أنفسهم وفي سلاحهم[1] .

6 - التعاون العسكري الدولي: مع مختلف الشركاء الأجانب نحو تطوير برامج دورات التدريب العسكري لميداني وتدريس الضباط وصف الضباط والجنود العلوم النظرية، ونقل التكنولوجيا الدفاعية والأمنية والاستفادة من تجارب الدول الشريكة والصديقة في مجال التكنولوجيا العسكرية ،و في مثل هذا الاعتبار الهام يفترض فيه أن يتمتع العنصر البشري الوطني مسبقا بمستوى عال من التأهيل العلمي والبدني الذي يسمح له على الأقل بالتفاعل الإيجابي مع البرامج الجديدة ويتيح له إمكانية مجاراة الشركاء الأجانب في التبادل المعرفي والقدرةعلى استيعاب علومهم العسكرية ، إلا ان تعدد الشركاء الأجانب في إطار التعاون العسكري المشترك سيكون مرتبطا باختلاف مدارسهم وعقائدهم العسكرية هذا قد يثير بعض الخلط في المفاهيم والتناقض في التطبيقات العملية وقد يصل الأمر إلى حد التضارب في بديهيات العمل الاحترافي العسكري، ومن هنا يرى البعض أنه سيكون على عاتق المسؤولين الاختيار من بين البدائل أفضلها، فيما يرى آخرون أن مثل هذا الاختيار يضع نقطة النهاية في مسار التعاون الدولي مع الشركاء الآخرين ويلغي كل جدوى من الاستمرار في جهد لا طائل منه ويؤكدون أن ثمة تجارب أثبتت نجاحها في التوفيق بين

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق.

مذاهب مختلف المدارس العسكرية بتأسيس إدارات عسكرية في وزارات الدفاع تضمن الانسجام المطلوب وتناغم المهمات على حسب الخصائص المميزة للسلاح بما يحقق أقصى استفادة منه[1] .

وتحاول الكثير من الدول إبراز أهميتها العالمية من الناحية الجيوسياسية لموقعها ومقوماتها كاتساع مساحة الإقليم وتنوع الامكانيات الطبيعية والمادية والبشرية ووفرة المواد الخام، وإبراز مصادر الطاقة فيها وفرص الاستثمار القائمة والممكنة والمأمولة في مختلف مجالات النشاط ، والمكانة السياسية التي تتمتع بها على المستوى الإقليمي كدولة محورية وعلى المستوى العالمي كدولة فاعلة ومؤثرة ، والترويج الإعلامي الواسع لحجم اسهاماتها الثقافية والفنية والفكرية في إثراء التراث الحضاري الإنساني وذلك للاستفادة من كل ما يمكن أن يبقيها في دائرة الاهتمام من أجل الحصول على كل دعم عسكري وأمني ممكن يضمن لها الاستمرار في أداء رسالتها الحضارية .

عندما تؤكد القيادات السياسية في دولة ما على أن العقيدة العسكرية تمنع على الجيش القيام بعمليات عسكرية خارج حدود التراب الوطني فهذا يعني انها ستنأى بجانبها عن المشاركة في أي تحالفات عسكرية إقليمية أو عالمية حتى ولو كانت موجه لمكافحة تهديدات مسلحة محل تجريم دوليا ، وعليه يصبح من الطبيعي التوقع أن تكون طبيعة تسليحها ذات طابع دفاعي أكثر منها هجومي، ولكن المفارقة التي تستدعي التأمل هي عندما يحدث العكس وتحاول هذه الدولة بالذات الحصول على أسلحة استراتيجية هجومية، بعيدة المدى ولو من مصادر غير تقليدية ، حينها تضع سياستها الدفاعية داخل دائرة الشكوك في حقيقة النوايا والأهداف ، كما تسيء لمصداقية النظام السياسي للدولة[2]

من البديهي أن ترتبط طبيعة ومستوى سياسات الدفاع بالتوجه العام للدولة الذي تحدد الميزانية المخصصة للدفاع وحجم الإنفاق العسكري مستوى طموحاته، فعلى قدر تعدد مصادر الدخل

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق.

[2] صبحة بغورة، مرجع سابق.

القومي يتنامي ما هو متاح من الموارد المالية للدولة بقدر ما تتجه سياسات الدفاع إلى تحقيق تطلعات أرحب وبقدر ما تأمل في تعيين أهداف أشمل وبقدر ما ترسم آفاق أبعد في تعزيز منظومة الأمن الوطني وتدعيمها وتوسيع مهامها وتنويعها ، والعكس صحيح فمحدودية مصادر دخل الاقتصاد وضحالة ما يمكن تعبئته من الموارد المالية ينعكس سلبا على السياسة الدفاعية ويصيبها بالضعف وبالهشاشة وبتواضع قدرات الدفاع لذلك فالعلاقة بين التنمية والسياسة الدفاعية هي علاقة طردية ومتلازمة .

المبحث الثالث: ماهية التعاون الدولي.

في ظل قوة اقتصاديات دول الشمال المصنعة منذ زمن طويل وذات مدخل مرتفع هناك دول الجنوب أين الصناعة أقل تطورا ودخل الفرد فيها منخفض هذه المعادلة تعتبر منذ أمد طويل من المسلمات، أمام هذه الوضعية التي تتمثل في اللامساواة في توزيع الثروة المادية على مستوى الكرة الأرضية كان التعاون بين هاتين المجموعتين يقوم على أساس مساعدات مالية وتقنية في إطار العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة كان هناك شماليين "DEUX NORD" يتنافسان بشدة لاستقطاب دول الجنوب التي كان معظمها حديثة الإستقلال

فالتعاون بهذا المفهوم كان يتميز بتحقيق أبعاد إستراتيجية غالبا ما توظف فيه نظريات إقتصادية تنموية تنتمي لهذا التيار أو التيار الآخر حيث كانت الدول النامية تستفيد من هذا الصراع الإيديولوجي. والمساعدة من أجل التنمية كانت ترتكز أساسا على الرباط السياسي (الإنتماء السياسي)

إلا أن الإستفادة في هذه الظروف الدولية لم تعم جميع الدول النامية، وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث، حيث بقيت حبيسة التخلف المتمثل في تراجع مستويات الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفاض الدخل الفردي، واستمرار التبعية بأشكالها المتعددة: المالية، التكنولوجية والتجارية، وقد تسببت هذه الظواهر الإقتصادية في تكريس تذبذب الإستقرار السياسي والأمني[1]

[1] محمد صخري ،التعاون الدولي وهيئاته ،مجلة الدراسات السياسية، 2019/06/08 ، متحصل عليه من الانترنت: www.politics-dz.com بتاريخ 2021/04/12.

المطلب الاول: مفهوم التعاون الدولي.

لقد تعددت المفاهيم واختلفت وجهات نظر الفقهاء والباحثين فيما يتعلق بوضع تعريف شامل لما يعرف بالتعاون الدولي أو الإعتماد المتبادل.

فالتعاون لغة هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين وهذا المعنى العلم للكلمة تعاون، ويقال تعاون القوم أي عاون بعضهم بعضا واستعان فلانا بفلان، وبه اي طلب منه العون.

أما مصطلح الدولي فيستخدم بوصف حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الدول [1] .

ومن بين أهم التعريفات نجد تعريف الأمريكي "أرنست هاس" "A-HAAS " فيما يتعلق بالتعاون الدولي على أنه: العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.[2]

كما يقصد به ايضا إلتفات الدول حول المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والتي تسعى دوما من أجل حمايتها، ويكون هذا التضامن في صور مساعدات مادية أو معنوية.

كما يعرف أيضا على أنه تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين أو نفع مشترك وهو المهنى الذي ورد في المبادئ والمثل الدينية والذي يفهم منه التظافر المشترك بين شخصين او أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة كقوله تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...." سورة المائدة [3] ، الآية 02

[1] عادل يحي، الأحكام العامة لالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة. القاهرة ، دار النهضة، 2013، ص 18-19.

[2] بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية. بيروت: دار الجيل، ط1 ، 1999، ص 167.

[3] سورة المائدة، الآية 02.

كا يعرف التعاون الدولي في مجال الأمني تقديم المساعدة من جانب سلطات دولة ما إلى دولة أخرى لتمكينها من معاقبة شخص أو أشخاص أخلو بأمنها[1].

يمكن القول بأن التعاون الدولي هو تفاعل جماعي للاطراف الدولية المعنية به وهذا الشعور يفترض ضمنيا وجود استعداد وإرادة ورغبة وقدرة الفاعليين الدوليين بشكل منسجم ليسهل التدخل في الحياة الإقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون. مع ضمان تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف.

المطلب الثاني: أهداف التعاون الدولي: من بين أهداف التعاون الدولي مايلي [2]:

- يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة والإستثمار والكفاءة الإقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية المتمثلة في توفير منتوجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة وكميات كبيرة.
- محاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها لتوفير الامن والإستقرار
- القضاء على ظاهرة الهجرة من خلال توفير الظروف الملائمة للعيش الكريم في الدول النامية
- الالقضاء على السوق الموازية ومحاربة المتاجرة بالمخذرات وتبيض الأموال

المطلب الثالث: مجلات التعاون الدولي

اقتصر التعاون الدولي فيما مضى على مجالين أساسيين فقط هما: المجال الإقتصادي والمجال السياسي ولكنه مع تطور العلاقات امتد ليشمل العديد من المجالات كالإجرام، حقوق الإنسانن وغيرها فمن بين المجالات التي نركز عليها هي:

أولا: التعاون الدولي ففي مجال مكافحة الجرائم الدولية:

[1] القحطاني فالح مفلح، دور التعاون الدولي لمكافحة تهريب المخذرات. عبر البحار. رسالة ماجستير، قسم علوم الشرطة، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2008، ص 21.

توسيع نطاق الجريمة الدولية في العصر الحديث بحيث اصبحت تعرف على أنها" كل عمل أو إمتناع عن عمل يصيب المصالح الدولية والمصالح الغنسانية الكبرى بضرر يمنعه العرف الدولي".

ويدعو إلى المعاقبة عليه بغسم المجموعة الدولي [1]" .

كما أن سياسة مكافحة الجرائم لم تعد قاصرة على النطاق الداخلي للدولة، بل تعدت إلى الإطار الدولي خاصة عندما أصبحت الجماعة الدولية تؤمن بفكرة السيادة المحدودة من أجل تحقيق مصالح كبرن وهذا ما يلزم بالتعاون في محاربة الإجرام ولو جزئيا من المجتمع الدولين وهذا يتحقق بتنازل الدولة عن بعض الحقوق السيادية واجبارها على سياسة التعاون الدولي.

ثانيا: التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان: إن مسألة حقوق الانسان مسألة دولية لا تختصر على الإختصاص الداخلي للدول فقط بل أصبحت موضوعا لظاهرة التعاون الدولي.[2] بحيث يعتمد على مجموعة من الإعتبارات التي تستند إلى فكرة المصلحة الدولية وبعد انتقال مسألة حقوق الإنسان من الكجال الداخلي إلى مجال العلاقات الدولية، بمحاولة كل دولة تحقيق مصلحتها وذلك عبر التدويل لحقوق الإنسان. كما تلتزم معظم الدول بتوقيع معاهدات أو وثائق تناول حقوق الإنسان [3]1

ثالثا: التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب

يعتبر الارهاب الدولي هو احد الجرائم الخطيرة الموجهة ضد النظام العالمي الدولي ، وهو نوع من الحرب المدمرة والوحشية غير المعلنة بين الانسان وأخيه الانسانن وبين الفرد والدولة، يهدد السلام ويهدم دعائمه [4]. ونظرا لخطورة الاعمال الارهابية التي أصبح من الصعوبة لمكان التحكم بها من طرف كل دولة على حدن فقد استوجب تظافر وتعاون دول العالم كلها من حيث مبدأ محاربة هذه الظاهرة ومعالجة الأسباب المؤدية إليها .

---

[1] بوراس عبد القادر، نظرية السيادة المحدودة في مفهوم حق أو واجب التدخل الانساني. مذكرة ماجستير (البليدة، جامعة سعد دحلب، كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2005، ص 29.

[2] صادق ابراهيم عودة، النظام العالمي الجديد. الاردن، دار الفارس، 2001، ص 24.

[3] صادق ابراهيم عودة، مرجع سابق، ص 24

[4] ماجد ابراهيم علي، قانون العلاقات الدولية: دراسة في اطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الأمن. (دب ن)، دار النهضة العربية، ى1999، ص 444.

الفصل الثاني:

الأطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: الأطار النظري للدراسة

المبحث الأول: علاقة الأمن بالمنظومة الدفاعية

المطلب الاول: علاقة الأمن بالدفاع

أولا: علاقة الأمن بالدفاع

إن العلاقة بين الأمن والدفاع هي علاقة تلازم وترابط فالأمن يعتبر من أهم السياسات التي تقوم بها الدولة والتي تسخر له الإمكانيات المادية والبشرية من أجل توفيره أما الدفاع هو شرط أساسيا لاستمرار قدرة الدولة على الدفاع على أساس وجودها وبذلك فإن قوام الأمن هو الدفاع وما يرتبط به من بنى عسكرية، والأمن يقترن بالدفاع عندما يتعلق بحماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات الخارجية والمحافظة على سيادتها وبذلك فإن الأمن يستدعي الدفاع وهذا الأخير يقوم على القوة وامتلاكها يؤدي إلى زيادة الأمن زمنها فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خصوصا التي تعرف توترا على حدودها غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة والحصول عليها من أجل مجابهة هذه التهديدات فبذلك فإن الدفاع والأمن مفهومين متلازمين ومتطابقين إلا أن كثير من الأحيان أن الدفاع ليس معناه الأمن، ذلك أن الدفاع يعتمد على الوسائل المادية والخطط الإستراتيجية المعقدة وبتطور بمرور الزمن والتجارب والتفاعلات الدولية.

أما الأمن فهو بذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر وهو شعور يعيشه الفرد وهو مطمئن على سلامته وممتلكاته ويمارس نشاطه وهو مطمئن لذا فإن الدفاع على الصعيد الخارجي يوفر الأمن داخليا لأن قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى تقوم على احترام الآخرين لقوتها وقدرتها على الدفاع عن سيادتها من خلال هذا لابد من التفاعل الايجابي بين الدفاع والأمن لما لهما من أهمية بالنسبة للدولة الحديثة [1].

[1] نبيل دريس، الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائ. السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017، ص 156.

قد يقترن الامن بالدفاع عندما يتعلق بحماية المصالح الإستراتجية للدولة من التهديدات الخارجية والمحافظة على سيالدتها ، حيث انه من اجل توفير الامن للدولة لابد لها من ان تكون في اتم الإستعداد للحرب مهما كان نوعها ووسائلها خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي فلايمكن الحصول على الامن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون مشندة على جيش وقيادة سياسية متحكمة أمام الأمور ويتجسد ذلك لدى دول القوية المسيطرة على مسرح الاحداث العالمية مثل : الولايات المتحدة الامريكية التي تعتمد في إستراتجياتها على بناء جيش ردعي ومدرب ومسلح[1]،وهو في أتم الإستعداد للتدخل

لا يتم الوصول للامن إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية فإن قوام الامن هو اتلدفاع لكن لم يعد يقتصر إشتبات الامن على توفير القوة العسكرية ، بل تعدى ذلك إلى الصيانة والمحافظة على النظام السياسي و ا ج و ا ق

لا يمكن للدفاع أن يتداخل مع الامن ، مهما توفر عنصر الدفاع إلا أنه لا يحقق منتهى الامن ، حيث أن الدفاع يبني من وسائل لتحقيق الامن لكنه ليس وحده كافيا لذلك لان تظافر جهود الدولة وتجنيد كافة طاقتها المكادية والبشرية ضروري لتشكيل قوة الردع التي تعتمد عليها الدول من أجل صد أي عدوان خارجي [2] وبغية تحقيق ذلك أصبح الدفاع يتميز بإجراءات إستباقية بعيدة قانونا عن مفهوم الأمن ذلك أن تطور مفهوم الامن وخروجه عن الإطار التقليدي الذي لا يخرج عن الحدود المشكلة للسيادة الوطنية للدولة.

يتطلب إعداد الدولة للدفاع تنفيذ خطة عامة (مركزية)، وخطط مرحلية تخصصية، تهدف جميعها إلى تأمين قطاعات خاصة بالدولة، وحشد طاقات قوى بعينها، كذلك، لصد أي عدوان خارجي، أو الاستعداد له.

[1] علاء طاهر، الخوصصة الاستراتيجية للعالم العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1992، ص 71.

[2] دانيال كولارد، من السلام المفروض بقوة إلى السلام عن طريق الأمن والتعاون والديمقراطية. مجلة الدراسات، العدد، 45، 2000، ص 24.

ويشمل إعداد الدولة للدفاع، عدة عناصر أساسية، هي:

أ. إعداد السياسة الخارجية للدولة.

ب. إعداد القوات المسلحة.

ج. إعداد الاقتصاد الوطني.

د. إعداد أراضي الدولة.

هـ. إعداد أجهزة الدولة.

و. إعداد الشعب.

وتهدف خطط الإعداد إلى تأمين تلك العناصر وكذلك ردع الاعتداء ومجابهته بحسم، والانتصار عليه في أقصر وقت، وبأقل خسائر. وتلك الخطط، هي استخدام آمن لقوى الدولة الشاملة [1]، التي هي (كما سبق القول) أبعاد الأمن القومي (سياسية واقتصادية وعسكرية . واجتماعية، وجيوبوليتيكية). فيكون إعدادها للدفاع وتأمينها، هو تأمين لأبعاد الأمن الوطني في إطار إستراتيجية وطنية.

ثانيا:علاقة الأمن بالأمن الحربي

يختلف الأمن الوطني عن الأمن الحربي، باختلاف مفهوم لفظي القدرة والقوة. فإذا كانت "القدرة" العسكرية Military Capacity، هي إحدى وسائل تحقيق أهداف الأمن الوطني، فإن "القوة" العسكرية Military Power، تكون إحدى وسائل تحقيق الأمن الحربي. ومن المعروف أنه لا يوجد مؤسسة عسكرية عادلة، إلا إذا كانت الدولة تتمتع أصلا بنظام سياسي عادل، ونظام اقتصادي عادل، وعلاقة اجتماعية عادلة كذلك. وفي غياب العدل والصلاح تصبح القوة العسكرية خطرا على الأمن الوطني نفسه حيث تستخدم لكبح المطالبين بالحق والعدل أو للاستيلاء على ما يملكه الغير

[1] نبيل درس، الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر. السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017، ص 156.

ويعلل ذلك بزيادة القدرة فتتحول القوة إلى وسيلة لتعزيز القدرة أي أن الأمن الحربي يصبح هو المحقق للأمن الوطني عندما يتحقق هو نفسه. من وجهة نظر أخرى فإن الأمن الوطني مجاله الإستراتيجية العظمى Grand Stratigy، بينما الأمن الحربي مجاله الإستراتيجية وهما فئتا الإستراتيجية في الفكر العسكري الغربي[1].

ثالثا: علاقة الأمن بالسياسات الجوارية (ممارسات القوى العالمية والكبرى)

يخضع مفهوم الأمن الوطني لسوء استخدام من قبل القوى العملاقة في مختلف العصور وازداد سوءا في النصف الثاني من القرن العشرين ثم انقلب إلى حالة حادة من السوء في العقد الأخير من القرن.

التوسع في مفهوم الأمن الوطني أمر طبيعي عند اتساع الإقليم الوطني للدولة المتسعة المساحة الكبيرة التعداد السكاني المتعددة دول الجوار وهي ما تسمى بالدولة العملاقة. فعند ظهور الاتحاد السوفيتي (ومن قبله روسيا القيصرية) كانت الدولة ذات إقليم شاسع المساحة يقطنه مئات الملايين من البشر، من قوميات متعددة. كما وصل عدد الدول الواقعة على حده الجنوبي (الآسيوي) أكثر من اثنتي عشرة دولة مختلفة القوة مختلفة التوجهات كذلك. ويكون المفهوم الموسع للأمن الوطني لمثل تلك الدولة العملاقة أمرا طبيعيا عندما يشمل كل الأبعاد، بما يتهددها مع تلك القوى الإقليمية المجاورة أو ما بداخل الاتحاد من قوميات مختلفة. ويصبح غير طبيعي إذا تعدى ذلك إلى أقاليم بعيدة لمساندة قوة أو معاداة أخرى.

ويختلف الأمر مع دولة عملاقة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فهي دولة قارية متسعة الأرجاء ضخمة الموارد البشرية إلا أن حدودها لا تجاورها إلا دولتان هما من الدول ذات التوجهات

[1] دليل إرشادي لآليات الجوار الاوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية .

المتمشية معها، فيكون هنا التوسع في المفهوم غير طبيعي لأن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من مفهومها الأمني ليبرر انتهاكاتها للأعراف الدولية واعتداءاتها على أمن الآخرين.

كما وفرت السياسة الاوروبية للجوار إطار التعاون في القطاعات عبر مجموعة واسعة من المجالات بما فيها الطاقة، النقل، والزراعة والتنمية الرفية، والعدالة، والشؤون الداخلية، والجماركن والضرائب، والبيئة، وادراة الكوارث، والبحث، والابتكار، والتعليم والشباب،والثقافة والصحة.

كما سهلت اجراءات جديدة تحرير التأشيرة وتسهيلها السفر وعززت الاصلاحات، وساهمت شراكة التنقل في دعم التواصل بواسطة البرامج الداعمة لهذه الإجراءات[1].

المطلب الثاني: الأمن التعاوني والامن المشترك في زمن العولمة

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يعترف بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة حسب ما تشير إليه الجمعية العامة في بعض من قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، بما فيها القرار [2] رقم: 51 / 50 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1996،وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،وإذ تضع في اعتبارها جميع الإعلانات والالتزامات السابقة وجميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأن مسألة منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تعترف أ يضا بالجهود التي بذلت حتى الآن وبتصميم بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة

[1] وثيقة الاستشارات المشتركة: نحو سياسة جوار أوروبية جديدة.

[2] القرار الجمعية العامة رقم 50/51 المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1996

وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنه من تهديد للسلام والأمن، وبإدراكها المتزايد لضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة، وأن التطورات الإيجابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا وفي المغرب العربي وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تعزز احتمالات زيادة توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات، وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في الإسهام في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإذ تلاحظ مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، التي ينبغي أن تكون شاملة وأن تمثل إطارا ملائما لتسوية القضايا محل النزاع في المنطقة تسوية سلمية،وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأعمال العسكرية المتواصلة في بعض أجزاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة[1].

تؤكد أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلام والأمن الدوليين تعرب عن ارتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بنشاط في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة، وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة واستقلال جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية وحق الشعوب في تقرير المصير وتدعو لذلك إلى التقيد التام بمبادئ عدم التدخل أيا كان شكله وعدم

[1] حسن حاميدوي، الأمن التعاوني" هو الصيغة الأفضل للشرق الأوسط من خلال الموقع:

https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52043.htm بتاريخ الإثنين 6 أفريل 2021.

استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة من خلال استجابات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار وتشجع هذه البلدان على تعزيز جهودها هذه بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة.

تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، ووجود احترام ومزيد من التفهم بين الثقافات المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي أمور ستسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة[1].

تطلب إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المبرمة عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار أن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة.

تشجع جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالاشتراك في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية ضمن غيره، وبتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

[1] حسن حاميدوي، مرجع سابق.

تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لأنه يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة ويحول بالتالي دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة[1].

تدعو جميع دول المنطقة إلى التصدي بمختلف أشكال التعاون للمشاكل والتهديدات التي تواجهها المنطقة مثل الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى طمس حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي تطلب تقديم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط."

ففي قراءة للتحديات أمام الإستراتيجية الأميركية في المنطقة "الأمن التعاوني" هو الصيغة الأفضل للشرق الأوسط وذلك مع التأكيد على ضرورة تأسيس نهج قوي لفكرة التعاون الأمني لاحتواء الولايات المتحدة لأمن الشرق الأوسط عبر الشركاء الإقليميين والذي من شأنه أن يؤدي إلي أقل قدر من العنف والفوضى ويمنع انتشار الأسلحة النووية ويقلل من نطاق نشوب حروب أهلية ويسهم بشكل كبير في تطوير نظام تعاوني يكون الأمن هدفه المشترك[2]، سواء عن طريق التفاوض الإقليمي والتنسيق والتعاون او حتى المنافسة ولكن بطرق فعالة تمنع التصعيد وتحد من العنف والصراع وتحد من التسلح وتقلل من ميزانيته.

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا ، والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 28

[2] حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الامنية في الدراسات الدولية. برلين،

وأوضح التقرير أن الأمن التعاوني هو الحل الأكثر استدامة وإستراتيجية للخيار الأمني السليم بالنسبة للولايات المتحدة والمنطقة من الخيارين الآخرين، لكن ينبغي الإشارة إلى أن هذا الخيار هو الأكثر تعقيدا وصعوبة في المتابعة والتنفيذ في ظل بيئ ة متقلبة سياسيا وامنيا.

أما من جانب العولة فهي تعددت مفاهيمها بطريقة كبيرة جدا، وتكاثرت الأقاويل عنها وعن محتواها وماذا تتضمن وماذا تعني في زمنا الحاضر، العولمة باختصار هي تبادل الثقافات والسياسات والسلوكيات بين الشعوب وبعضها أو بين المجتمع المحلي والعالم وإزالة جميع الفواصل بين البلدان والمجتمعات وكأنهما قرية واحدة.

كما تعتبر العولمة من المصطلحات التي لم تظهر مجددا في المجتمع العربي، بل إنها من المصطلحات التي وجدت من سنوات طويلة، وهو مصطلح يعبر عن كل ما يبتكره ويبدع فيه الإنسان،حيث إنها جعلت الشعوب تترابط وتتطور ثقافتها من خلال الأقمار الصناعية التي تربط العالم بأكمله ببعضه[1]. ومن بين أنواع العولمة نجد العولمة الثقافية يعتبر مصطلح الثقافية قائم على توحيد الثقافات بين الدول، وقدرتها على تبادل كم هائل من الأفق الثقافية.

العولمة الاقتصادية والتي تقوم وفق مجموعة من القواعد على تبادل الخدمات بين الدول وبعضها.

العولمة السياسية قد تعبر عن حرية كل ما هو في نية الشخص من حرية التعبير أو التفكير أو أيضا إبداء الرأي في أي شيء.

ومن بين أسباب ظهور العولمة هو ظهور فكرتها في بداية عصر التسعينات عندما قامت أمريكا بعقد اتفاقية هامة، تسمى اتفاقية التجارة العالمية والتي قامت بين الكثير من الدول، وعندها اصدر مفهومها بين دولة أمريكا وبين الأمم المتحدة، دليلا على تبادل التجارة والسياسات والثقافات فيما بينهم وكأن العالم قرية واحدة. أيضا انتهاء الحرب وتدمير الاتحاد السوفييتي، البحث عن الاستثمار

[1] أسماء محمد، الأمن التعاوني، متحصل عليه من الموقع:https://elaph.com/Web/News/2015/7/1022858.html

بتاريخ: 6 /2020/04.

الفعال بين البلدان، وتنقل الأموال لكي يكون العائد أكبر، تطور التكنولوجيا وتفكير الأشخاص تطور هائل في مجال الصناعة والإكتشاف.[1]

ومن بين الأهداف المتنوعة للعولمة فهي تهدف إلى الحرية وإلى سرعة الوصول إليها، وطرق الوصول إليها عن طريق حرية إبداء الرأي وتبادل الثقافات المختلفة ومعرفة الغير وأيضا استكشاف الأديان والنقطة الأهم وهى حرية التفكير بدون حواجز أو موانع. أيضا السلام الداخلي والخارجي بين الشعوب ليعم السلام بين الجميع. تشجيع ومساندة الجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان، وحل مشاكلهم.وضع خطط بديلة ضد العنف بكل أنواعه الغير آدمي بالنسبة لحق الإنسان، قد تهدف إلى تحقيق القدر الكافي لحقوق المرأة في بلادنا العربية والغربية، لكي تضمن حقوقها وقدرتها على المطالبة بها وحصولها عليها بأبسط الطرق.العمل وزيادة الإنتاج على تكبير رأس المال، وإدارة الأعمال بالطريقة الصحيحة السليمة، ثانيا الأهداف الخفية قد تهدف العولمة إلى احتكار أكبر الشركات في مجال التجارة والصناعة.أيضا تدمير اقتصاديات الشعوب، الوصول إلى الحكم في القرارات السياسية في معظم المجتمعات، وضع خطط محددة للصراع على مصالح كل مجتمع، وتفريق المجتمعات عن بعضهم البعض، يريدون القضاء على أي انتماء وطني للوطن، والتجسس الغير صالح للبلد، القضاء على أي هوية اتفاقية أو بعض المشاعر المنتمية للوطن.

جميع الحقوق محفوظة © العولمة والنزاعات والصراعات: إلى فترة قريبة كانت كلمة نزاع مسلح تطلق على الحروب الداخلية في البلد نفسه، وكلمة صراع تستخدم للتعبير عن حرب بين بلدين، لكن في ظل العولمة يمكننا القول أنه لم يعد هناك نزاعات داخلية، أصبحت كلها صراعات دولية حتى وإن كانت بين مدينتين في نفس البلد أو بين الأشقاء في الوطن الواحد.

[1] محمد سعيد أبو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة. مجلة الديمقراطية، العدد 3 ، 2001، ص 77.

المطلب الثالث: التعاون في مجال الدفاع

كما تؤكد القيادات السياسية في دولة ما على أن العقيدة العسكرية تمنع على الجيش القيام بعمليات عسكرية خارج حدود التراب الوطني فهذا يعني انها ستنأى بجانبها عن المشاركة في أي تحالفات عسكرية إقليمية أو عالمية حتى ولو كانت موجه لمكافحة تهديدات مسلحة محل تجريم دوليا ، وعليه يصبح من الطبيعي التوقع أن تكون طبيعة تسليحها ذات طابع دفاعي أكثر منها هجومي، ولكن المفارقة التي تستدعي التأمل هي عندما يحدث العكس وتحاول هذه الدولة بالذات الحصول على أسلحة استراتيجية هجومية، بعيدة المدى ولو من مصادر غير تقليدية ، حينها تضع سياستها الدفاعية داخل دائرة الشكوك في حقيقة النوايا والأهداف ، كما تسيء لمصداقية النظام السياسي للدولة[1] .

من البديهي أن ترتبط طبيعة ومستوى سياسات الدفاع بالتوجه العام للدولة الذي تحدد الميزانية المخصصة للدفاع وحجم الإنفاق العسكري مستوى طموحاته، فعلى قدر تعدد مصادر الدخل القومي يتنامي ما هو متاح من الموارد المالية للدولة بقدر ما تتجه سياسات الدفاع إلى تحقيق تطلعات أرحب وبقدر ما تأمل في تعيين أهداف أشمل وبقدر ما ترسم آفاق أبعد في تعزيز منظومة الأمن الوطني وتدعيمها وتوسيع مهامها وتنويعها ، والعكس صحيح فمحدودية مصادر دخل الاقتصاد وضحالة ما يمكن تعبئته من الموارد المالية ينعكس سلبا على السياسة الدفاعية ويصيبها بالضعف وبالهشاشة وبتواضع قدرات الدفاع ، لذلك فالعلاقة بين التنمية والسياسة الدفاعية هي علاقة طردية ومتلازمة .

[1] محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص 78.

المطلب الرابع: الأحلاف والتكتلات العسكرية

إن المفهوم الشائع للتكتلات والأحلاف الدولية المعاصرة هو المفهوم الأوربي، حيث كانت الدول الأوربية تتحالف وتتكتل في مواجهة ضغط المد الإسلامي، ثم في مهاجمة المسلمين، والوقوف في وجه الدولة العثمانية بصورة خاصة عندما طرقت أبواب أوربا وتوغلت فيها، ثم تحولت وجهة الأحلاف والتكتلات إلى التنافس لاقتسام العالم الإسلامي، بعد أن بان ضعف المسلمين وعجزهم، وقد قادت الأحلاف والتكتلات الأوربية إلى التنافس الاستعماري وإلى السباق في التسلح، ثم إلى حروب مريرة مدمرة، وهكذا واصلت أوربا التفكير في مفهوم الأحلاف والتكتلات إلى أن وصلت إلى المفهوم المعاصر، وشاع عالميا في ظل سيطرة وجهة النظر الأوربية على العالم، وإلا فالأحلاف والتكتلات قديمة، قدم التاريخ نفسه، ونجد من الضروري إيضاح هذا المفهوم المعاصر:

إن كلا من التكتل والحلف هو تجمع، يضم دولتين أو أكثر ويفترض مصلحة متماثلة وخطا استراتيجيا معينا. وقد يكون التكتل بداية للتحالف، لكن الفرق بينهما أن الحلف عادة هو تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى، وأما التكتل كقاعدة يستهدف التعاون في الشئون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى.

فكل حلف هو تكتل، وكل تكتل هو تجمع، ولكن العكس ليس صحيحا. والتحالف لابد أن يستند إلى معاهدة دولية بالمعنى الدقيق للتعبير، ولابد أن يكون له هيئات تسهر على حسن تنفيذ بنود هذه المعاهدة، بعكس التكتل الذي لا يشرط فيه بالضرورة مثل ذلك.[1]

يعرف الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية " هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحب". كما قال ابن الأثير أصل الحلف هو المعاقدة أو المعاهدة[2].

[1] محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت: عالم المعرفة، 1990، ص11.

[2] عماد جاد، الحلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،1998ن ص 27.

سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي تفرض أية مسؤولية على أمن الدول الأخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ " مبدأ التحالف" حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة .كما أنها تعتبر وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل في نظم الدول المتعددة لذلك فهي قديمة قدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تسطع على القوة والنفوذ

مالأحلاف والتكتلات هي تنظيمات تهدف إلى تعاون مجموعة من الدول تجمعها بعض المصالح المشتركة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأيديولوجي، حيث تلتزم فيه تلك الدول بمساعدة بعضها البعض إذا تعرض أي منها إلى هجوم عسكري، أي أن كل دولة تضيف من خلال انضمامها للحلف قوة إضافية إلى قوتها الخاصة وإذا وجدت إحدى الدول أنها في حالة من القوة لا تحتاج معها إلى الانضمام إلى تلك الأحلاف وأن المزايا التي ستحصل عليها منه لا تستحق الأعباء والالتزامات التي سيفرضها عليها الحلف فإنها ترفض الانضمام من الأساس.

وتتعدد أشكال وأنواع التجمعات بين الشعوب والأمم في العالم[1]، لتكون الاندماج الكلي أو الجزئي العميق أو السطحي ، وذلك حسب الحاجة ، والتلاقي الإيديولوجي والقرب الجغرافي والمصلحة الاقتصادية في تجمعات إقليمية أو قارية أو عالمية.

و عبر المؤرخ الأمريكي (كاتانو سلفيميني GAETANO SALVEMINI) " عن رأيه فقال: "إن تاريخ عصبة الأمم بين الحربين الأولى والثانية هو تاريخ الغدر، والحيل، والخيانة" فمن الطبيعي أن تفشل العصبة في محاولاتها منع استخدام القوة في فض المنازعات الدولية، وفي الحد من التسلح بين الدول، فعادت حدة سباق التسلح [2]، وعادت التكتلات والأحلاف، وانقسمت أوربا ثانية إلى:

أ) الحلفاء من الإنجليز والفرنسيين.

[1] Michael nicholson,Rationality and the Analysis of international,combredge,university presses,1992,p 209.

[2] بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية والسياسة الدولية. القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، 1978، ص 64.

ب) دول المحور: ألمانيا، وإيطاليا. وانضمت إليهما اليابان. وتمثلت فيها الدكتاتوريات.

وقد تضمنت شرعة الأمم (19) فصلا في (111) مادة عرفت أولا مبادئ المنظمة وأهدافها (الديباجة والفصل الأول) ثم وصفت مختلف الهيئات وكيفية سير أعمالها. وقد حددت أهدافها في [1]:

-1حفظ السلام والأمن في العالم وذلك بمقاومة الأخطار التي تهدد السلام العالمي، ومنع الحروب واستعمال القوة في حل المشكلات.

-2تنظيم وتوثيق التعاون الدولي ومد يد المساعدة للدول المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفنية.

-3حل المشكلات الدولية والخلافات الإقليمية بالطرق السلمية عن طريق المفاوضة والتوفيق أو الوساطة أو التحكيم.

حلف شمال الأطلسى «الناتو»

تأسس حلف شمال الأطلسى أو حلف الناتو عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسى التى تم التوقيع عليها فى واشنطن فى العام نفسه واتخذ من بروكسل عاصمة بلجيكا مقرا لقيادته وكان دور الحلف فى فترة التأسيس تولى مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفيتى والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك فى سياق الحرب الباردة، على أن تسهم كل الدول الأعضاء فى الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية.

يتشكل حلف الناتو من 28 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف، ودول انضمت إليه فيما بعد، وقد ضم فى فترة تأسيسه عام 1949 الولايات المتحدة- التى تمتلك القوة العسكرية الأكبر داخل الحلف بالمقارنة مع باقى الدول الأخرى- وفرنسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وآيسلندا وإيطاليا

[1] ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدوليودور الأحلاف. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص 290

ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإنجلترا وتركيا واليونان وألمانيا وإسبانيا والتشيك والمجر وبولندا وبلغاريا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا وألبانيا[1].

وكان من أبرز نشاطات الحلف التدخل فى البوسنة والهرسك عام 1995 ونشر قوات حفظ السلام فيها والقيام بضربات جوية على يوغسلافيا بسبب الصراع فى كوسوفو عام 1999، ودخول قوات الناتو كوسوفو، وإرسال قوات الحلف إلى مقدونيا لمهمة حفظ السلام عام 2001، إلى جانب تكليف حلف الناتو بمهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية «إيساف» فى أفغانستان عام 2003.

وبالإضافة إلى المهام العسكرية قام الحلف بدور آخر مثل أعمال الإغاثة الإنسانية، كما فى حالتى تدخل قوات الناتو للتخفيف من آثار الزلزال الذى ضرب باكستان عام 2006، وإغاثة المتضررين من الإعصار كاترينا الذى ضرب الولايات المتحدة عام 2006.

حلف وارسو

يعرف «وارسو» رسميا بـ«معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» والذى وقع عليه فى مؤتمر الدول الأوروبية لتأمين الأمن والسلام بأوروبا عام 1955 والحلف هو عبارة عن منظمة عسكرية تقابل حلف شمال الأطلسى فى الكتلة الغربية. يظهر حلف وارسو كما لو أنه ردة الفعل الاشتراكية المباشرة لانبعاث ألمانيا كدولة عسكرية قوية فى قلب أوروبا، وإدماجها فى الترتيبات العسكرية للكتلة الغربية، ولقد كان التفسير السوفييتى لهذا الإجراء هو أنه يتضمن تهديدا حادا لأمنه القومى، وهو الأمر الذى تطلب منه إعادة تقويم استراتيجيته الدفاعية، وإبدال سلسلة مواثيق دفاعه الثنائية مع دول أوروبا الشرقية بمنظمة عسكرية جماعية ويضم التحالف الاتحاد السوفييتى، وألبانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهنغاريا، وبولونيا، ورومانيا، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، وهنغاريا، على أن ألبانيا قاطعت أعمال الحلف إثر الانشقاق

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص14.

الذى أصاب المعسكر الشيوعى العالمى بنتيجة أزمة كوبا عام 1962 وانسحبت رسميا من الحلف عام 1968. وفيما بعد انسحبت ألمانيا الشرقية من الحلف عام 1990 عشية انحلاله الرسمى فى 1991.

واشتملت معاهدة وارسو على عدة مواد بعضها ذات صفة تقليدية فى حين أن لبعضها الآخر أهمية خاصة تنصرف إلى الأوضاع الذاتية الخاصة بالحلف، وعن المواد التقليدية فهى تعلن اتفاق الأطراف المتعاقدة على نبذ استخدام القوة العسكرية فى تسوية منازعاتها الدولية، ومبدأ التشاور المتبادل فى حالة وقوع تهديد خارجى ضد أى دولة من دول الحلف، وتعهد الدول الأعضاء بعدم الدخول فى أى التزامات تتعارض مع التزاماتها بموجب هذه المعاهدة، ورغبة الأطراف فى توسيع نطاق تعاونها فى المجالات الاقتصادية والثقافية.

وحددت المعاهدة المنشئة لحلف وارسو تحديدا جغرافيا للمنطقة المشمولة بدفاعاته، والتى تشمل منطقة أقاليم الدول الأعضاء الأطراف فيها الواقعة فى أوروبا، ولعل ذلك عائد إلى أنه عند توقيع اتفاقية وارسو كانت العلاقات

السياسية بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية علاقة حليفين.[1]

وبانهيار التحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية الاشتراكية تفكك هذا الحلف تلقائيا، بل وانضمت بعض دوله إلى حلف شمال الأطلسى.

حلف الريو:

يعد حلف الريو والذى وقعت معاهدته فى مدينة ريو دى جانيرو عام 1947 (حمل الحلف اسمها) أقدم حلف عسكرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالخلفية التاريخية لهذا الحلف تكمن فى لمس المساعى الرامية إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول القارة الأمريكية، وقد اختلفت الدوافع وراء

[1] بطرس بطرس غالي، مرجع سايق ، ص65.

هذه المساعى، فالولايات المتحدة الأمريكية قصدت بسط نفوذها على دول القارة فى محاولاتها الدائبة لتصبح قوة عظمى بعد تحررها من الاستعمار البريطانى[1]. ويضم حلف الريو كلا من: الأرجنتين، وبارباروس، وبوليفيا، والبرازيل، والتشيلى، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهايتى، وهندوراس، والمكسيك، ونيكارغوا، وبناما، وبارغواى، والبيرو، وترينيداد وتوباغو، والولايات المتحدة الأمريكية، وأورغواى، وفنزويلا.

ويهدف الحلف إلى اعتبار أى هجوم مسلح ترتكبه دولة ضد أى دولة أمريكية هجوما على الدول الأمريكية كلها، وبالتالى تعاهدت تلك الدول على أن تتساعد فى مواجهة هذا الهجوم ممارسة منها لحق الدفاع المشروع الفردى والجماعى، كما أنه فى حالة تعرض إقليم أو سيادة أو استقلال أى من الدول الأمريكية للخطر بسبب عدوان لا يصل إلى حد الهجوم المسلح، أو بسبب نزاع من خارج القارة أو داخلها، أو بسبب واقعة أو حالة يمكن أن تهدد السلام فى أمريكا، فتنص على أنه فى مثل هذه الحالة تجتمع هيئة التشاور فورا للاتفاق على التدابير الواجبة الاتباع لمساعدة الدول المعتدى عليها أو التدابير اللازمة للدفاع عن الأمن والسلام فى القارة برمتها.

وتشمل هذه التدابير ما يأتى بحسب الحال: استدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية، قطع العلاقات الدبلوماسية، قطع العلاقات القنصلية، القطع الكلى أو الجزئى للصلات الاقتصادية والمواصلات البرية والبحرية والجوية واللاسلكية والهاتفية، وأخيرا وليس آخرا استخدام القوة المسلحة.

حلف المعاهدة المركزيةحلف بغداد سابقا:

تشكل حلف بغداد أو ما يعرف باسم المعاهدة المركزية فى فبراير 1955 عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقا ينص على تعاون الدولتين فى مجالات الأمن والدفاع، وترك باب العضوية مفتوحا أمام الدول التى يعنيها الدفاع عن السلم والأمن فى منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعى.

[1] عماد جاد، مرجع سابق، ص20.

وضم التحالف كلا من: إيران، الباكستان، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أما العراق الذى كان عضوا مؤسسا الحلف فقد انسحب رسميا فى عام 1958، كما انسحبت باكستان بعدما أخفق أعضاء التحالف فى نجدتها فى أثناء حربها مع الهند عام 1971.

ويهدف حلف بغداد إلى الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة، على أن تمتنع الدول الأعضاء عن التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها، وكذلك بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة[1]. وتجدر الإشارة إلى أن حلف المعاهدة المركزية فقد فاعليته بإخفاقه فى استقطاب الدول العربية الأخرى ممثلة فى مصر وسوريا إليه لتشكيل منطقة عميقة استراتيجيا فى وجه الاتحاد السوفييتى، كما أنه أضحى غير ذى موضوع إزاء ازدياد الوجود السوفييتى داخل المنطقة العربية ذاتها من غير حاجة لهجوم مسلح عليها كما اعتقد أرباب الحلف.فالاتحاد السوفييتى بدأ فى منتصف الخمسينيات داخل المنطقة التى أيد له عدم دخولها سلميا، وذلك عن طريق الدعم العسكرى والمادى والمعنوى الذى منحه للدول العربية المواجهة لإسرائيل، وسوريا والعراق ومصر فى حين اتخذت دول المعسكر الغربى موقف العداء لهذه الدول والتأييد لعدوها الصهيونى، لذا جاء انسحاب إيران منه بمثابة طلقة الرحمة لحلف أصبح طى النسيان التام.

التحالف السوفياتي الصيني: سعى (الاتحاد السوفييتي) إلى استغلال الانتصار الشيوعي في (الصين)، وإنشاء (جمهورية الصين الشعبية). وعمل على ضم تلك الدولة الكبرى كحليف له في مواجهة (الولايات المتحدة) في حربه الباردة معها؛ لذا ففي عام 1950 م تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف والمساعدة المتبادلة بين كل من (الإتحاد السوفييتي) و(الصين)؛ بهدف تطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلى التعاون على التصدي لأي عدوان خارجي على أي من الطرفين، وهو ما قام به (الإتحاد السوفييتي) بالفعل؛ حيث قدم لـ (الصين) الدعم في أثناء تورطها

[1] ممدوح منصور، مرجع سابق، ص 293.

في الحرب الكورية. هذا بالإضافة إلى تقديمه العديد من المعونات الاقتصادية والتقنية التي ساهمت في تطور (الصين)، وتحسين أوضاعها كذلك قام (الإتحاد السوفييتي) بمنحها قرض يقدر بـ 700 مليون دولار، لكن ذلك الوفاق لم يستمر طويلا فقد هاجمت الصحافة الصينية في عام 1956 م سياسات (الإتحاد السوفييتي) التي يتخذها (خروتشوف) متهمة إياه بالانحراف عن المبادئ الأصلية للشيوعية، واستمرت العلاقات بين الطرفين في التدهور إلى إن تمكنت (الولايات المتحدة) في مطلع السبعينيات من استغلال الوضع وعقد علاقة صداقة جديدة مع (الصين.(

أنواع التجمعات والتكتلات في العالم

تنقسم التجمعات والتكتلات في العالم إلى عدة أشكال[1]. وأنواع من أبرزها :

أولا : التكتلات العسكرية : عبر عقد معاهدة ثنائية أو ثلاثية أو جماعية تضم أكثر من ثلاث دول . وأقرب مثال على هذه التكتلات في الوقت الراهن حلف شمال الأطلسي (ناتو) الذي يجمع العديد من الدول في قارات أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا . وتهدف للتحرك العسكري الجماعي الدفاعي أو الهجومي ، بمعنى صد الهجمات المضادة أو المشاركة في الهيمنة على دول أو جماعات بشرية أخرى .

ثانيا : التكتلات الاقتصادية : تهدف إلى تحقيق الغايات الاقتصادية التكاملية الانتاجية والاستهلاكية وتسهيل عملية إنسياب البضائع والسلع عبر التكتل الاقتصادي المعين ، وتقليل الضرائب والجمارك وما إلى ذلك . مثل الدول الثماني الكبار أو مجموعة العشرين الاقتصادية ، والاتحاد الأوروبي .

ثالثا : التكتلات السياسية : وهي التجمعات التي تهتم بالحياة السياسية ، والوحدة السياسية بين وحدات التكتل المحدد . مثل منظمة الدول الأمريكية ، جامعة الدول العربية ، أو الآسيان وغيرها .

رابعا : التكتلات الدينية : وهي تلك التي تجمع دول معينة للإنضواء تحت لواء منظمة عالمية واحدة . مثل الاتحادات العالمية الإسلامية أو النصرانية أو اليهودية أو البوذية أو الهندوسية أو سواها . مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ، المؤتمر اليهودي العالمي وغيرها .

[1] Michael Nicholson ,op cit, p 209 :

خامسا : التكتلات اللغوية : وهي التجمعات التي تجمعها لغة معينة أو ثقافة محددة ، مثل الدول التي تربطها اللغة الانجليزية (الكومنولث البريطاني) أو اللغة الفرنسية (الفرانكوفونية) أو التي تجمعها اللغة العربية أو اللغة الفارسية أو اللغة الصينية وهكذا .

سادسا : التكتلات الشاملة : وتهدف إلى الإندماج الكلي أو الجزئي التدريجي أو السريع حسب الخطط والبرامج الإستراتيجية المتفق عليها بين الدول الأعضاء .

ومن أهداف وغايات التجمعات الكبرى تهدف التجمعات أو التكتلات على اختلاف أنواعها وأشكالها وأسمائها ومسمياتها ، لتحقيق العديد من الغايات المرحلية والإستراتيجية ، حسب الخطط المرسومة ، الفردية أو الثنائية أو الثلاثية أو الجماعية المتعددة ، ومن أهم هذه الغايات[1] الآتي :

أولا : التعاون الاجتماعي المشترك وبناء العلاقات الطيبة بين شعوب وأمم معينة .

ثانيا : الامتداد الجغرافي الذي يوفر العمق الاستراتيجي العسكري ، والبحث عن سبل الحماية الجماعية من الأخطار الخارجية المحدقة .

ثالثا : التكامل والتبادل الاقتصادي وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بأسعار مخفضة .

رابعا : الاستقطاب السياسي والدبلوماسي والاصطفاف في تكتل سياسي له الصلاحيات الضاغطة إقليميا وعالميا .

خامسا : الاستقطاب الإيديولوجي والفكري الديني بين الدول الأعضاء .

سادسا : الإلتقاء الحضاري الإنساني.

سابعا : ترسيخ وتعزيز القوميات والإثنيات الموحدة .

ثامنا : الدفاع والهجوم وتبادل الأدوار المشتركة ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا وفكريا وإيديولوجيا .

إن التجمعات والتكتلات البشرية بغض النظر عن أهدافها وغاياتها المرحلية أو الإستراتيجية طويلة الأمد، تساهم في توحيد الناس حول آراء ومواقف محددة بتوحيد الخطاب الإعلامي والسياسي

[1] ممدوح منصور، مرجع سابق، ص 293.

والاقتصادي لمصلحة الشعوب أو الأمم المنخرطة تحت لواء التجميع البشري المعين . ولكن هذه التكتلات لا تخلو من اصطفافات داخلية ، فتبرز الصراعات ، وعملية الشد والجذب بهذا الاتجاه أو ذاك .[1]

وكلما كان هناك تفضيل وأولوية للمصلحة العليا للتكتل الجماعي على المصالح الفردية والأنانية القطرية ، كلما كانت عجلات الوحدة تسير بانتظام دون عرقلة أو إخفاق ، مما يعود بالمنافع والفوائد العميمة على المتحدين فيما بينهم بصورة جماعية ، وإن كانت لا تلبي جميع الطموحات والأماني المبتغاة من الوحدة والتجميع البشري الرسمي والشعبي .

وكلما كان التكتل البشري يقوم على أسس الحق والعدل والعدالة الاجتماعية والتكاملية والتبادلية الاقتصادية والحماية العسكرية ، والتقارب الديني والإيديولوجي ، كلما خطى واستمر التكتل المعين خطوات واسعة نحو النهضة الشاملة ، والتطور والرقي الحضاري ، في فترة زمنية قصيرة .

وعلى النقيض من ذلك ، كلما زادت سياسة تفضيل المصالح القطرية ، على المصالح الجماعية القارية أو العالمية العليا ، كلما أخفق التكتل المعني ، في متابعة مسيرته الأمامية ، وتراجع خطوات كثيرة إلى الخلف ، مما يؤدي في نهاية المطاف لفشله وإنهياره وانسحاب العديد من الأعضاء المؤسسين أو الملتحقين به .

مزايا الأحلاف والتكتلات الدولية

كثرت وتكثر الأحلاف والتكتلات العامة والخاصة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، الموافق للقرن الخامس عشر الهجري القمري الإسلامي ، حيث تتمتع الكثير من الأحلاف والتكتلات الإقليمية والقارية والعالمية[2]، بمزايا تفاهم وتقارب وتكامل وتكافل متعددة ، في مقدمتها :

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 17.

[2] The White House, a national security strategy for a new century متحصل عليه من الموقع

httpll www .crgptone.org

أولا : التوازن العسكري والردع الجماعي وتقليل الحروب لفترة طويلة .

ثانيا : الاستقرار والأمان السياسي والتكامل الاقتصادي والتوافق الاجتماعي على الأمد البعيد .

ثالثا : تقليل المطامح والمطامع الاستعمارية الشاملة في حالة تعادل القطبية العالمية .

رابعا : الطمأنينة والإطمئنان الإيديولوجي ، والتوقف عن المد والتمدد الإيديولوجي المباشر .

خامسا : ذوبان الجزء بالكل ، فلا ظهور للأقليات الدينية واللغوية الإثنية .

سلبيات الأحلاف والتكتلات الدولية

في الوقت التي تبرز فيه الإيجابيات للتكتلات والأحلاف الدولية ، وسياسة العولمة الإيجابية ، فإنه ينجم في الآن ذاته ، عنها العديد من السلبيات التي تلقي بظلالها القاتمة على الساحات الإقليمية والقارية والعالمية ، من أهمها :

أولا : التطاحن القوي في حالة وقوع الحروب ، وقتل ملايين البشر .

ثانيا : الاحتكار الاقتصادي وما ينجم عنه من الغلاء الفاحش والأزمات الاقتصادية القوية المتلاحقة

ثالثا : الاستقطاب الجماعي العنيف ، في الحالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بسبب الصراعات القطبية .

رابعا : تحكم التكتلات القوية بالدول الضعيفة في شتى الشؤون الحياتية ، وجعل هذه الدول الصغيرة أو الضعيفة تدور في فلك التكتلات والأحلاف الدولية .

خامسا : تبادل الاستقطاع السياسي والإعلامي والفكري والإمداد العسكري للمعارضة في كلا الاتجاهين . وبالتالي تشجيع بروز الأقليات اللغوية والدينية والقومية وغيرها وظهور القمع لهذه الأقليات خوفا منها باعتبارها طابورا خامسا (للتجسس من الداخل) تناصر التكتلات والأحلاف المنافسة أو المعادية الأخرى . وتتعدد في هذه الحالة ، الحروب الباردة والساخنة ، العلنية والخفية على السواء .

ذ

المبحث الثاني: نماذج عن التعاون الدفاعي الدولي

المطلب الأول: التعاون الدولي في أمريكا الشمالية

تعالت الأصوات الحزبية والبرلمانية والشعبية الرافضة لاتفاقية التعاون الدفاعي بين عمان وواشنطن بعد أن أقرتها الحكومة الأردنية، وبدء سريان العمل بها في 22 مارس/آذار 2021، معتبرين أنها انتقاص للسيادة الأردنية، وخرق أمريكي للأمن الداخلي. أبدى برلمانيون وحزبيون استغرابهم من عدم عرض الاتفاقية على مجلس النواب الأردني قبل أن تقرها الحكومة الأردنية وتنشرها في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول[1].

وتشترط بنود الاتفاقية أن يوفر الأردن أماكن حصرية للقوات الأمريكية تشمل 15 موقعا وهذه الأماكن يتحكم الجانب الأمريكي بالدخول إليها، ويجوز لهذه القوات حيازة وحمل الأسلحة في الأراضي الأردنية أثناء تأديتها مهامها الرسمية.

وتوجب الاتفاقية على الأردن السماح للطائرات والمركبات والسفن بالدخول وحرية التنقل في الأراضي الأردنية والمياه الإقليمية، والخروج منها بحرية تامة دون دفع الرسوم والضرائب.

كما تفرض على الأردن -في حال طلبت السلطات الأمريكية- إصدار لوحات سيارات مؤقتة مجانا للمركبات التابعة للولايات المتحدة وأفرادها والمتعاقدين معها، بشكل لا يمكن تمييزها عن تلك اللوحات المؤقتة الصادرة للشعب الأردني عموما. وتقضي بأنه لا يحق للقضاء أو الادعاء العام الأردني التحقيق أو التعامل مع أية حالة وفاة تقع في المناطق المخصصة للقوات الأمريكية، وأجازت استخدام طيف الراديو والاتصالات السلكية واللا سلكية بدون رقابة أردنية.

[1] ياسر شنطاوي، أتفاقية الدفاع بين الأردن والولايات المتحدة، متحص عليه من الموقع https://www.trtarabi.com/issues بتاريخ 1 /2021/4

وفي الاتفاقية تغولا على السلطة القضائية والقضاء والتشريع، وأنها تعطل القوانين والتشريعات السارية، وتسمح للقوات الأمريكية بحيازة وحمل الأسلحة داخل المملكة، وتوجب على الأردن توفير جميع المرافق والمناطق المتفق عليها للولايات المتحدة دون إيجار أو تكاليف مشابهة".

كذلك أن الاتفاقية منحت حصانة مطلقة لقوات وأفراد الولايات المتحدة مع التنازل عن جميع المطالبات وعدم الملاحقة قضائيا أو المساءلة عن أي ضرر أو فقدان أو تدمير ممتلكات أو وفاة أو إصابة ارتكبت من القوات الأمريكية على الأراضي الأردنية.

من جهته قال أستاذ القانون الدستوري في الجامعة الأردنية الأستاذ الدكتور ليث نصراوين، إنه في بعض الأحيان تكون مراعاة القوانين الداخلية في الاتفاقيات الدولية ليست بالأمر السهل، لأن هذه الاتفاقيات فيها أطرافا دولية أخرى، بالتالي قد تكون هناك نصوص بالاتفاقية تخالف القوانين الداخلية.

فإن الاتفاقية بهذه الحال تكون أولى بالتطبيق، لأنها وقعت وفقا لأحكام الدستور، وتسمو على القانون الداخلي.

وأضاف أن الاتفاقية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية هي اتفاقية دولية وقعت بما يتوافق مع القانون الدولي، لأن الأردن دولة ذات سيادة.

وأشار نصراوين إلى أن الأ ردن سبق أن وقع اتفاقيات عدة مع الولايات المتحدة بمختلف المجالات، منوها إلى أن هذه الاتفاقية الدفاعية لا تعتبر الأولى، حيث سبق أن وقع الأردن اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة عام 1996.

وبين أنه بالوضع الطبيعي يجب أن لا تخالف الاتفاقية الدولية القانون الداخلي، ومن المفترض أن تراعي الحكومة في توقيع أي اتفاقية دولية التشريعات الخاصة بها داخليا [1].

[1] ياسر شنطاوي، مرجع سابق.

رفض النزاعات قال إنه بالرغم من وجود الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين الأردن والولايات المتحدة منذ الخمسينيات، إلا أن توقيت هذه الاتفاقية الآن هو ما أثار الجدل وأحدث سؤالا مهما عند الجميع.

إ ن إعلان ونشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية الحكومية جاء لتأطيرها قانونيا مشيرا إلى أن مسألة السيادة ومكانها في هذه الاتفاقية أصبح فضفاضا ولا يمكن بيان أوجه التعدي على السيادة الأردنية من مجرد توقيع أو تجديد اتفاقية موجودة منذ سنوات.

وتطرق للحديث عن مسألة التوقيت، مشيرا إلى أن توقيع هذه الاتفاقية له ارتباط وثيق بالتحركات العسكرية التي تجري بالمنطقة، خاصة عند الحدود الشمالية والشرقية للأردن، وإعلان القوات المسلحة الأردنية مؤخرا تعزيز وحدات حرس الحدود على الواجهتين الشمالية والشرقية للمملكة بقوات خاصة وقوة رد فعل سريع وبإسناد طائرات من سلاح الجو الملكي لتكون جاهزة على مدار الساعة.

وختم أنه لا بد من فهم العلاقات الأردنية الأمريكية في سياق ما يجري بالمنطقة، منوها إلى أن الحكم على اتفاقية ضمن مفهوم السيادة هو أمر فضفاض ومثير للجدل.

و إن الاتفاقية تؤطر التعاون العسكري والأمني بين القوات المسلحة الأردنية والجيش العربي ونظيره الجيش الأمريكي، ويعود ذلك إلى عقود سابقة، وإن هذا التعاون لا يخول القوات الأمريكية القيام بأعمال قتالية داخل الأراضي الأردنية، بل يقتصر على الجانب التدريبي والتعاون في محاربة الإرهاب.

وشدد على أن الاتفاقية لا تمس السيادة الوطنية، وأن الأردن لا يقبل أي استعمار، وأن الاتفاقية لا تسمح لقوات الجيش الأمريكي بالقيام بأي أعمال قتالية من داخل أراضي المملكة، بل تأتي في إطار التدريب، والقرار السيادي لكل ما تقوم به للأردن.

ولفت إلى أن الأردن تلقى على مدى سنوات مساعدات عسكرية أمريكية بنحو 425 مليون دولار سنويا وأن مفاوضات مطولة أجريت بشأن الاتفاقية المتضمنة لـ19 مادة وملحق لتحديد الوضع

القانوني للقوات الأمريكية والموظفين المدنيين التابعين لوزارة الدفاع الأمريكية، ولتنظيم العلاقة بين "قواتنا المسلحة الباسلة" والقوات الأمريكية[1].

وتتعاون المملكة الأردنية الهاشمية في الإطار الأمني العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود طويلة، حصل خلالها الأردن على دعم من مختلف الأشكال خاصة المالي واللوجستي للجيش الأردني، حيث تخصص الولايات المتحدة مبلغ 425 مليون دولار للقوات المسلحة الأردنية، بشكل سنوي من عام 2018 لعام 2022، إضافة إلى منح أمريكا طائرات ومعدات عسكرية مختلفة للمملكة، إضافة لتدريبات عسكرية مشتركة.

صدرت الارادة الملكية بالموافقة على اتفاقية تعاون دفاعي بين الحكومة الأردنية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية ،بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

وتؤكد الاتفاقية التي تشير مقدمتها انها ،وقعت بأواخر شهر كانون ثاني هذا العام، على "التزام الطرفين بالسلام والاستقرار والنهج المشترك في تناول القضايا الإقليمية الدفاعية والأمنية" ، وتعزيز التعاون الثنائي الدفاعي والأمني لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين".

ويعتبر أن الاتفاقية فيها تفاصيل كثيرة ،ولها اعتبارات عميقة كون الأردن يتلقى مساعدات مالية وعسكرية من أميركا الى جانب دعم مشاريع تنموية علما بأن الاردن يتلقى دعما من الولايات المتحدة الاميركية يتجاوز المليار دينار سنويا، إلى جانب أن البلدين حليفين رئيسيين في مجالات عسكرية ومالية إذ أن العملة الاردنية محيمة أيضا بالدولار.

ويؤكد ان الاميركان بهذه المساعدات التي يوقعونها مع الدول يفرضون شروطا قاسية، إذ لهم أدواتهم وأساليبهم التي تؤثر على بنود الاتفاقيات وربطها بالمساعدات.

[1] ياسر شنطاوي، مرجع سابق.

ويرى المختص في شؤون الاتفاقيات الدولية أن الاتفاقية اعطت الحق للاميركان الدفاع عن النفس إذا تعرضوا لاي هجوم، وسمحت للطائرات الخروج الحر ومن دون تفتيش،حتى ان الخدمات الطبية إذا اقتضت الضرورة تقدم لهم مجانا.

تعطي الاتفاقية للقوات الاميركية التواجد على الأراضي الاردنية وحق التنقل والتدريب والتخزين والصيانة والدخول والخروج الى مناطق متفق عليها واستخدام المرافق مجانا .

ويرى المحامي ان الاتفاقية تعطي الحرية للامريكان بإقامة محطات استقبال بالأقمار الصناعية ليستقبل أفراد الولايات المتحدة ومتعاقدي الولايات المتحدة البرامج التلفزيونية والإذاعية وبث تلك البرامج التلفزيونية والإذاعية وبذلك تعطي لهم الحصانة .

وتقر بأن وجود قوات الولايات المتحدة الأميركية يسهم في تعزيز أمن واستقرار الأردن والمنطقة،وضرورة تقاسم مسؤولية دعم القوات الأمريكية، التي قد تتواجد على الأراضي الأردنية".

تسمح الاتفاقية للقوات الأميركية الدخول إلى الأراضي الأردنية والخروج منها والتنقل بحرية فيها، ولن يطلب الأردن جوازات سفر أو تأشيرات للدخول إلى أراضيه.

ويوفر الأردن بموجب الاتفاقية لقوات الولايات المتحدة وأفراد ها ومتعاقديها إمكانية الوصول إلى المرافق والمناطق المتفق عليها واستخدامها بدون عوائق للقيام بأنشطة تشمل الزيارات؛ والتدريب؛ والتمارين؛ والمناورات؛ والعبور؛ والدعم والأنشطة ذات الصلة؛ وتزويد الطائرات بالوقود؛ وهبوط الطائرات وسحبها من على المدرج؛ وتموين السفن؛ والصيانة المؤقتة للمركبات والسفن والطائرات؛ وإقامة الأفراد؛ وبشكل مجاني.

وتشير بنود الاتفاقية الى أنه يجوز للقوات الأميركية أن تقوم بعمليات النقل والتمركز المسبق والتخزين للمعدات والإمدادات والمواد الدفاعية.

أما من الناحية الأمنية ، فإن على الأردن أن يتخذ الاجراءات المعقولة، حسبما يكون ضروريا لضمان حماية وسلامة وأمن أفراد الولايات المتحدة ومتعاقدي الولايات المتحدة وحماية وأمن

ممتلكاتها ،ويقر بالحق والالتزام المتأصلين للقادة العسكريين الاميركيين في ضمان أمن وسلامة الأفراد والمعدات الخاضعين لاشرافهم، كما يتفهم -حسب الاتفاقية- أن للقادة العسكريين للولايات المتحدة حق متأصل في الدفاع عن النفس ويجوز لهم الرد حسب الضرورة على أي تهديد أمني وشيك[1].

و تسمح الاتفاقية للقوات الأميركية الدخول إلى الأراضي الأردنية والخروج منها والتنقل بحرية فيها، ولن يطلب الأردن جوازات سفر أو تأشيرات للدخول إلى أراضيه.

المطلب الثاني: التعاون الدولي في أوروبا

مر الإتحاد الأوروبي تاريخيا بعدة مراحل لتشكيل سياسة خارجية أمنية ودفاعية مشتركة والتي كان من خلاله يسعى إلى بناء منظمة إقليمية موجدة تظم معظم الدول الأوروبية والتي تتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية وترفع راية موحدة ويمكن إجمال المحطات التاريخية لبناء الإتحاد الأوروبي في

- 1950: تصريح روبير شومان الذي افتتح من خلاله إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب.
- 1951: دخلت حيز التنفيذ المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في معاهدة باريس
- 1957: معاهدة روما إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- 1958: تأسيس الجمعية البرلمانية الأوروبية وفي نفس السنة.
- 1965: توقيع معاهدة بروكسل حيث أصبحت لجنة مشتركة واحدة ومجلس واحد، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1967.
- 1973: بداية توسيع الإتحاد الأوروبي بعد انضمام الدانمارك وايرلندا والمملكة المتحدة .

[1] متحص عليه من الموقع https://husna.fm/ بتاريخ: 2021/4/1

- وبعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في 07 فيفيري 1992 ودخول ألمانيا حيز التنفيذ والتي نصت بتعويض المجموعة الاقتصادية بالإتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي والأمن الدولي وتعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية في الشؤون الاقتصادية والمالية[1] ومن بين الآليات التي حددتها معاهدة ماستريخت نذكر:

العمليات المشتركة: والتي تتمثل في مجموعة الإجراءات التي اتخذها الإتحاد لتحقيق سياسة في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة،ويعطيه طابع عملي مشترك وهذا يعني ضرورة تسجيل كل الوسائل البشرية والمعرفية والمادية لخدمة أهداف ملموسة وتطبيق عمل مشترك وتتمثل هذه العمليات في الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام والأمن في مناطق بها نزاعات وأزمات.

فإن تطور سياسة الدفاع والأمن للإتحاد الأوروبي كانت بإعطاء دفعة قوية لتطوير القدرات المدنية لتسيير الأزمات والوقاية من النزاعات وكذا تطوير العلاقات مع بعض المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا بالإضافة إلى شركاء الإتحاد الأوروبي كروسيا، كما عرفت تواصل العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال أثناء قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة عبر الفيديو إن دول التكتل تريد أن نتصرف بشكل أكثر استراتيجية ، للدفاع عن مصالح الاتحاد وتعزيز قيمه" مضيفا "نحن بحاجة إلى زيادة قدرتنا على التصرف بشكل مستقل وتعزيز تعاوننا مع شركائنا"

انطلقت أعمال قمة الاتحاد الأوروبي لليوم الثاني، بمناقشة قضايا الدفاع والأمن بحضور الأمين العام لحلف الناتو ، ينس ستولتنبرغ، الذي ركز في كلمته على مناقشة التعاون بين التكتل والحلف في مجالات الدفاع . كماناقش الأوروبيون أيضا كيفية زيادة قدرتهم على الصمود أمام الهجمات

[1] Republique Français ,ministère des affaires étrangeres, guide de la pece, Aout 2006,p 81

الإلكترونية والتهديدات الأخرى، ومناقشة العلاقات مع جيرانهم الجنوبيين .في مواجهة فك الارتباط الأميركي والتهديدات الجديدة، يبحث القادة الأوروبيون تعزيز استقلالية الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان أمنه رغم تحفظ بعض الدول القلق من ضعف حلف شمال الاطلسي.

ويطمح قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز القدرة على التكيف مع الاخطار الأمنية الداهمة وإعداد الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الأمنية بشكل فعال. حيث يصر الأوروبيون بشكل خاص على "تصميمهم" على تعزيز شراكاتهم مع الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وهم يؤكدون أن "هذا التعاون في المجالات الدفاعية على الصعيد العالمي يؤدي إلى اتحاد أوروبي أقوى."

انضمام الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ ، إلى هذاه القمة يرمي في أساسه إلى "تبادل وجهات النظر حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والناتو، من خلال مناقشة قادة الاتحاد الأوروبي المبادرات الجارية بشأن الاستثمار في الدفاع وتطوير القدرات لمواجهة الهجمات الإلكترونية والتهديدات المتعددة" حسب بيان المجلس الأوروبي.

وقال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال عند لقائه ينس ستولتنبرغ، "لشراكة القوية تتطلب شركاء أقوياء". مضيفا " لقد لعب الناتو ويلعب دورا رئيسيا في ربط أمريكا الشمالية بأوروبا" موضحا في الوقت نفسه " نحن نتقاسم القيم الديمقراطية ذاتها ، ولدينا مصالح استراتيجية مشتركة وأنا مقتنع تملما بأن إدارة بايدن الجديدة ستوفر فرصة فريدة لتجديد طبيعة هذا التحالف عبر الأطلسي بين أوروبا و الولايات المتحدة.من جانبه، قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ " التهديدات التي واجهناها قبل الوباء لا تزال موجودة، الإجراءات العدوانية التي تنتهجها روسيا وأشكال الإرهاب الأكثر وحشية فضلا عن الهجمات الإلكترونية المتطورة وصعود الصين والتداعيات الأمنية لتغير المناخ. لذلك لا يمكن لأي دولة أو قارة مواجهة هذه التحديات بمفردها لا أوروبا وحدها ولا أمريكا الشمالية بمفردها ، ولكن من خلال تعاون مشترك بين أوروبا وأمريكا الشمالية"

استخدم وزير الخارجية الأمريكي الجديد ، أنتوني بلينكين ، الخطاب نفسه خلال أول مقابلة له عبر الفيديو يوم الاثنين مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي.و اعترف الأمين العام للناتو قائلا: "علينا أن نواجه التهديدات المشتركة ولا يمكن لأوروبا أو الولايات المتحدة القيام بذلك بمفردهما"

من جهته أفاد مسؤول أوروبي كبير أن "قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف بشكل مستقل تقلق الدول الأعضاء الواقعة على خط المواجهة مع روسيا لأنها تخشى فك ارتباط أوروبي حيال الحلف الأطلسي".وأضاف أن "قلقهم تعزز من خلال تشكيك بعض القادة في الولايات المتحدة وأوروبا بحلف الأطلسي."

واعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأسبوع الماضي في مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز" أنه "يجب إعادة النظر" في الحلف الاطلسي لانه صمم لمواجهة حلف وارسو الذي لم يعد قائما". والدول الموقعة على هذا الحلف مع الاتحاد السوفياتي السابق، انضمت الى الحلف الاطلسي وباتت أعضاء في الاتحاد الأوروبي او مرشحة للانضمام اليه.شدد ماكرون الخميس على ضرورة أن تقوم أوروبا "باستباق الاشكال الجديدة من التهديدات، معلوماتية او بحرية او فضائية او جوية."

أعرب النائب الفرنسي أرنو دانجان (الجناح اليميني المؤيد للاتحاد الأوروبي) المتخصص في قضايا الدفاع عن أسفه "للجدل الخاطىء" الذي نشأ بشأن استقلالية الاتحاد الاوروبي في المجال الدفاعي. وقال "الجميع يعلم أن لب الحلف الاطلسي هو في دوره على الجبهة الشرقية في مواجهة روسيا". وقال إن "سياسة الدفاع الأوروبية تتعلق أكثر بإدارة الأزمات وتتركز على الجبهة الجنوبية في مناطق لم تعد من أولويات الولايات المتحدة."

وأضاف "يجب أن يكون لدينا استقلالية أوروبية فعلية على الجبهة الجنوبية، لان قرارات الحلف الأطلسي تتخذ بالإجماع وتركيا تطرح مشكلة: فهي تشل الحلف من خلال معارضة بعض العمليات في تلك المنطقة لا سيما في ليبيا."

يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يشكل جبهة موحدة لتحديد إمكاناته فهي هائلة مشيرا الى الطائرات بدون طيار والصواريخ والمكونات وأجهزة الاستشعار وتحديد المواقع الجغرافية للأسلحة التي يتم التحكم فيها عن بعد. قدمت المفوضية الأوروبية في الآونة الأخيرة إطارا مع خطة عملها للتنسيق بين الصناعات المدنية والفضائية والدفاعية. وتخصص الموازنة الأوروبية ما قيمته مليار يورو سنويا على مدى سبع سنوات لتمويل صندوق الدفاع الأوروبي. وسيتيح "تسهيل السلام" توفير أسلحة لشركاء الاتحاد الأوروبي ويمكنه الآن تدريب وتجهيز قوات عسكرية في إفريقيا. وقال دبلوماسي "لدى الأوروبيين الإمكانات اللازمة للتحرك. هم بحاجة إلى الإرادة السياسية. للاسف لم يحصل ذلك بعد. هناك دول مثل ألمانيا وإسبانيا والبرتغال ترفض المشاركة في مهام أبعد من مهام التدريب." .[1]

المطلب الثالث: التعاون الدولي في إفريقيا

تعد تجربة التعاون العربي الإفريقي من أقدم تجارب التعاون الإقليمية إذ تمتد إلى أبعد وأعمق منم مظاهر الجوار الجغرافي لتشمل الروابط الاقتصادية والثقافية، والبشرية، والحضارية والتي نسجتها قرون طويلة منم الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والإفريقية أفضت هذه العلاقات إلى نشأت تعاون عربي إفريقي مؤسسي من بداية السبعينات من القرن العشرين، خاصة بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الإفريقية الأول في مارس 1977 بالقاهرة، حيث تم إنشاء عدة مؤسسات للتعاون في شتى المجالات. وقد تضافرت الجهود خلال العقود الأربعة الماضية، لدفع عجلة التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي والمالي والثقافي، حيث تقدم مؤسسات التمويل العربية الثنائية ومتعددة الأطراف، العون الإنمائي المالي للدول الإفريقية ومن بين هذه المؤسسات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا [2]

---

[1] https://arabic.euronews.com/2021/02/26

[2] التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي:

www.badea.org. بتاريخ 2021/04/17 على الساعة 11: 35

كما أمنت القمة العربية الإفريقية الثانية التي عقدت في 10 أكتوبر 2010 بليبيا، على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تأسيس شراكة عربية إفريقية خاصة في ظروف العولمة التي تمر بها بلدان العالم و أجازت هذه القمة وثيقة للشراكة الإستراتيجية وخطة عمل للتعاون العربي الإفريقي خلال فترة 2011-2016

التقي مساعد وزير الدفاع واسناد القوات المسلحة الايراني 'العميد محمد احدي' برئيس اركان القوات المسلحة في دولة جنوب افريقيا '؛ وبحث الجانبان في مجالات التعاون الدفاعي بين البلدين.

العالم – ايران وافادت الدائرة الاعلامية بوزارة الدفاع الايرانية، ان رئيس اركان القوات المسلحة في جنوب افريقيا والوفد العسكري المرافق له التقي، اليوم الاحد علي امتداد زيارته الحالية لطهران، بالعميد احدي وبحث الجانبان في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون الدفاعي المشترك

الي ذلك، اكد رئيس هيئة اركان القوات المسلحة في جنوب افريقيا علي رغبة بلاده في توطيد التعاون الدفاعي مع ايران مشيدا بمواقف الثورة الاسلامية والشعب الايراني[1].

في ضوء التحديات العديدة التي لا يمكن التغلب عليها، فإن احتراف الجيوش الأفريقية قد يبدو وكأنه حلم صعب المنال. ولكن هناك بوادر أمل. إذ يتطلب تحقيق التقدم إصلاحات متقدمة في ثلاثة مجالات رئيسية: إعادة تحديد ولاية الجيش ودوره في قطاع الأمن؛ عدم تسييس البيئة التي يعمل فيها الجيش؛ وإضفاء الطابع المؤسساتي على الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية.

إعادة توظيف الوصاية العسكرية

الجيوش غالية التكاليف إذ يحتاج الجيش المحترف إلى التعليم والتدريب والتجهيز والصيانة. من الأفضل أن نعرف إذا ما هو متوقع من الجيش حتى لا تهدر الموارد. وقد تم تصميم أغلب الجيوش الأفريقية وتنظيمها بشكل أساسي لمواجهة العدوان الأجنبي، ولا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب

[1] التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي:

https://www.alalamtv.net/news. بتاريخ 2021/04/17 على الساعة 11: 35

للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل النزاعات الداخلية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، والقرصنة البحرية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. هذا التطابق هو عامل رئيسي في عدم فاعلية الجيوش الأفريقية. وعلى نحو متزايد، يتم نشر الجيوش للقيام بأعمال الشرطة، وهي وظيفة مختلفة كثيرا عن القتال العسكري. وهذا بدوره يسهم في سجلات حقوق إنسان ضعيفة ونقص الكفاءة المهنية. وللاستجابة بشكل أفضل للتهديدات الفعلية للبلدان وكذلك لتعزيز الكفاءة المهنية لجيوشها، يجب على الحكومات الأفريقية أن تبدل نظرتها إلى قطاع الأمن. إن إعادة تنظيم هياكل وبنيات قوات الأمن لتتناسب بشكل أفضل مع التهديد الذي تم تحديده وإدماج تلك المهام في سياسة دفاعية شاملة ومتسقة، من شأنها أن تعزز أهمية الجيوش الأفريقية وقدرتها على العمل وهيبتها.

إعادة تعريف المهمة

ينبغي أن يشمل هدف سياسة الدفاع في أي بلد جيشا غير سياسي وخاضعا للمساءلة وقادرا وبأثمان معقولة. وينبغي أن يكون الجيش، بدوره، قادرا على الوفاء بمهمته. إذا لم تكن هناك حاجة واضحة لجيش كبير يواجه من الخارج، ينبغي على الحكومة أن تبسط قواتها المسلحة لجعلها أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات الأمنية الفعلية للبلد. ومن العناصر الرئيسية لهذه العملية تطوير استراتيجيات أمن قومي تجسر الفجوة بين التهديدات الخارجية والمحلية.

وإحدى المشكلات التي تواجهها العديد من الحكومات الأفريقية هي ما يجب فعله بجيوشها عندما لا تشارك في القتال. لم تكن قوات غانا المسلحة، مثل معظم الجيوش الأفريقية، مضطرة للدفاع عن بلادها ضد معتدٍ خارجي لفترة طويلة. وللاستفادة من مهاراتها والمحافظة عليها، دعمت قوات غانا المسلحة وكالات الأمن المحلية عند الحاجة وكذلك شاركت في مختلف عمليات حفظ السلام الدولية. إن ذلك الجيش منظم ومجهز جيدا لتقديم المساعدة -من النقل والاتصالات إلى صيانة القانون والنظام– في أثناء أنواع معينة من الكوارث الوطنية. يقدم العاملون الطبيون والمستشفيات

العسكرية الرعاية للغانيين المحتاجين ويساعدون الحكومة في برامج القضاء على الأمراض والتثقيف الصحي. كما يساعد الجيش الشرطة على استعادة القانون والنظام في حالات العنف الطائفي التي تهدد الاستقرار، ويساهم في دوريات مشتركة بين الشرطة العسكرية في المناطق الحضرية للرد على السطو المسلح وجرائم العنف الأخرى. كما يحافظ على الموارد الطبيعية لحماية محميات الغابات والحدائق العامة من الصيد غير المشروع والاستغلال غير القانوني للغابات.

شارك جيش السنغال أيضا في بعض مشاريع الأشغال العامة من خلال تعاون مدني-عسكري شعبي يعرف باسم جيش الأمة. من خلال جيش الأمة، تدعم القوات المسلحة السنغالية تطوير البنى التحتية والخدمة الوطنية وحماية البيئة. إن العمل مع المدنيين من أجل تحسين حياتهم في ظل حضور غير سياسي ومهني قد أوجد دورة لتقوية الذات من النوايا الحسنة والاحترام والثقة والفخر بين الشعب السنغالي والجيش.

وفي حين أن هدف بناء العلاقات مع المجتمعات المحلية أمر مرغوب فيه، يجب على الجيش التركيز على مجالات خبرته المقارنة. فمشاريع التنمية التي ينفذها الجيش، على سبيل المثال، غالبا ما تكون أكثر تكلفة، كما أنها تمنع التنمية الاقتصادية في القطاع الخاص. والأهم من ذلك، أن معظم البلدان الأفريقية تواجه تهديدات أمنية خطيرة، بما في ذلك تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية. وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة، ينبغي أن ينصب تركيز قطاع الأمن على معالجة هذه التهديدات.

وإدراكا للعديد من الأولويات المتنافسة، تعد الدقة في رسم السياسة مهمة. وتعد عمليات البحث والإنقاذ والانتشال، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والقرصنة البحرية من المجالات التي يمكن للجيش تطبيق خبراته فيها. ومع ذلك، ينبغي تنسيق هذه التهديدات بعناية وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الأمني والوكالات الحكومية. وبالمثل ينبغي على القادة العسكريين الامتناع عن

ممارسة أكثر من مجرد دور داعم في مكافحة الإرهاب المحلي. ويتم تدريب الشرطة والاستخبارات والمنظمات

شبه العسكرية بشكل أفضل على الاستجابات المركزة التي تتطلبها هذه التهديدات وفي الوقت نفسه شهدت أغلب الجيوش الأفريقية فوائد المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية. حيث تستجيب هذه العمليات للتحديات الأمنية العامة في القارة وبالتالي تمنع الانتشار غير المباشر عبر الحدود والتهديدات الأمنية الوطنية الناتجة عن ذلك. كما أنها تنمي الخبرة والهدف والفخر لدى القوات المعنية.

دعم تطوير الجندييمكن أن يمثل الخلل الحالي في المخزون المتداول والافتقار إلى المعدات المناسبة وتقلص قدرات القوات الجوية والبحرية فرصة لكثير من الجيوش الأفريقية. الهدف من أي قوة أمنية هو منع التهديدات الأمنية من الظهور على الإطلاق، ثم الاستجابة بفاعلية للتهديدات التي تتحقق.٧٠ وتحقيق هذا الهدف لا يتطلب بالضرورة المزيد من الدبابات والطائرات والسفن. ونظرا لأن معظم العمليات المعاصرة تتطلب في طبيعتها إجراءات تنفذها الشرطة أو مكافحة التمرد، يجب أن تركز مهمة الجيش على الدفاع عن المواطنين وحمايتهم. وللقيام بذلك، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز القوى البشرية للجيش، كتطوير الأفراد والوحدات المختصة والمتعاطفة والمحترمة. سوف تتطلب عمليات قوات الأمن وجودا مستمرا في المجتمعات ومن ثم الحاجة إلى ضم أفراد الجيش الذين يمثلون المجتمعات التي يحمونها.

لا توجد طريقة أفضل لفهم السياق المحلي بشكل كامل وبناء الاحترام والثقة بين الجيش والمجتمع. وفي مواجهة تقليص الميزانيات، سيتعين على عمليات النشر الأمني الحديثة والخفيفة الاعتماد أكثر على استراتيجيات القتال الأكثر ذكاء- موازنة القدرات مع المعرفة العميقة بالمجتمعات المحلية لاستباق التهديدات الأمنية أو ردعها.

كما يجب أن تركز الجيوش الأفريقية بشكل أكبر على نوعية الجنود التي تريدها أكثر منها على زيادة أعدادها. وهذا يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للجندي. الجيش ليس مهنة عادية بل يتطلب نزاهة كبيرة ومهارة وتفانيا وولاء وتضحية. جزء من إضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة لأفريقيا سيتطلب قوات أصغر لكن أفضل تدريبا وتجهيزا. وهذا سوف يساهم في بناء الاعتزاز ومزيد من المهنية، وفي الوقت نفسه رفع مستوى المجندين.

إعادة تشكيل الحرس الرئاسي

تعد حماية كبار المسؤولين والمؤسسات السياسية ضرورية لاستمرارية الدولة وبقائها. ومع ذلك، فإن معظم أفراد حرس الرئاسة في أفريقيا يميلون إلى أن يكونوا وحدات عسكرية كبيرة مع معدات متطورة نسبيا وقادرة على القيام بعمليات مطولة. يحتاج الرؤساء وغيرهم من كبار المسؤولين إلى قوة أكثر تميزا وقادرة على ردع التهديدات الفورية ودحرها. يجب أن يكون أي تهديد طويل أو دائم من اختصاص الشرطة أو الدرك أو الجيش أو أي جهاز أمني آخر ذي صلة.

يجب أن يحتفظ الحرس الرئاسي بمهمة جماعية وألا يقتصر على وحدة مسلحة متحيزة عرقيا تحمي نظاما معينا. بصورة مثالية، ولضمان الولاء الوطني، يجب أن يتألف الحرس الرئاسي من ضباط عسكريين وضباط شرطة ودرك وينبغي أن يمثل جميع السكان ديمغرافيا. ستحصل هذه الوحدات الصغيرة المتكاملة على تدريب متخصص وبناء قدراتها وفخرها المهني في هذه العملية. وبمجرد تبني هذا النهج، فإنه سيخلق حاجزا يمنع انتهاكات حراس المشاة. كما أن تخفيض الحرس الرئاسي الذي يتسم بتقاضي أجور مرتفعة وبأعداد زائدة سيوفر الموارد عن طريق إعادة تركيز الموارد الأمنية لبلد ما على الأولويات الأمنية للدولة.

هذا لا يعني أنه لا يوجد دور لقوات الأمن النخبة، وهو الأمر الذي فشلت جنوب أفريقيا في تقديره بالكامل فيما يتعلق بقوات الكوماندوز التابعة لها في فترة ما بعد الفصل العنصري. عند إنشاء هذه القوات المدمجة حديثا، قامت جنوب أفريقيا بحل نظام الكوماندوز في البلاد. وقد قامت هذه

الوحدات شبه العسكرية بحماية المجتمعات الحضرية أو الريفية من التهديدات المنظمة باستخدام المشاركة المجتمعية. وتم حلها بسبب نشأتها العنصرية. لكن لسوء الحظ، ساهم الفراغ الذي خلفه رحيلها في ارتفاع معدلات الإجرام.

التركيز على التعليم والتدريب:

أحد التحديات التي يواجهها العديد من الجيوش الأفريقية هي أن المؤهلات الأكاديمية والتدريب القتالي لم تعتبر ضرورية للتقدم أو الترقية. فهذا يحتاج إلى تغيير، لأن التعليم والتدريب المهني العسكري أمر بالغ الأهمية. وقد قامت مؤسسة جنوب أفريقيا هذه بإضفاء الطابع المؤسساتي على برنامج تدريبي أساسي لجميع جنودها ودمج ضباطها في ثلاثة مستويات من التدريب. وشملت تدريب الملازم التنشئة الاجتماعية (لغرس التفكير العسكري) والتدريب القتالي المسلح والتعليم العسكري (فهم دور الجيش المناسب في مجتمع ديمقراطي حديث). وللوصول إلى مستوى العقيد، كان على الضباط بعد ذلك معالجة مناهج الإدارة العسكرية. وأخيرا وللوصول إلى مستوى الجنرال، ركزت مناهج الضباط على البيئة السياسية- العسكرية التي يجد الجنرالات أنفسهم فيها

يلعب التعليم والتدريب أيضا دورا مهما في جمع القوى المتحاربة في السياقات التي تخضع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أظهرت التجربة في بوروندي بعد انتهاء الصراع أن دمج القوات وتعريضها لأماكن التدريب والمعيشة نفسها أديا إلى تبادل الخبرات وتعزيز الوحدة.

يمكن أن يؤدي دور الجيش كمعلم إلى تحسين سمعة الجيش لدى عامة السكان. فمن خلال توفير الوصول المتكافئ إلى التعليم لأعضائه، يمكن للجيش أن يكون نموذجا للمساواة في تخصيص الموارد العامة مع بناء إحساس بالملكية لدى المجتمعات. من المحتمل أن يكون قطاع الأمن الأكثر ثقافة بدوره أكثر قدرة على إظهار ضبط النفس والحكم والقدرة على التكيف، وهو أمر بالغ الأهمية في مواجهة التهديدات المجتمعية التي تمثل العديد من التحديات الأمنية الأفريقية.

، أجري مسح في ليبيريا لقياس مدى إدراك المواطنين داخل وخارج القوات المسلحة الليبيرية لمهنية الجيش لمدة 6 سنوات في برنامج شامل لإصلاح قطاع الأمن، وبوجه عام كانت النتائج حول روح الجنود والاحترام الذي تلقوه إيجابية جدا من السكان المدنيين. اعتبر كل من الجنود والمدنيين على حد سواء دور الجندي كحامٍ للناس مسلحا بواجب احترام سيادة القانون.

عدم تسييس البيئة التي تعمل فيها الجيوش

هناك بند في جميع الدساتير الأفريقية تقريبا ينص على أن الرئيس المدني المنتخب هو أيضا القائد الأعلى للقوات المسلحة. ولغرس فكرة السيطرة المدنية في الجيش، يجب أن يكون السياسيون أكثر شفافية وأن يشاركوا في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الإطار الذي يعمل فيه الجيش بحيث يمكن للمجتمع المدني أن يتعلم المساهمة والتعاون أيضا.

وبعد ما يعرف بـ"الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم" نقطة مرجعية صالحة فهو يوفر مبادئ التطور الديمقراطي واحترام المشاركة الشعبية وكذلك حظر التغييرات غير الدستورية للأنظمة. ولتحقيق هذه الغايةلا في الوقت الذي لم تطبق فيه المساعدة في إصلاح قطاع الأمن عموما إلا على المؤسسة الأمنية، يجب أيضا لفت الانتباه إلى الجهات الفاعلة السياسية التي يمكنها أيضا أن تقوض الاحتراف العسكري.

تحديد أدوار الجهات الفاعلة العسكرية والسياسية

:تشير ديناميكية السياسيين الساعين للحصول على الدعم العسكري إلى أن المؤسسات الديمقراطية الضعيفة توفر فرصة للسياسيين الانتهازيين للمشاركة في التلاعب بالجيش. يمكن للضوابط المتشددة والأقوى على السلوك السياسي أن تخفف من أثر هذا العامل السلبي على الاحتراف العسكري كبداية، ينبغي أن يشمل التدريب الذي يتلقاه المشرعون سياسة الدفاع والإنفاق العسكري المشاركة في دورات الأخلاقيات وإيجاد فهم مشترك للفساد، بحيث يمكن

مناقشة عواقب الانتهاكات بشكل علني وسيعمل التركيز على المحاسبة على تعزيز النزاهة وتمكين الرصد الأفضل للسلوك السياسي في جميع قطاعات الحكومة.

إن إرث تداخل القوات المسلحة والسياسة في أفريقيا يؤكد الحاجة إلى اعتماد إطار واضح يمكن للجيوش الأفريقية العمل فيه. ويجب أن يحدد الدستور وقوانين الدفاع الوطني بوضوح سلسلة القيادة في الحرب والسلام والطوارئ الوطنية. ولا ينبغي أن يكون هناك أي غموض فيما يتعلق بدور العسكريين في صنع القرار، من مستوى المشاركة السياسية المقبولة من قبل القيادات العليا العسكرية إلى الطريقة التي قد تتم فيها إدارة العلاقات المدنية العسكرية. ويجب أن يشتمل هذا الإطار أيضا على مراجعة وتنقيح تشريعات قطاع الأمن الوطني من أجل تحديد وتوضيح أدوار وتفويض مختلف المؤسسات المعنية بالأمن. ويجب أن يشمل ذلك آلية وساطة محددة للخلافات بين المؤسسات بالإضافة إلى عقوبات محددة خاصة بالسياسيين الذين يحاولون تقويض هذه السلطات.

في عملية مساعدة الحكومة ما بعد الفترة الانتقالية في تونس على تحديد الأولويات لقطاعها الأمني، عدد مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بإيجاز فوائد إطار قطاع أمن فعال وكفء وخاضع للمحاسبة، ومن بينها أن ذلك الإطار:

يحدد دور كل منظمة أمنية ومهمتها.

يحدد الصلاحيات ويحد من سلطة كل مؤسسة أمنية وأعضائها.

يحدد دور وسلطات المؤسسات التي تتحكم في المنظمات الأمنية وتشرف عليها.

يوفر أساسا للمساءلة، لأنه يرسم خطا واضحا بين السلوك القانوني والسلوك غير القانوني.

يعزز ثقة الجمهور وشرعية الحكومة وقواتها الأمنية

التعاون المدني والعسكري: متى تم وضع الإطار يحتاج الجيش إلى بيئة سياسية شفافة وتعاونية لمتابعة تفويضه بفاعلية. على سبيل المثال، يجب أن يكون القادة المدنيون قادرين على أن يشرحوا

للقادة العسكريين المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع. وعلى المنوال نفسه، يجب على القادة السياسيين البحث عن خبرات ومشورة القادة العسكريين في تحديد وترتيب أولويات الجوانب المختلفة للاستراتيجية الأمنية. وتعد المشاركة التشريعية القوية في قضايا الدفاع مؤشرا قيما على العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية كما يمكن للنهج التدريجي المبني على التوافق والحوار المنتظم أن يعزز احتمالات توطيد الديمقراطية بنجاح والسيطرة المدنية على الجيش.

تقدم ليسوتو وجنوب أفريقيا أمثلة على كيفية وضع إطار عمل لمؤسسة أمنية فعالة، وبالتالي، لعلاقات عسكرية-مدنية ديمقراطية. وينص قانون قوة الدفاع الصادر عن برلمان ليسوتو في عام 1997 على بنية القوات المسلحة وتنظيمها وإدارتها، وكذلك انضباط قواتها والمسائل المتعلقة بها. وقد أدى إنشاء وزارة الدفاع في عام 1995 إلى مأسسة السيطرة المدنية على القوات من قبل سلطة مدنية منتخبة، وكذلك تعزيز مساءلة القوات في السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن السياسة الحزبية جعل الجيش أكثر احترافا في تنفيذه الواجبات الوطنية. ومثل هذا الفصل جعل الحكومة أكثر ديمقراطية كذلك.

وقد شجع دستور جنوب أفريقيا على إجراء حوار بين الأجهزة المسلحة والسلطة القضائية والسلطة التشريعية من خلال تكليف أجهزة الأمن بتلقين أعضائها التصرف وفقا لقوانين الأمة والدستور، وكذلك مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك،،طب من قوات دفاع جنوب أفريقيا الوطنية تصميم وتنفيذ برنامج تثقيفي مدني حول "الدفاع في نظام ديمقراطي" للجيش وأعضاء وزارة الدفاع وقد شجع هذا القيادة المدنية والعسكرية على حد سواء على التفكير الجاد في ولاية الجيش ودوره في المجتمع. كما شرعت في عملية مراجعة دفاعية مستقلة التمست آراء الجمهور، ما أدى في النهاية إلى سياسة دفاعية جديدة أكثر توافقا مع أولويات الأمن القومي لجنوب أفريقيا.

الشراكات مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، تعد المساعدة الدولية في إصلاح قطاع الأمن حاسمة. وبمقدور المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الفنية والقانونية والسياسية التي تشتد الحاجة إليها لإزالة الطابع السياسي عن الجيش وبناء حنكته المهنية. إن الإدانة التي لا لبس فيها للانقلابات التي أعقبتها العقوبات التي فرضتها المجتمعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع العالمي تعتبر أمرا مهما لقمع تدخل الجيش في الشؤون السياسية لدولة أفريقية. ومن المهم أيضا أن تشارك الديمقراطيات الأفريقية بشكل مباشر في دعم توطيد مبادئ محاسبة قطاع الأمن الديمقراطي. وقد ساهمت مساعدات إصلاح قطاع الأمن من شركاء، مثل بوتسوانا والهند وجنوب أفريقيا، على ترسيخ الديمقراطية في ليسوتو والانضباط ضمن قوة الدفاع ويعزز المجتمع المدني النشط والمطلع ترسيخ القيم الديمقراطية ويثبط المغامرة العسكرية. فمن المحتمل أن تفشل الانقلابات حيث تنشيط المجتمعات المدنية وتشارك فيما بعد الانتخابات. وبزيادة القدرة المجتمعية، تزيد الدولة من المساءلة والشفافية. كما أن وسائل الإعلام الحرة تعتبر ضرورية لتسهيل حوار عام أوسع حول القضايا الأمنية والشؤون العسكرية. ومثل هذه العملية ترسخ الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة.

وكما أفاد أحد الجنود الليبيريين:

لا يوجد مكان في هذا العالم لا يخضع فيه رجل عسكري للقوانين المدنية. هذا هو السبب في أننا عندما نكون هناك [في الأماكن العامة] ننصح بأن نتحلى بسلوك صالح. إذا فعلت أي شيء غبي، فيمكن إلقاء القبض عليك من قبل الشرطة وإذا اكتشفت الشرطة أنك مذنب، فسوف تتم إحالتك إلى المحكمة ومحاكمتك. هذا الأمر كان غير موجود في الجيش السابق، لكن الأمور تختلف في هذا الجيش الجديد. ولطالما كانت العديد من البلدان الأفريقية بطيئة في إقرار تشريع حرية المعلومات. علاوة على ذلك، حتى في الأماكن التي تم فيها اعتماد مثل هذه القوانين، تظل المقاومة

قوية. فقد أصدرت موريتانيا قانون حرية الصحافة الذي يلغي عقوبة السجن للصحافيين. ومع ذلك، يمكن تغريم الصحافيين لنشرهم "معلومات خاطئة يمكن أن تنشر الفوضى وتقوض انضباط القوات المسلحة وبالمثل وعلى الرغم من صدور قانون حرية المعلومات في عام بعد عقد من الدراسة واجهت الحكومة النيجيرية انتقادات من الصحافة لعدم امتثالها فعليا لأية طلبات بموجب القانون وفي جنوب أفريقيا، التي لديها الحق في حرية المعلومات كما ينص عليه دستورها، أقر البرلمان مشروع قانون يقيد الإبلاغ عما كان يعتبره "أسرار الحكومة"

في ظل تاريخ العمليات السرية والميزانيات غير المكشوف عنها وصفقات وراء الكواليس، فإن أمام العديد من الجيوش الأفريقية الكثير من العمل لإصلاح العلاقات المتوترة التي تربطها بالمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبما أن المهام المتغيرة تتطلب من الجيش أن يتفاعل مع المدنيين بشكل أكثر تواترا، فإن حاجة الجيوش الأفريقية لمعرفة كيفية التواصل مع وسائل الإعلام تزداد أهمية. ومن شأن التدريب الإعلامي الذي يهدف إلى تأسيس علاقات بناءة أن يقطع شوط طويلا نحو تقليص مستويات عدم الثقة بين الجيوش الأفريقية والجمهور العام.

مؤسسة الأخلاق والمساءلة في الثقافة العسكرية

إن الأمن ليس مجرد اختصاص للجيش، إذ يشمل وزارات أخرى والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والمجتمع المدني. وعلى هذا النحو، يجب على الجيش المحترف الحفاظ على العلاقات مع جميع الجهات الأمنية الفاعلة الرئيسية من أجل أداء واجباته على نحو فعال. والجيش، بالتالي، ملزم بإضفاء الطابع المؤسساتي على ثقافة أخلاقية خاضعة للمساءلة من أجل بناء ثقة واحترام المجتمع.

تعزيز الانضباط العسكري والواجب

لم تكن المحاكم العسكرية الأفريقية عموما ذات كفاءة وفعالة في محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وإذ ذاك يجب أن تكون أولوية القيادة العسكرية تعزيز النظام القضائي العسكري من أجل استعادة الانضباط داخل الثكنات الأفريقيةكبداية، يجب على الجيوش الأفريقية إعادة النظر في قوانينها الموحدة للعدالة العسكرية والقوانين الإجرائية والجوهرية التي توجه نظام العدالة العسكرية. ويجب على تلك القوانين تقديم إرشادات واضحة بشأن الجرائم التي تتراوح ما بين العصيان البسيط إلى أخطرها، مثل القتل.في العادة، يتم التعامل مع الأنواع الأخيرة من الجرائم من خلال نظام قضائي مثل المحاكم. وللحد من تصورات التدخل يجب على القيادة التفكير أيضا في إجراء بعض أو جميع المحاكمات الجنائية بشكل مستقل عن سلسلة القيادة العسكرية.كما أن من الضروري التأكد من توافق أنظمة العدالة العسكرية مع معايير حقوق الإنسان. فمعظم القوانين العسكرية الأوروبية تستند إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويوفر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مرجعية مماثلة لضمان امتثال نظم العدالة العسكرية الأفريقية للتشريعات المحلية والقوانين الدولية. وإذا كانت الخبرة القانونية غير متوفرة للقيام بذلك داخل الدولة، يجب على الحكومات والجيوش أن تبحث عن شركاء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وعلى صعيد عالمي.

كما أن من الضروري التأكد من توافق أنظمة العدالة العسكرية مع معايير حقوق الإنسان. فمعظم القوانين العسكرية الأوروبية تستند إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسانويوفر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب مرجعية مماثلة لضمان امتثال نظم العدالة العسكرية الأفريقية للتشريعات المحلية والقوانين الدولية. وإذا كانت الخبرة القانونية غير متوفرة للقيام بذلك داخل الدولة، يجب على الحكومات والجيوش أن تبحث عن شركاء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وعلى صعيد عالمي.

أما بالنسبة للجرائم الأقل خطورة، فغالبا ما تقوم مجالس التأديب العسكرية بمهامها بشكل جيد. في ليبيريا، حيث كان غياب نظام العدالة العسكرية وسط عدد كاسح من القضايا، تقرر أن جميع القضايا الجنائية العسكرية يجب أن ينظر فيها أمام المحاكم المدنية حتى تتم إعادة إنشاء نظام محاكم عسكرية كاملة الوظائف وهذا النهج العملي يمكن أن يكون مقيدا في بلدان أخرى خلال مرحلة ما بعد الصراع، مثل ساحل العاج، حيث قد يتأجل النظر في الجرائم العسكرية العاجلة بسبب الضغوط المتنافسة على العملية القضائية العسكرية التي تخضع للإصلاح.

وبعد انعدام الانضباط والظلم اللذان لوحظا في العديد من الثكنات في دول جنوب الصحراء مؤشرا على عدم كفاية مجالس تأديبية عسكرية معينة. في كثير من الأحيان، يكون النظام غير متسق ويتعامل بشكل إيجابي إزاء قضايا متصلة بضباط وخاصة الكبار منهم. واستحالة قيام جندي باستئناف الأحكام غير العادلة والمضللة تشوه سمعة المجلس. ويجب إضافة بنود إلى مجموعة القوانين تتعلق بالاستئناف من قبل المجالس التأديبية العسكرية إلى محكمة عسكرية أو إلى وزارة العدل لأغراض المقاضاة.

مكافأة النزاهة وتعزيز المساءلة

إن إقامة ثقافة عسكرية أخلاقية تستلزم تغيير الحوافز داخل القوات المسلحة. كما يجب أن تكون النزاهة معيارا باوزا في ترقيات الموظفين والتعيينات والمكافآت. ويمكن تعزيز ذلك من خلال تمتين قيم حقوق الإنسان وقواعد السلوك والتدريب والتثقيف

وبالمثل، يجب تقليص فرص الفساد إلى أدنى حد. فبصرف النظر عن الحجم، تتطلب مكاتب الإمداد العسكري مهنيين أكفاء والالتزام الصارم ببنية إجرائية سليمة. والمشتريات هي مهارة مهنية. وبالتالي، من المهم أن تنشئ الوزارات فريقا قويا من متخصصي المشتريات. إن تجربة العديد من البلدان هي أنه من الأفضل أن يكون لديك مكتب شراء مركزي (مكتب للخدمات المسلحة بأكملها) خارج الجيش لأن هذا يضيف طبقة إضافية من المساءلة حول هذا المجال الوظيفي الذي يتم

استغلاله بشكل متواتر. ويؤدي الحفاظ على قرارات الشراء وفقا للنظام الهرمي في الجيش إلى إغراءات قوية أمام كبار الضباط للتأثير على عملية الشراء. ومن شأن إشراك المجتمع المدني (سواء في دور الراصد أو كمشارك في البروتوكول) في المجالات المعرضة للفساد، مثل المشتريات، أن يعزز الشفافية وسلامة العملية.

ويمكن علاج العديد من الاختلالات الداخلية الموجودة في الجيوش الأفريقية إذا تم تعزيز الدور الرقابي لأجهزة التفتيش التابعة للجيش وجعله أكثر استقلالية. فبدلا من أن يكون مكتبا لرؤساء سابقين لأركان القوات المسلحة أو مجموعة ضباط عسكريين رفيعي المستوى، يجب أن يكون قسم خدمات التفتيش مزودا بمزيج من كل من مراجعي الحسابات والمدنيين العسكريين والمحامين ومحللي السياسات المكلفين بنشر تقارير عن حالة القوات المسلحة ومختلف تفويضاتها. ستكون هذه التقارير مفيدة لأغراض السياسة والإدارة وكذلك لاعتبارات الترقية والتعيينات والمكافآت بين المسؤولين في الأدوار الإدارية.

التحديث الدوري للقانون ووضع برنامج تنفيذه:

يمكن أن يساعد المجتمع الدولي أيضا في توفير التدريب على إدارة الشؤون العسكرية والإشراف عليها. إذ يمكن للجيوش الأفريقية أن تتقاسم بعضها بعضا الدروس المستفادة، وهو أمر على قدم المساواة مع "الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران"، التي تتقاسم أفضل ممارسات الحكم بين دولها الأعضاء. ولإضفاء الطابع المؤسساتي على الدروس والتقنيات والإجراءات المكتسبة من هذا التعاون، يجب على الجيوش الأفريقية أن تنشئ مركزا للدروس المستفادة من تعلمها في كلياتها العسكرية.

غالبا ما تكون محاولات الإصلاح العسكري عمليات من أعلى إلى أسفل ومدفوعة داخليا، مخلفة مخاوف العديد من الجنود والمواطنين العاديين خارج المعادلة. وجود آلية رقابة عسكرية متكاملة مثل إدارة خدمات التفتيش يعني أيضا أن الجيش مسؤول عن إشرافه، ما قد يخلق تضاربا في المصالح فيعمل على تقويض فائدته سريعا.

سيكون البديل أو حتى المتمم لخدمات التفتيش هو أمين مظالم ombudsman عسكري مستقل يساعد الجيش على مراعاة مبادئ الحكم الرشيد وممارساته. ومن فوائد ذلك التركيز على القضايا العسكرية على أن يتم تأهيلها بموظفين مدنيين لجعلها مستقلة ونزيهة. في كندا وألمانيا، ينظر أمناء المظالم العسكريون في الشكاوى المتعلقة بسلوك غير لائق ومسيء في الجيش وكذلك أوجه القصور في الإجراءات العسكرية، ويوصون باتخاذ إجراءات تصحيحية في تقاريرهم، ليس فقط للفت اهتمام الجيش، ولكن أيضا لمنفعة السلطة التشريعية والجمهور وسيكون من أثر ذلك تعزيز كفاءة وفاعلية الجيش من خلال جعله خاضعا للمساءلة والاستجابة لدوائره الانتخابية.

لدى أكثر من نصف دول القارة بالفعل مكتب أمين مظالم، لكنها في الغالب محصورة في الإشراف المدني. ومثل الهيئات التشريعية، يفتقر الكثيرون إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع قطاع الدفاع. إن مفتاح عمل مكتب أمين المظالم العسكري هو ضمان استقلاله التشغيلي. إذ يجب أن يكون موقعه الفعلي منفصلا عن الموظفين العسكريين حتى يتمكن من إجراء تحقيقاته الخاصة ونشر التقارير بشكل مستقل عن الدوائر الحكومية الأخرى. كما يجب أن يتمتع أيضا بصلاحية سياسية كبيرة، بدءا من التفويض القانوني للوصول إلى المعلومات اللازمة لإجراء التحقيقات وحتى مسؤولية إصدار توصيات للقيادة المدنية والعسكرية التي تتطلب ردودا رسمية وعامة. والأهم من ذلك، يجب على المدنيين الذين لديهم خبرة قانونية وتحقيقية وبحثية متعلقة بقطاع الدفاع بالإضافة إلى تصريح أمني رفيع أن يعملوا في المكتب.

وستساعد النتائج والتوصيات التي ينشرها مكتب أمين المظالم العسكري في تعزيز الرقابة البرلمانية وبناء قدر أكبر من الشفافية والمساءلة للجيش. وبالمثل، يمكن لأمين المظالم العسكري أن يكون وسيلة لتمكين مصالح المواطنين في كل شيء، من الشكاوى المتعلقة بالسلوك إلى تحديد ثغرات معينة في الإجراءات العسكرية. تعزيز الرقابة البرلمانية وإضفاء الطابع المؤسساتي على عمليات المراجعة الخارجية

نظرا لأن للفساد وسوء الإدارة في الجيش آثارا بعيدة المدى على الأمن القومي والثقة في الحكومة بأكملها، يجب أن تكون عمليات المراجعة الخارجية لإدارة الأموال العامة في القوات المسلحة أولوية وطنية. إن تعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق الدفاعي يمكن أن يحسن الإدارة الداخلية للجيوش وقد يقطع شوطا طويلا نحو حل مشكلة المساءلة. وتتمتع معظم الهيئات التشريعية الأفريقية بتفويض دستوري لمراقبة استخدام الموارد وضمان استخدام موارد الدفاع بكفاءة. ففي جنوب أفريقيا، مثلا يتم تدريب المشرعين في مجال الإنفاق العسكري. بالإضافة إلى ذلك، يتم ضم الخبراء في اللجان البرلمانية للمساعدة في دفع النقاش والتفاوض. تعتمد كل من جنوب أفريقيا وأوغندا على لجان الحسابات العامة للمحاسبة على الوزراء. وهذه السيطرة من قبل الهيئة التشريعية هي خط دفاع مهم ضد الفساد واختلاس الأموال العامة عندما تفشل خدمات التفتيش أو الضوابط الداخلية داخل الجيش ووزارة الدفاع في أداء مهماتها. ولا شك في أن هذا سيستغرق بعض العمل، لا سيما في البلدان ذات التاريخ القصير من المشاركة المدنية النشطة في القضايا العسكرية. لكن بناء رقابة مدنية أقوى هو عنصر أساسي لغرس الاحتراف العسكري.

ويشارك العديد من القادة العسكريين أيضا في المؤسسات التجارية، التي لا تتعارض مع تفويضاتهم الأمنية فحسب، بل تخو أيضا الإيرادات غير المعلنة من الجمهور إلى الجيش. ويجب مطالبة كبار القادة العسكريين بالإعلان عن أصولهم سنويا لضمان أنهم لا يمثلون تضاربا في المصالح، بالإضافة إلى تسهيل المراقبة. كما يمكن أن يكون التحقيق البرلماني أو مهمة تقصي الحقائق أداة أخرى مفيدة في تحديد وتتبع الإيرادات والنفقات العسكرية. وتميل برامج مكافحة الفساد التي تستهدف نفقات الدفاع إلى تحسين إدارة الإنفاق الحكومي بشكل عام. وتوفر هذه التدابير المنافسة والشفافية والإشراف على المشتريات والجهود المبذولة للحد من المحسوبية في الوقت ذاته، لا ينبغي أن يكون الحفاظ على سرية ميزانية الدفاع لمصالح الأمن القومي هو الذريعة المتكررة للتستر على الحكم

العسكري السيئ. فالدفاع خدمة عامة، وعليه، يستحق الجمهور معرفة كيف ولماذا ينفق الجيش أمواله.[1]

المطلب الرابع : التعاون الدفاعي في الوطن العربي

تكمن عظمة أي دولة في قوتها العسكرية وقوتها في تصنيعها وتحرير إقتصادها وفي تقوية جهاز دفاعها بتمكين بكل ما يجعله قوة رادعة وسدا منيعا تتحطم عليه كل الاطماع التي تسعى لعرقلة السير نحو التقدم الوطن وإزدهاره

فمثلا نجد المنظومة الدفاعية الجزائرية حيث شرعت في تكوين جيش بعد الإستقلال بغية الدفاع عن امن وسيادة الدولة ، ونظرا للإمكانيات القليلة التي كانت بحوزة الجيش الوطني الاشعبي ، حيث تجسدت في بعض الأسلحة الخفيفة التي ورثتها عن جيش التحرير الوطني ، ومنذ سنة 1992 باشرت في التسليح من الإتحاد السوفياتي نظرا لتبنيها النهج الإشتراكي أنذاك ، مما أدى إلى تعميق التقارب في صفقات التنسليح التي عقدتها الجزائر مع السوفيات حيث يعد هذا الأخير الممول الرئيسي في العتاد العسكري خلال حقبة التسعنيات رأت الدولة الجزائرية ضرورة تحديث الجيش الوطني ،إلا ان الغرهاب الذي عانت منه الدولة الجزائرية عطل عملية التحديث إلى حيث إنتهائه .حيث شرعت الجزائر في تطوير اسلحة الجيش الوطني عن طريق القيام بشراء أسلحة متطورة وأكثر دقة وتقنية مركزة في إقتنائها على القوات الجوية والبحرية التي أصبحت هاتان القوتان تلعبان دورا حاسما في ميدان الحروب الحديثة ، خاصة أن القدرة على تدمير الاهداف العسكرية والإقتصادية على مساحات واسعة من اليابسة .بالرغم من أن إستيراد الاسلحة يمثل مبدا ثقيلا على الميوزانية المالية ، تحاول الدولة الموازنة بين هدف نجاح إستراتجيتها وباقل تكلفة ممكنة عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للاسلحة ، إنطلاقا من المصانع والمؤسسات التي يملكها الجيش الوطني

[1] التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي:

https://africacenter.org/ar/publication/priorities-military-professionalism/ بتاريخ 2021/04/17

الشعبي كمؤسسة صناعة الطائرات وهي طائرة وهي طائرة فرناس 142 وذلك سنة2002 ، وبالرغم من أنها محدودة المهام إذ هي موجهة للتدريب القاعدي والمراقبة .

كما فتحت الموؤسسة الباب للتعاون الاجنبي رمع خبراء دوليين للعمل من اجل الحصول على الغعتماد لتصنيع القطع اللتي تتميز بها المؤسسة لتنال شهادة ايسو للمقايس الدولية وذلك لرفع مستوى التسنيع وزدخول غمار المنافسة الإقليمية والدولية

أيضا في مجال القوات البحرية توجد مؤسسة البناء والتصليح البحري بالمرسى الكبير ، المختصة بإنتاج قوارب مراقبة ودوريات مختلفة الأصناف ، إضافة إلى السعي في تطوير شركة العربات الصناعية الواقعة بالرويبة إذ كانت هذه الشركة منذ سنوات عديدة ولحد الان تزود الجيش الوطني الشعبي بالعربات العسكرية ، ولذلك قرر تطوير وتنويع إنتاجها عن طريق التعاون مع هيئات عسكرية للبحث والتطوير

الإستراتجية الجزائرية الدفاعية في مواجهة الرهانات المتوسطية

أولا : على المستوى العسكري والاقتصادي

من جهة نظر الولايات المتحدة الامريكية فإن للجزائر قوات عسكرية ذات كفاءة وخبرة تستطيع الاستفادة منها في حربه ضد الإرهاب خاصة ما يعرف بقوات التدخل الخاصة

. أما روسيا التي لها علاقات متجدرة سياسيا وخاصة عسكريا حيث تعمل على الهيمنة على السوق الجزائرية ومواجهة المنافسة الأوربية والأمريكية في مجال سوق السلاح خاصة وان الجزائر تعمل لأعلى تحديث أسلحة جيشها في حين دول ضفة الشمال فهي تراهن على ضرورة تحقيق استقرار وسلام في جنوب منطقة المتوسط بحيث تعمل دول ضفة الشمال من خلال إطارين أساسين لحفاظ على مصالحها في المنطقة ، يتجسد الأول في

الإطار العسكري : وذلك عن طريق شراكة الدول الخمسة + خمسة التي تعتبر الجزائر كعضو فيها ففي إطار هذه الشراكة تعمل دول الشمال على تقديم مساعدات فنية لجيوش ضفة دول الجنوب

من بينها الجيش الجزائري ، وهذا بقصد تمكين هذا الأخير من تطوير إمكانياته العسكرية لمحاربة الأخطار والتهديدات المشتركة .

الإطار الاقتصادي : ويتجلى الرهان الاقتصادي كون الجزائر دولة نفطية وسوق مربحة بالإضافة إلى أنه بلد يشجع على الاستثمار من خلال مشاريع الشراكة قصد تحقيق نوع من التنمية فيدول ضفة جنوب المتوسط ، بهدف تحقيق نوع من السلام والاستقرار في المنطقة

وما تجدر الإشارة أن دول شمال المتوسط ما هي إلا وسيلة بالوكالة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها في دول الضفة الجنوبية ، بحيث أن كل تلك الدول تدخل ضمن حلف الناتو الذي يعمل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية لدى ترتبط آفاق إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري بالرهانات والتحديات الأمنية والعسكرية التي يجب على منظومة الدفاع الوطني التعامل معها من اجل استشراف المستقبل ومدى نجاح أو فشل إستراتجية الدفاع الوطني

وتأثير هذا النجاح أو الفشل على الدولة الجزائرية ، حيث أن زيادة قوة الدولة وقدراتها مرتبط أساسا بميزان القوى مما يعني بان ظهور أي قوة جديدة يمكن ان تأثر على ميزانه القوى الموجودة وبالتالي زيادة الاستعداد يؤدي إلى المساس بمصالح الدول التي تعمل للحفاظ على الميزان وعلى هذا الأساس فتحقيق الجزائر لقوة في مختلف المجالات يمكن أن يعرضها للتدخل الأجنبي خاصة إذا كانت لا تعمل تحت منظمة النظام الدولي الذي تسيطر عليه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإمكانية تحقيق القوة والحفاظ عليها يعتمد على عنصرين:

. السعي نحو تحقيق المزيد من القوة

. إشعار الطرف القوي في ميزان القوى بان الجزائر تعمل تحت منظمة النظام الدولي فمن الأهداف الأمنية العسكرية نذكر ما يلي:

أهداف ذات صفة عسكرية في الاتفاقية اعتمادا على أن هذه الأمور قد تنظمها اتفاقات أخرى قائمة من قبل، أو يتم تنظيمها فيما بعد، إلا أن ديباجة الاتفاقية ورد بها مصطلح الأم، أو الأمن القومي، في ستة مواضع هي على وجه التحديد [1]

- الرغبة في حماية أمن الأمة العربي، وخدمة مصالحها المتنوعة.
- تعزيز دور الأمة العربية،الإيجابي في العالم لخدمة قضايا السلم والأمن.
- الإيمان بأن التعاون بين الدول العربية (في ميادين التعاون المختلفة) يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي.
- ما تزال هذه التهديدات، ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية انطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة تتطلب تعزيز الوعي العربي.
- هذا الوعي مرتبط بوحدة الأمن القومي، ووحدة متطلباته وشروطه، وترسيخه بالتعاون العلمي والتنسيق والتضامن

المطلب الخامس: التعاون الدولي في جنوب شرق آسيا

نشأ حلف جنوب شرقى آسيا مع ظهور الصين كقوة متعاظمة فى القارة الآسيوية وفى السياسة الدولية عمومما بعد عام 1949، وكانت الدول التى تبنت الدعوة إلى إنشائه فى البداية بإيحاء من الولايات المتحدة، هى: الفيليبين، وتايلند، وكوريا الجنوبية، وذلك بدافع التخوف من أن تقع تحت سيطرة الشيوعية.

وقد عزز من محاولة هذا التلاحم انتصار الشيوعية التى أسفرت عنه الحرب الفيتنامية، فعقدت فى بالى (إندونيسيا) سنة 1976 قمة لرؤساء هذه الدول أصدرت بيانا يعلن عن «وفاق» لآسيان

[1] موسوعة مقالات سياسية، متحصل عليه من الانترنت على الموقع

www.moqatel.com بتاريخ 2021/04/18 على الساعة 10:15

ومعاهدة للصداقة والتعاون فيما بين دولها، ومن هذا المنطلق تحركت الولايات المتحدة لإقامة تنظيم دفاعى عن منطقة جنوب شرقى آسيا، وقد تم ذلك بتوقيع حلف ما نيلا أو معاهدة حلف جنوب شرق آسيا وذلك فى 1954. وسمى حلف جنوب شرقى آسيا بعد أن كان يعرف عام 1961 برابطة جنوب شرقى آسيا وأطلق عليه فى عام 1967 برابطة شعوب جنوب شرقى آسيا.

ويضم الحلف كلا من: أستراليا، فرنسا، نيوزيلندا، جمهورية الفيليبين، تايلند، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة بروناى دار السلام وفيتنام. ويهدف التحالف إلى صد أى اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء فى المعاهدة وفى حدود المنطقة التى يغطيها دفاع الحلف واعتبار الاعتداء موجها إلى كل دول الحلف، ومن ثم يتعين عليها اتخاذ التدابير والترتيبات ما يمكنها من التصدى للعدوان.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام 1977 حل الحلف بالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى الحلف كتعاون عسكرى منظم وحول إلى منظمة متواضعة للتعاون فى الشئون غير السياسية بين أعضائه.

سنغافورة (رويترز) - قال مسؤولون في مجال الدفاع في مطلع الأسبوع إن دول جنوب شرق آسيا تعتزم استخدام طائرات تجسس وطائرات بدون طيار لكبح تحركات المتشددين عبر الحدود فيما يتنامى القلق من تزايد سطوة تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة.

لي لونغ مينه الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في صورة من أرشيف رويترز.

وقالت إندونيسيا وماليزيا والفلبين إنها ستقوم بدوريات جوية مشتركة هذا الشهر على حدودها المشتركة في بحر سولو إضافة للدوريات البحرية الحالية.

وحثت السلطات في المنطقة على زيادة التعاون بين الدول لمكافحة تبعات المعركة المستعرة مع متشددين مرتبطين بالدولة الإسلامية في جنوب الفلبين في أكبر تحذير من نوعه من أن التنظيم المتشدد يرسخ قاعدة له في جنوب شرق آسيا.[1]

[1] موسوعة مقالات سياسية، متحصل عليه من الانترنت على الموقع

https://www.reuters.com بتاريخ 2021/04/18 على الساعة 10:15

الخاتمة

الخاتمة:

ومن التعريفات السابقة لمفهوم للأمن الوطني،،يلاحظ الآتي:

1. يشمل الأمن الوطني أبعادا متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ذات مكونات عديدة. وهي الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني.

2. هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي بديهية، أو موجودة دائماومؤثرة، وهما البعد الجيوبوليتيكي، والبعد التقني. والأخير يعتبر تطورا مسايرا لمتطلبات العصر، لذلك يلحقه بعض الباحثين، كأحد أهم مكونات البعد الاقتصادي.

3. يرتكز الأمن الوطني على قوى متميزة لحمايته، وهي في مفهومها الأولى عسكرية، إلا أنه من الممكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

4. أن القيم الداخلية للمجتمع، بكافة أنواعها، هي الأولى بالحماية، وهي تشمل الأبعاد السابقة جميعها.

5. هناك عناصر تحدد المفهوم الرئيسي للأمن الوطني، في زمان ومكان محددين. لذا، فإن مفهوم الأمن الوطني متغير بتغير الزمان أو المكان، لتغير المصالح وتغير الأولويات.

6. يجب أن تبنى حماية الأمن الوطني، على تخطيط لسياسات وأهداف، مع السعي لتنفيذها .

7. إن المفهوم الشامل للأمن الوطني، لا يجب أن يحجب مفهوم الأمن الوطني الخاص، بكل بعد من أبعاده، الذي يجب أن يكون واضحا مسبقا قبل الوصول إلى مفهوم أمني شامل.

8. قد تتلاقى مصالح مجموعة من الدول، ووفقا لذلك يمكن أن يتطابق مفهومها للأمن القومي، وإن اختلفت أساليبها لتحقيقه.

9. تتجه الدول، التي يتوافر لها عناصر القوة إلى العدوانية، لتغيير سلوك الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحها الوطنية. بينما تنحو الدول الأقل قوة، إلى إعلان حقها في البقاء في خضم الصراع الدولي.

10. يفيد مصطلح التنمية، في توضيح ديناميكية مفهوم الأمن الوطني، وشموله لمختلف الأبعاد. وحق الوجود ببساطة شديدة، وهو ما يجعل التعريف، الذي يتضمنه، أكثر بساطة وأسرع فهما.

11. أهمية البعد الديني والعقائدي في مفهوم الأمن، حيث يكون دافعا لتنمية الأبعاد الأخرى، ووسيلة إلى مقاومة التهديدات. قيمة أولى بالحماية، بل وغاية عليا.

12. أشار بعض الدارسين إلى العناصر الجغرافية للدولة، كأحد أبعاد الأمن الوطني. وهي بلا شك ذات أثر فعال في تكوين ذلك الأمن، من حيث إضفائها القوة أو تسببها في ضعف للأبعاد المكونة للأمن، وهي بذلك تكون مصدر تأثير غير مباشر، في الأمن الوطني يجب ألا تغفل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. الهيثم الأيوبي تر ليدل هارت ، "الإستراتيجية وتاريخها في العالم"، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

2. أمين هويدة، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على الامن والديمقراطية. لبنان: دار الشروق، 1991.

3. بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية والسياسة الدولية. القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية، 1978.

4. بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية. بيروت: دار الجيل، ط1 ، 1999.

5. جان جاك ماتيون الدفاع الوطني، (د د ن)ن كوساج للمنشورات الجامعية، 1996.

6. حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الامنية في الدراسات الدولية. برلين.

7. حسن زكريا، الامن القومي والافلاس. مصر: دار النهضة العربية، 2001.

8. دومنيك دافيد، أمن: ما بعد نيويورك. (د د ن) ، منشورات العلوم السياسية، 2002.

9. سميث ستيف،جون بيليس، عولمة السياسة العالمية.دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

10. سيد شويخي عبد المولى، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992.

11. صادق ابراهيم عودة، النظام العالمي الجديد. الاردن، دار الفارس، 2001.

12. عادل يحي، الأحكام العامة لالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة. القاهرة ، دار النهضة، 2013.

13. عاطف عبد الفتاح عجوة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة.الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2010.

14. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا ، والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005.

15. عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية،ج1. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات ، (د ت ن).

16. علاء طاهر، الخوصصة الاستراتيجية للعالم العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة، 1992.

17. علاء طاهر، الخوصصة الإستراتيجية للعالم العربي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

18. عماد جاد، الحلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،1998.

19. عيسى أحمد، ثلاثية السلام والتنمية والديمقراطية.القاهرة: ط1 ، 2006.

20. غراهام ايفانرو جيفري، قاموس بنغورين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج العربي للأبحاث، ط1 ، 2004.

21. ماجد ابراهيم علي، قانون العلاقات الدولية: دراسة في اطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الأمن. (دب ن)، دار النهضة العربية، ى1999.

22. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011.

23. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت: عالم المعرفة، 1990.

24. محمد غربي، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن : حالة البحر الأبيض المتوسط، حامعة شلف، 2009.

25. محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في علم متغيرز الاسكندرية: المكتب الجامعي، 1996.

26. ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدوليودور الأحلاف. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

2- المذكرات والرسائل

1. القحطاني فالح مفلح، دور التعاون الدولي لمكافحة تهريب المخذرات. عبر البحار. رسالة ماجستير، قسم علوم الشرطة، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2008.

2. بوراس عبد القادر، نظرية السيادة المحدودة في مفهوم حق أو واجب التدخل الانساني. مذكرة ماجستير (البليدة، جامعة سعد دحلب، كلية الحقوق، قسم الحقوق، 2005.

3. فريدة حموم، الامن الانساني، مدخل جديد في الدراسات الامنية.رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2003 .

4. نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.دراسة حالة ما بعد الحرب الباردة. مذكرة دكتوراه(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010).

3- المجلات والملتقيات

1. أحمد أبو العلا، تطور تطور نظرية الامن الجماعي الدولي واثره على الامن القومي للدولة. جريدة الغد،(د ب ن)،العدد 35، 2005 .

2. أحمد فؤاد أرسلان، التقارب التركي الاسرائيلي من الشرق الاوسط إلى قوقاز. العدد 130،أكتوبر1997.

3. جمال علي زهران" تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب " من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

4. حسن بن طلال، "خطاب افتتاح الاجتماع السنوي الثالث للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي"، سلسلة الحوارات العربية، عمان، 1986.

5. دانيال كولارد، من السلام المفروض بقوة إلى السلام عن طريق الأمن والتعاون والديمقراطية. مجلة الدراسات، العدد، 45، 2000.

6. عمر بوغزوز ،فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، أيام الدراسة البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-11-12-13 / 2003.

7. محمد سعيد أبو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة. مجلة الديمقراطية، العدد 3 ، 2001.

8. محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

9. نبيل درس، الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر. السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017.

10. نبيل دريس، الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائ. السياسة والقانون، العدد 17 جوان 2017.

11. وليد خالد أحمد، مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية.مجلة سياسية، 27 كانون الثاني 2015.

4- المواثيق والقرارات

1. القرار الجمعية العامة رقم 50/51 المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1996

2. دليل إرشادي لآليات الجوار الاوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية .

3. وثيقة الاستشارات المشتركة: نحو سياسة جوار أوروبية جديدة.

5- المواقع الإلكترونية

1. البشير سورو،"الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الامن البشريفي الدول العربية، باريس 27-28 نوفمبر 2000، متحصل عليه من الانترنت: www. Unesc .org

2. أسماء محمد، الأمن التعاوني، متحصل عليه من الموقع: https://elaph.com/Web/News/2015/7/1022858.html

3. التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي: www.badea.org .

4. التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي:.https://www.alalamtv.net/news .

5. التعاون العربي الإفريقي متحصل عليه من الانترنت على الموقع التالي: https://africacenter.org/ar/publication/priorities-military-professionalism/ .

6. حسن حاميدوي، الأمن التعاوني" هو الصيغة الأفضل للشرق الأوسط من خلال الموقع: https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52043.htm .

7. صبحة بغورة، التوجات الحديثة في السياسيات الدفاعية متحصل عليه من الموقع Ae. www.Nationshield

8. متحصل عليه من الموقع https://husna.fm/ .

9. -محمد صخري ،**التعاون الدولي وهيئاته** ،مجلة الدراسات السياسية، 2019/06/08 ، متحصل عليه من الانترنت: www.politics-dz.com بتاريخ 2021/04/12.

10. محمد صخري ،التعاون الدولي وهيئاته ،مجلة الدراسات السياسية، 2019/06/08 ، متحصل عليه من الانترنت: www.politics-dz.com .

11. نبيل فؤاد، المنظومة الدفاعية، متحصل عليه من الموقع: https://www.elwatannews.com/news/details/271498

12. ياسر شنطاوي، أتفاقية الدفاع بين الأردن والولايات المتحدة، متحص عليه من الموقع https://www.trtarabi.com/issues بتاريخ 1 /2021/4

13. بتاريخ: 6 /2020/04.

14. - موسوعة مقالات سياسية، متحصل عليه من الانترنت على الموقع www.moqatel.com .

15. -The White House, a national security strategy for a new century متحصل عليه من الموقعhttpll www .crgptone.org

16. -https://arabic.euronews.com/2021/02/26

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

1. Barbare delcourt.théoriesde la sécriter (not proisoired université libre belgiaue. Cycle sciences politique.relation internationales. 2006-2007.

2. Lene Hansen.security as partic.london and new your.monthedage.2006.

3. Michael nicholson,Rationality and the Analysis of international,combredge,university presses,1992,p 209.

4. Republique Français ,ministère des affaires étrangeres, guide de la pece, Aout 2006.

5. Zeev maozard emily B London.tamar maize.building régional secenit the midale.east internationaland domistic influence.london. portland.2003-2007.